مصرفيون: الحكومة تقدم علي تغيير جوهري في استرايجية الدين بعد نجاح أول إصدار من الصكوك السيادية بالسوق المحلية

قطاع الأعمال تعلن التفاصيل الكاملة للمرحلة الثانية من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج

مشروع علم الروم

الساحل الشمالي يستقبل ثاني أهم الصفقات التاريخية و الحكومة تعلن التفاصيل

و سط صراع غير مسبوق من الحكومات والمؤسسات لتخزين الثروة بعيداً عن الدولار

العالم يتمرد علي «فتونة» الدولار

..و تحركات تاريخية لـ«فك الدولرة» بعد قرن من الهيمنة شبه المطلقة

ورقة بردى ـ 03

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٩ نوفمبر ٢٠٢٥

• السنة السابعة عشر • العدد ٨١٦ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

الألواح الشمسية .. ثروة مصر الواعدة

بنك مصر يفتتح «بنك مصر جيبوتي» لتعزيز تواجده في القارة الإفريقية

بنكا الأهلي المصري و التجاري الدولي – مصر (CIB) يوقعان تمويلا مشتركا لمشروع بيوردايف لإنتاج المواد الكيماوية

لأول مرة في مصر.. بطاقات CIB Visa Business للشركات متاحة الآن عبر Apple Pay

مصر تحمي أمنها الغذائي بتوطين صناعة الصوامع

خبراء يرسمون «خارطة طريق» لنجاح الطروحات بعد تجديد الحكومة تعهدها باستكمال البرنامج

زحف استثماري و مزايدات عالمية لتعزيز رصيد مصر من استكشافات النفط والغاز

منظومة الشكاوى الحكومية تتلقي ١٩٣ ألف شكوى واستغاثة وطلب واستفسار على مدار أكتوبر الماضي

كتبت – رضوى عبدالله

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، حصاد جهود منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء، والجهات الحكومية المرتبطة بها، خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥، وذلك من خلال تقرير مُفصّل أعدّه الدكتور طارق الرفاعي، مساعد الأمين العام لمجلس الوزراء للشكاوى ورضا المواطنين.

وأشاد رئيس مجلس الوزراء بجهود فرق العمل المختلفة بجميع الوزارات والمحافظات والجهات الحكومية، التي تتفاعل مع شكاوى المواطنين الواردة عبر المنظومة، وحرصها على التفاعل السريع مع الشكاوى وفقًا لظروف كل حالة، موجهًا بضرورة تعزيز هذه الجهود من قبل الجهات الحكومية المختلفة بهدف الاستجابة لتقويض أسباب شكاوى المواطنين، والتفاعل مع طلباتهم، وتحقيق الاستجابة المناسبة لها بما يرسخ جسور الثقة بينهم وبين الحكومة.

وأوضح الدكتور طارق الرفاعي أن منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء واصلت جهودها بالفعل في تلقي ورصد وفحص وتوجيه الشكاوى والطلبات والاستغاثات الواردة من المواطنين عبر مختلف قنوات التواصل المرتبطة بالمنظومة، والرد عليها إلكترونيًا، حيث تلقت ورصدت منظومة الشكاوى ١٩٣ ألف شكوى واستغاثة وطلب واستفسار على مدار شهر أكتوبر الماضي. وعملت المنظومة على التنسيق المستمر مع الوزارات والمحافظات والأجهزة والهيئات الحكومية لضمان سرعة فحص هذه الشكاوى، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أفضل استجابات ممكنة، بما يسهم في دعم جهود الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية وزيادة مستوى رضا المواطنين على نحو مستمر.

يضيف نحو ١٥ مليار قدم مكعب

اكتشاف حقل غاز جديد بالصحراء الغربية

كريم بدوي

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية، عن تحقيق شركة بدر الدين للبترول كشفًا جديدًا للغاز في منطقة بدر–١٥ بالصحراء الغربية عبر البئر BED ١٥-٣١، وذلك ضمن جهود الوزارة لتحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج تدريجيًا وتقليل الاستيراد.

ووفقًا لبيان وزارة البترول ، تم تسجيل البئر الجديدة على خريطة الإنتاج بمعدل ١٦ مليون قدم مكعب غاز يوميًا و٧٥٠ برميل متكثفات يوميًا.

وأشار البيان إلى أن هذا الكشف سيسهم في إضافة نحو ١٥ مليار قدم مكعب غاز إلى الاحتياطيات، حيث تم تحقيقه في خزان طبقة البحرية السفلى، ويجري حاليًا إعادة تقييم هذا الخزان لاختيار أفضل المواقع لحفر آبار جديدة مستقبلا، بما يدعم زيادة الإنتاج وتعظيم الاحتياطيات من الغاز.

جهاز حماية المنافسة يثبت مخالفة ١٣ مدرسة لأحكام قانون حماية المنافسة

في إطار حملة (اعرف حقك مع دخول المدارس) والتي تم إطلاقها من قبل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء، قرر مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ثبوت مخالفة ١٣ مدرسة لقيامهم بممارسات احتكارية في سوق الزي المدرسي بالمخالفة لأحكام المادة ٨ من قانون حماية المنافسة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.

حيث تلقى الجهاز عدد من البلاغات من قبل أولياء الأمور، يتضررون خلالها من تعرضهم لممارسات احتكارية من قبل المدارس المخالفة، تتعلق بتغيير الزي المدرسي وحجب مواصفاته، وإجبارهم على شراء الزي المدرسي من منافذ بيع بعينها في شكل طقم كامل، وهو الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي لأولياء الأمور في الدفاع عن حقوقهم في اختيار أماكن شراء الزي المدرسي وفقًا للسعر والجودة دون إجبار من جانب تلك المدارس.

وقد أسفر الفحص عن ثبوت قيام المدارس المخالفة باختلاف طرق تأسيسها بإساءة استخدام وضعها المسيطر في سوق الزي المدرسي من خلال قيامها بارتكاب مجموعة من الممارسات الاحتكارية تنوعت بين تقييد عمليات التوزيع بإلزام أولياء الأمور بشراء الزي المدرسي من منافذ بعينها دون غيرها، وذلك من خلال حجب مواصفات الزي المدرسي الجديد الخاص بمراحل التعليم المختلفة، وعدم الإعلان عنها قبل بدء العام الدراسي بمدة كافية وهي شهرين على الأقل حسبما حددها قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٢٣، بالإضافة إلى الربط بين التزامات ومنتجات غير مرتبطة ببعضها البعض كربط الحصول على الخدمة التعليمية بالالتزام بشراء الزي المدرسي من منفذ محدد أو ربط شراء الزي في شكل طقم كامل دون تجزئة .

فضلا عن أنه قد تبين من الفحص، في بعض المدارس المخالفة، أن هناك تعقيد واضح لمواصفات الزي المدرسي للمراحل الدراسية المختلفة، وذلك من خلال استخدام أكثر من لون في الزي واعتماد تصاميم معقدة، وهي أمور من شأنها إجبار أولياء الأمور إلى شراء الزي من منفذ بعينه.

جهاز حماية المنافسة
EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY

في مائدة مستديرة بالغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة

وزير المالية : إطلاق الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية خلال نوفمبر الحالي

كتبت – شيماء مرسي

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا نبني على ما حققناه في مسار «الشراكة واليقين» مع المستثمرين، ونُطلق الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية خلال شهر نوفمبر الحالي، موضحًا أننا نفذنا ٢٠ إصلاحًا ضريبيًا العام الماضي.. ساعدت في تبسيط الإجراءات وتوفير تسهيلات إضافية وبناء الثقة مع المستثمرين.

قال كجوك، في مائدة مستديرة بالغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة، إننا نستهدف القيام بتقييم حيادي للتسهيلات الضريبية الأولى لتحسين الأداء واكتشاف أي مجالات تحتاج للتحسين، لافتًا إلى أننا خفضنا زمن وتكاليف التخليص الجمركي العام الماضي من خلال إجراءات وتنسيق قوى مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.

أضاف أن مبادلة جزء من الديون بمشروعات استثمارية، وتنويع مصادر وأدوات التمويل يدفع مسار النمو والتنمية ويخفض الدين، مشيرًا إلى أن برنامج رد الأعباء التصديرية الجديد يُحفز القطاعات الإنتاجية، ويسهم في نفاذ صادراتنا للأسواق العالمية.

قال كجوك، إننا أطلقنا مبادرة لدعم «الصناعة» بـ١٢٠ مليار جنيه، وأخرى لتحفيز «السياحة» بـ ٥٠ مليار جنيه، موضحًا أننا نعمل على مساندة الصناعة الوطنية وجعل مصر مركزًا للإنتاج والتصدير وجذب كبرى الشركات المحلية والدولية.

أضاف أن هناك تحسنًا كبيرًا في معظم المؤشرات الاقتصادية، ومن المهم الإشارة إلى زيادة الاستثمارات الخاصة بنحو ٧٣٪ العام الماضي، لافتًا إلى أن زيادة الاستثمارات الخاصة يؤكد أن الرهان على القطاع الخاص وقدرته على دفع النمو والتنمية.. «رهان في محله».

لمتابعة استقرار الوضع الوبائي

الزراعة تواصل حملاتها المكثفة للمرور على أسواق الماشية بالمحافظات

كتب – أحمد ابراهيم

واصلت الهيئة العامة للخدمات البيطرية، حملات المرور المكثفة لمتابعة أسواق الماشية في عدد من محافظات الجمهورية، للتأكد من استقرار الوضع الوبائي للماشية والاطمئنان على الحالة الصحية للحيوانات المعروضة للبيع.

يأتي ذلك تنفيذا لتوجيهات علاء فاروق وزير الزراعة، بمتابعة جميع الأسواق، والتأكد من سلامة الماشية المعروضة، وطمأنة المربين والتجار والمواطنين، فضلا عن مواصلة الخطط الاستباقية للهيئة لمكافحة الأمراض الوبائية والحفاظ على الثروة الحيوانية.

علاء فاروق

ومن جهته قال الدكتور حامد الأقنص رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية، إن حملات المرور شملت أسواق محافظات : الجيزة والدقهلية والمنوفية والفيوم، وسوهاج، حيث تم الاطمئنان على استقرار الحالة الوبائية، وعقد لقاءات مع المربين والتجار، فضلا عن فحص حالة الماشية المعروضة، والإطمئنان على حالتها الصحية، وعدم وجود أية مشكلات مرضية.

وأكد رئيس الهيئة على استمرار تواجد لجان الطب البيطري في الأسواق لإجراء حملات التحصين الضرورية ضد الأمراض الوبائية، بالإضافة إلى أعمال التطهير للمناطق المحيطة بالأسواق، وهو ما يضمن بيئة صحية وآمنة لتداول الماشية.

وأشار الأقنص إلى أنه وفقا لحملات المرور الميدانية، فالحالة الوبائية في جميع الأسواق التي تم المرور عليها مستقرة، وهو ما يعكس فعالية الإجراءات المتخذة وجهود فرق الخدمات البيطرية في المحافظات.

ولفت إلى مواصلة أعمال الحملة القومية لتحصين الماشية، ضد مرضي الحمى القلاعية والوادي المتصدع بجميع قرى محافظات الجمهورية، ضمن جهود الهيئة، للحفاظ على الثروة الحيوانية، والإجراءات الاحترازية لوقايتها من الأمراض والأوبئة، خاصة مع دخول فصل الشتاء.

ومن جانبهم أشاد مربي الثروة الحيوانية والتي تم عقد لقاءات معهم في الأسواق، بالجهود التي تبذلها وزارة الزراعة والهيئة العامة للخدمات البيطرية، لدعم المربين، فضلا عن أعمال التحصين المستمرة، مؤكدين عدم صحة ما يثار عبر بعض وسائل التواصل الإجتماعي، بشأن انتشار الأمراض، وتأثيرها على صحة الماشية.ش

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات بالموانئ الجوية أول يناير

أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، تطبيق نظام التســجيل المسبق للشحنات «ACI» بالموانـئ الجوية في الأول من يناير المقبل، موضحًا أن الفترة التجريبية بدأت عام ٢٠٢٢ وتمتد حتى نهاية ديسـمبر المقبل حتى يتسـنى لشـركائنا من المستثمرين توفيق أوضاعهم.
أضـاف كجوك في بيـان -أن هناك تعاونًا كبيرًا وتنسـيقًا كاملًا ومسـتمرًا مع المهندس حسـن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية لتيسير حركة التجارة وتعزيز تنافسـية الاقتصاد المصـرى، وخفض زمن الإفـراج الجمركى، وخفض الأعباء عن المستثمرين.
قال: «في خطوة جديدة على مسارشـراكة الثقة مع مجتمع الأعمال، إن التطبيق التجريبي لنظام التسجيل المسـبق للشحنات الجوية يحظى بردود أفعال إيجابية بين «شركاء النجاح»، لافتًا إلى أننا نعمل على تسهيل وميكنة الإجراءات وتقليص زمن وتكاليف الإفراج الجمركى لخفض تكاليف الاستيراد والتصدير».

● السنة السابعة عشر ● الاحد 9 نوفمبر 2025 ● العدد 816

الحـــصـــاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شـيماء محـمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هـيثم السـيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

الألـــواح الشمـــسية .. ثــروة مصـــر الواعـــدة

تولـي الدولة اهتماما متناميا بقطـاع الطاقة المتجددة باعتبـاره أحـد المحركات الرئيسـة لتحقيـق التنمية المسـتدامة، وتنويع مصادر الطاقة، مع تقليل الاعتماد على الوقـود الأحفوري، حيث تمضـي الدولة بخطى متسـارعة نحو توطـين الصناعات المرتبطـة بالطاقة النظيفـة، وعلى رأسـها صناعة الألواح الشمسـية، التـي تعد من أهم الصناعات الواعدة لتعزيز القدرات الوطنيـة في إنتاج الطاقة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من مكوناتها، بما يدعم توجه مصر نحو التحول إلى مركز إقليمي للطاقة في المنطقة.

وفي هذا الإطار نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، عددًا مـن الإنفوجرافات عبر منصاته الرسـمية على مواقع التواصل الاجتماعي، تسلط الضوء على جهود الدولة في توطين صناعة الألواح الشمسية، في خطوة محورية لدعـم اسـتراتيجية الدولة لتنويـع مصادر الطاقة.

مقومات وطنية لتوطين صناعة الألواح الشمسية والاعتماد على مصادر الطاقة الشمسية علي رأسها الاحتياطي الكبير من الرمال البيضاء

واستعرضت الإنفوجرافات، المقومات الوطنية الواعدة لتوطـين صناعة الألـواح الشمسـية والاعتماد على مصادر الطاقة الشمسية، حيث تمتلك مصر احتياطيًا وفيرًا من الرمال البيضاء -المادة الأساسية في صناعة الخلايا الشمسـية- بمناطق أبو زنيمة، ووادي الدخل "الزعفرانة"، وأبو الـدرج، إلى جانب البيئة التنظيمية المشـجعة، بعد أن حظرت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تصدير خام الرمـال البيضاء، وفقًا للقرار رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠٢٥.

وشـملت المقومات الواعـدة لتوطين هـذه الصناعة، امتلاك مصر موارد شمسـية هائلـة، إذ بلغ إجمالي الإشعاع الشمسـي السـنوي من ٢٠٠٠ إلى ٣٢٠٠ كيلووات سـاعة/م٢، إلـى جانب توافر بنيـة تعليمية فنيـة داعمة، من خـلال ٢٠ مدرسـة صناعية تُدرِّس برنامـج تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسـية في ١١ محافظة، منها القاهرة، الإسـكندرية، السـويس، سوهاج، أسوان، مطروح، والبحر الأحمر.

حوافز للمستثمرين

وفيمـا يتعلق بالحوافز التي أطلقتها الدولة لتشـجيع المسـتثمرين فـي مشـروعات تصنيع خلايـا الطاقة الشمسية ومكوناتها، فقد شـملت حوافز عامة، منها الإعفاء من بعض رسـوم تأسيس الشركات وتسجيل الأراضي، إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية.

أمـا على صعيد الحوافز الخاصـة، فتضمنت حافزًا ضريبيًا بنسـبة ٥٠٪ من التكلفة الاستثمارية خصمًا مـن صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للمشـروعات المقامة بمناطق محددة، تشـمل: " المنطقة الاقتصادية لقناة السـويس، المنطقة الاقتصاديـة للمثلث الذهبي، العاصمة الإدارية الجديـدة، المحافظات التابعة لإقليم قناة السـويس، جنوب محافظة الجيـزة، محافظات الصعيد، والمحافظات الحدودية.

توطين الصناعة

وفيمـا يخص جهـود الدولة العمليـة لتوطين صناعة الألواح الشمسـية، فقد تم افتتاح عـدد من المصانع الجديـدة وعقد شـراكات في هذا المجـال، من بينها افتتـاح مصنع شـركة «اليو بيراميـدز»، الصينية، الأول من نوعه في الشـرق الأوسط وإفريقيا، لصناعة الهيـاكل المعدنية لخلايا الطاقة الشمسـية في فبراير ٢٠٢٥، باسـتثمارات تبلـغ ٢ مليـون دولار، وبقدرة إنتاجية تصل إلى ١٠ آلاف طن سنويًا.

كمـا تم افتتـاح مصنـع بشـركة بنهـا للصناعات الإلكترونية، لإنتاج الخلايا الشمسـية، بطاقة إنتاجية ٥٠ ميجا وات سنويًا.

وفي السـياق ذاته، تم وضع حجر الأسـاس لمصنع شـركة "إيليت سـولار للطاقة الشمسـية" الصينية، بإجمالـي اسـتثمارات ١١٠ ملايـين دولار، لتصنيع الخلايا الشمسـية بقدرة إنتاجيـة ١,٨٥ جيجا وات سـنويًا، وأنظمة الطاقة الكهروضوئية بإنتاج ٥ ملايين وحدة سنويًا.

كمـا تـم توقيع عقد إنشـاء مصنع "الطاقـة العربي السويدي" لإنتاج ألواح شمسـية بقدرة ١ جيجاوات سنويًا، بالشراكة بين الشركة العربية للطاقة المتجددة و"صن شاين برو" السويدية.

مكون محلي

كان حسـام هيبـة، الرئيس التنفيـذي للهيئة العامة للاسـتثمار والمناطق الحرة، قـال في تصريحات قبل أيـام ، إن التعديـلات التشـريعية والإجرائيـة التي شـهدتها بيئة الاسـتثمار خـلال الاعـوام الماضية، ساهمت في تحفيز جهود التحول إلى الطاقة الخضراء بسرعة كبيرة، معلناً أن عددا كبيرا من مصانع الألواح الشمسـية سـتبدأ الإنتاج الفعلي في الربع الأول من عـام ٢٠٢٦ بنسـبة مكـون محلي تتـراوح بين ٨٠٪ و٩٠٪، متوقعاً أن يشـهد السـوق المصري طفرة في قطاع الطاقة المتجددة خلال العامين القادمين.

واستعرض حسام هيبة الجهود المصرية لتحفيز قطاع الطاقة المتجددة، حيث تم إقرار قانون مستقل لحوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، كما أضافـت الهيئة عامـل "حماية البيئـة" لعوامل منح الحوافز الاسـتثمارية في كل القطاعات، ما يعني أنه كلما كان المشـروع الجديـد صديق للبيئة يحصل علـى حوافز أكثر، ولهذا تحصل مصانع السـيارات الكهربائيـة على حوافز أعلى من مصانع السـيارات المعتمدة على الوقود الأحفوري التقليدي.

وأشـار حسـام هيبة إلى جهـود الهيئة فـي توعية مجتمع الأعمال بأهمية الاستدامة البيئية للمشروعات، بالتعاون مع باقي الجهات الحكومية المعنية بهذا الملف، حيث قامت الهيئة على مدار ٨ أشـهر متواصلة بعقد ندوات توعوية بآليـة تعديل حدود الكربون CBAM التي أقرها الاتحاد الأوروبي، وسيقوم بتطبيقها بداية مـن عـام ٢٠٢٦ بغرض خفـض البصمـة الكربونية لواردات دول الاتحاد.

وأضـاف حسـام هيبـة أن الهيئة نجحـت في جذب اسـتثمارات أوروبية وصينية ضخمة في قطاع الطاقة المتجـددة، بغـرض خفـض البصمـة الكربونية لكل الشركات المصرية بشـكل عام، ومازال قطاع الطاقة المتجـددة يحظـى بأولوية قصوى في قطـاع الترويج للاسـتثمارات، كما تقوم الهيئة عبـر الوحدة الدائمة لدعم ريادة الأعمال والشـركات الناشئة بتحفيز رواد الأعمال على تطوير تقنيات صديقة للبيئة.

شراكة دولية

وقبل شهور شهدت مدينة العلمين الجديدة توقيع عقد مشـروع ضخم لتصنيع الألواح الشمسية في مصر، باسـتثمارات تتجـاوز ٢٢٠ مليـون دولار، من خلال شراكة دولية بين مصر والإمارات والبحرين والصين. ويهدف المشـروع الجديد، الذي يحمل اسـم "أتوم سـولار مصـر"، يهدف إلـى إقامة مجمـع صناعي متكامـل لتصنيع الخلايـا والألواح الشمسـية، إلى جانب أنظمة تخزين الطاقة، داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

ويمثـل مشـروع تصنيع الألـواح الشمسـية في مصـر نقلـة نوعيـة فـي توطـين صناعـة الطاقة الجديـدة والمتجـددة، ويضـع مصر علـى خريطة الدول الرائـدة في هذا المجـال بالمنطقة، من خلال شراكات اسـتثمارية تجمع بين رأس المال والخبرة والتكنولوجيا الحديثة.

وأكـدت الحكومـة المصريـة دعمها الكامـل لهذا المشـروع بوصفه جزءًا مـن رؤية الدولـة للتحول إلـى الاقتصاد الأخضر، مشـيرة إلـى أن تصنيع الألواح الشمسية في مصر يمثّل قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد المحلي ويعزّز من تنافسية الصادرات.

ومن المقرر إقامة المشـروع على مسـاحة ٢٠٠ ألف متـر مربع في منطقة السـخنة الصناعيـة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السـويس، بطاقـة إنتاجية تصل إلى ٢ جيجاوات من الخلايا الشمسـية ومثلها من الألواح، بالإضافة إلى مصنع لتخزين الطاقة بقدرة ١ جيجا وات /ساعة.

ومـن المخطـط أن يُنفَّذ مشـروع تصنيـع الألواح الشمسية في مصر على ٣ مراحل خلال ٣ سنوات، تبدأ بالإنشاء ثم التشغيل التجريبي وصولًا للتشغيل الكامـل. كما يُتوقع أن يوفّر المشـروع ٨٤١ فرصة عمل مباشرة، ما يعزّز دوره في التنمية الاقتصادية ودعم سوق العمل المحلية.

وسـيُخصص كامل طاقة مصنع الخلايا للتصدير، لتلبيـة الطلب العالمي المتنامي علـى مكونات الطاقة الشمسـية، في حين يُوجّه إنتاج الألواح إلى السوق المحلية والإقليمية، ما يدعم سياسة مصر في تعزيز الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات المنطقة.

وقال رئيـس مجلس الـوزراء الدكتـور مصطفى مدبولي، إن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تمثل منصة عالمية مميزة، بفضل موقعها الإسـتراتيجي وبنيتها التحتية، مشـددًا علـى أن تصنيع الألواح الشمسـية في مصر سـيعزز مـن مكانـة البلاد بصفتها مركزًا للتصنيع والتصدير.

استثمارات

ويمثّل المشروع إضافة مهمة إلى استثمارات الطاقة المتجددة في مصر، ويُسـهم في بناء سلاسل إمداد متكاملـة تدعم قطاع الطاقة الجديـدة، ما يعزّز من قدرات مصر التنافسـية إقليميًا، ويضعها في موقع متقدم على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي.

كما أن المشـروع يفتـح الباب أمام نقـل الخبرات والمعرفـة وتدريـب الكوادر المصرية، وهـو ما يُتيح فرصًا لتأهيل جيل جديد قادر على المنافسة إقليميًا ودوليًـا، ويعزّز من قدرة مصر علـى قيادة التحول للطاقة النظيفة في المنطقة .

أحمد ابراهيم

اليوم .. انطلاق الدورة السادسة من معرض ومؤتمر النقل الذكي واللوجستيات والصناعة

تعقد الدورة السادسـة من معرض ومؤتمر النقـل الذكـي واللوجسـتيات والصناعـة TransMEA تحـت شـعار "الصناعـة والنقل معا لتحقيق التنمية المستدامة" خلال الفتـرة من اليوم ٩ نوفمبـر و حتي الثلاثاء القـادم تحت رعايـة الرئيس عبـد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية.

وينطلق المعرض والمؤتمر باعتبار الصناعة والنقـل ركيزتان لبنـاء الجمهورية الجديدة وتحقيـق مسـتهدفات رؤية مصـر ٢٠٣٠ وتوجيهـات الرئيس عبد الفتاح السيسـي رئيـس الجمهوريـة بتحويـل مصـر إلـى مركـز إقليمي للنقل واللوجسـتيات وتجارة الترانزيت ومركزا صناعيا إقليميا.

سـيحظى المعرض بمشـاركة أكثر من ٥٠٠ شـركة عالمية ومحلية مـن ٣٠ دولة، وتنظيم هذا المعرض يأتي فـي توقيت بالغ الأهمية، حيث تشـهد الدولة نهضة غير مسبوقة في مجالـي التصنيـع المحلي والبنيـة التحتية للنقل خاصة وإن الصناعـة اليوم أصبحت محوراً رئيسـياً لزيادة معدلات النمو، وتعميق التصنيع المحلي، وتحقيـق الاكتفاء الذاتي، ورفـع تنافسـية الصـادرات المصرية وفي الوقت نفسـه، تمثل منظومـة النقل بمختلف قطاعاتهـا مـن النقـل الأخضر المسـتدام الصديـق للبيئة والسـكك الحديدية والطرق والكباري والموانـئ البحرية والبرية والجافة والمناطق اللوجسـتية والنقل النهري شرياناً رئيسـياً يدعـم هـذه النهضة ويُسـهم في تسهيل حركة التجارة والاستثمار.

سيبرز المعرض العديد من الفرص والمبادرات والشـراكات والخطـط، بالإضافـة إلـى اسـتراتيجيات دعم التصدير، واستعراض التقنيات المتطورة لتحسـين جودة المنتجات، وتحفيز زيـادة المكون المحلـي، والربط بين مصنعي كل من المكونات والمنتجات النهائية، وتوفيـر الأراضـي الصناعيـة وترفيقهـا، وكذلك الربط مع المناطق اللوجسـتية لتيسير عمليات التصدير والتيسـير على المصنعين من خـلال إطـلاق وزارة الصناعـة لمنصة مصـر الصناعية الرقميـة والتي تتيح طرح وتخصيص الأراضـي والوحدات الصناعية بـكل المحافظات وكذلك الرخص والتصاريح اللازمة آليا.

وسـيضم المعرض معرضا خارجيا لوسائل النقـل المختلفـة والحديثة ونمـاذج توطين الصناعـة، ويسـتهدف المعـرض عرض ما تحقق مـن إنجازات فـي تطويـر القدرات الإنتاجيـة الوطنيـة، وتشـجيع التكامل بين الصناعات المحلية وسلاسل التوريد، وتعزيز الشـراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسـهم في توطين التكنولوجيا الحديثة وبناء قاعدة صناعية قوية ومستدامة.

كما سيشهد المعرض إقامة المعرض السلبي للصناعـة ليكـون منصة لتعريـف المجتمع الصناعي بالاحتياجات الاسـتيرادية مقابل قـدرات التصنيع المحلية، مـا يعزز التكامل الصناعـي، ويحد من الاسـتيراد، ويُسـهم في رفع تنافسـية الصناعـة المصرية، حيث يمثـل ملتقى متميـز للمصنعـين والموردين لتبادل الخبرات، واستكشاف فرص تصنيع مسـتلزمات الإنتاج محليًا وفق المواصفات والتكاليف المطلوبة، ما يدعم تنمية الصناعة، ويوفـر العملـة الصعبـة، ويعزز سلاسـل التوريد المرتبطة بجميع قطاعات وزارة النقل ووزارات الدولـة المعنية، حيث حقق النسـخ السابقة من المعرض السلبي نتائج جيدة في تصنيع عدد من مستلزمات الإنتاج للشركات المحلية.

ويسـتهدف المعرض أيضاً إبراز ما أنجزته الدولة في مشروعات النقل الذكي والمستدام، وربط وسائل النقل المختلفة بشبكة لوجستية متكاملـة تدعـم حركـة التجـارة الإقليمية والدولية، وتُرسـخ مكانة مصر كمركز عالمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

تحت رعاية مجلس الوزراء وهيئة الرقابة المالية..

إنطلاق ملتقى شرم الشيخ السنوي للتأمين بشرم الشيخ

تحت رعاية الدكتـور المهندس مصطفى مدبولي رئيس مجلس الـوزراء والوزير الدكتـور محمـد فريـد رئيـس الهيئة العامة للرقابـة المالية، إنطلق- يوم أمس السـبت- ملتقى شـرم الشيخ السنوي للتأمين وإعـادة التأمـين، والذى ينظمه اتحاد شـركات التأمين المصرية و الذي يسـتمر حتي يـوم غدا الأثنـين بمدينة شـرم الشـيخ، ويأتي الملتقى هذا العام تحت عنوان: « التأمين في ظل المتغيرات العالميـة» بمشـاركة أكثـر مـن ١٠٠٠ مشارك من ٤٠ دولة حول العالم ،يمثلون ٢٦٣شـركة عالمية من شـركات التأمين وإعـادة التأمـين وشـركات الوسـاطة العالمية

وبحسـب بيان اتحاد شـركات التأمين المصريـة اعرب علاء الزهيـري، رئيس مجلـس ادارة اتحاد شـركات التأمين المصريـة، أن تنظيم الملتقى في نسـخته السـابعة تحت عنوان « التأمين في ظل المتغيـرات العالمية»» يأتـي في مرحلة دقيقـة يشـهد فيهـا العالـم تحـولات متسـارعة وتحديات غير مسـبوقة في إدارة الأخطار.

وأشـار الزهيري إلـى أن الملتقى يمثل منصة مهمة للحـوار وتبادل الرؤى بين شركات التأمين وإعادة التأمين والجهات التنظيميـة والخبـراء، مـن أجل وضع حلـول مبتكرة تعزز مـن مرونة القطاع وقدرته على مواجهة الأخطار الناشـئة، مثـل التقلبـات الجيوسياسـية، وتغير المناخ، وأخلاقيـات الذكاء الاصطناعي، ومتطلبات الالتزام التنظيمي.

وشدد رئيس الاتحاد على أهمية الابتكار والتحـول الرقمـي كضرورة أساسـية لضمان استدامة وتطور صناعة التأمين في ظل بيئة عالمية متغيرة، مؤكداً أن التركيـز على العميل يجب أن يظل في صميم اسـتراتيجية التطويـر، لما لذلك مـن أثر فـي رفـع مسـتويات الرضا والولاء وتحسـين إدارة الأخطار وتعزيز التنافسية في السوق.

و أكد الزهيرى على أن جلسـات الملتقى تمثل فرصة ثمينة لإطلاق أفكار جديدة، وتوطيـد الشـراكات، وصياغـة حلول تأمينيـة قادرة على مواجهـة التحديات المستقبلية ودعم نمو الصناعة.

وذكـر أنه سـوف يحاضـر خلال هذه الجلسـات نخبـة متميـزة مـن خبراء شـركات التأمـين وإعـادة التأمـين والشـركات التي تقدم حلولاً تكنولوجية لصناعـة التأمين وذلك على المسـتويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ويأتي ملتقى شـرم رانديفـو هذا العام بطابع جديد ومميز، حيث يشـهد تطورًا في الشـكل والمضمون على حد سـواء. فإلى جانب الجلسـات الرئيسـية التي تجمع نخبـة مـن الخبراء وصناع القرار في قطاع التأمـين، يتضمن الملتقى هذا العام ورش عمل موازية تهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات العملية ومناقشة قضايا التأمين المتخصصة بشكل أكثر تفاعلية.

رضوى عبدالله

كتابين جديدين لجرمين عامر استعدادا لمعرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦

في خطـوة، نحـو إثـراء السـاحة الثقافية والفكريـة بأعمال معاصـرة تواكب تحديات العصـر الرقمـي والتغيـرات التكنولوجيـة والاجتماعية والاقتصاديـة، وقعت الاعلامية والكاتبـة جرمـين عامر عقدي نشـر كتابين جديديـن مـن المقـرر طرحهما فـي معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦ القادم.

الكتـاب الأول بعنـوان «مسـرح الجريمـة الإلكترونيـة». ويسـلط الضـوء علـى عالم الجرائم الرقمية وتهديدات الامن السيبراني، مع تناول الاسـاليب التي يستخدمها الهاكرو ومجرمو الفضـاء الإلكترونـي للتحايل علي الضحايـا وارتكاب جرائمهم، كذا أسـاليب المواجهـة والتوعيـة المجتمعيـة. فضـلا عـن تخصيـص فصـل كامـل عـن جرائم الانفلونسـروصناع المحتوي. ومدي التاثير النفسي والاجتماعي والاقتصادي الواقع علي الفرد والمجتمع من جراء هذه الجرائم الرقمية لمشاهير السوشيال ميديا. يهدف هذا الكتاب الي رفع الوعي المجتمعي والثقافة الرقمية في مواجهـة مخاطر الابتـزاز والتحايل والزيف والاختراقات الالكترونية.

أمـا الكتـاب الثاني فيحمل اسـم «حكايات كوكب المؤثرين»، ويأتي استكمالا لسلسة كتب متخصصة في آليات أعلام المؤثرين. يكشف الكتاب بأسـلوب قصصي تحليلي خبايا عالم الانفلونسـر وصنـاع المحتوي علـى وسـائل السوشـيال ميديـا، وتأثيراتهم في تشـكيل الـرأي العام، وتوجهات القوي الشـرائية مع عقد مقارنة بين نجوم العالم الواقعي والمؤثرين مـن نجوم العالم الافتراضـي. كذلك يتطرق الكتاب الي التحديات الاخلاقية والمهنية التي يواجها المجتمع في ظل التحولات المتسـارعة للإعـلام الجديد. هذا ويبادر الكتاب بمقترح ميثـاق شـرف مهني واخلاقـي للمؤثرين وصنـاع المحتوي يسـتهدف تحديد حقوقهم ووجباتهم للمجتمع والدولة.

وأكـدت جرمين عامـر أن الكتابين الجديدين يمثلان امتـدادا لمشـروعها الفكـري الذي يجمـع بـين البحـث الأكاديمـي والرؤيـة الإعلامية التطبيقية لاليات الاعلام الجديد.

مؤكـدة ان الهـدف هـو تبسـيط القضايـا المعقدة مثل الامن السـيبراني والذي يشـكل تهديـد عام علي الافـراد والمجتمع ككل علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والنفسـي والسياسـي. كـذا تنـاول آليـات اعـلام الانفلونسـر باعتبـارة احـد القـوة الناعمة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافية المؤثرة والتي تسـتحق الدراسـة والتامـل والمقارنة بوسـائل الاعلام التقليدي. لما لها من تاثير مباشر وفعال علي الاجيال الجديدة وصياغة القيم والمعاييرالمهنية والمجتمعية.

بميناء الأدبية التابع لاقتصادية قناة السويس

منح أول رخصة جمركية كمركز توزيع بموانئ مصر لشركة "ترانسكارجو إنترناشيونال"

حصلت شـركة ترانسـكارجو إنترناشيونال (Transcargo International - TCI)، العاملة بميناء الأدبية التابع للمنطقة الاقتصادية، على أول رخصة جمركية للعمل كمركـز توزيع داخل الموانـئ المصرية. يأتي ذلك في إطار اسـتهداف تحويـل مصر إلى مركز لوجستي إقليمي لخدمة التجارة البينية وتعزيز معدلات التداول التجاري.

وتُمكن هذه الرخصة الشـركة من اسـتيراد البضائـع باسـمها بصفتها الخـازن وليس المالك للبضاعـة، على أن يتـم الاحتفاظ بها داخل الميناء لحين استكمال إجراءات الإفراج النهائي أو إعـادة تصديرها إلى دول أخرى؛ بما يسـهم في تسـريع دورة التداول وتقليل زمن الشحن.

ويُعد هـذا الإجراء خطوة نوعيـة نحو جذب المصدرين الأجانب لاستخدام الموانئ المصرية كمراكـز توزيـع لبضائعهـم إلى الأسـواق الإقليميـة والعالميـة، خاصـة في ظـل الموقع الجغرافي المتميز لموانئ المنطقة الاقتصادية لقناة السـويس، وما تتمتـع به من بنية تحتية ولوجسـتية متكاملـة؛ الأمر الذي من شـأنه اسـتقطاب كميات ضخمة من البضائع التي لم تكن تتجه إلى مصر سابقاً.

وقال وليد جمال الديـن، رئيس الهيئة العامة للمنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس، إن حصـول شـركة ترانسـكارجو إنترناشيونال على أول رخصة جمركية كمركز توزيع داخل الموانئ المصرية يمثل خطوة مهمة نحو تطوير الخدمات اللوجسـتية بموانئ اقتصادية قناة السويس.

وأوضح أن هذا النوع من الرخص يفتح آفاقاً جديدة أمام المسـتثمرين وشـركات الشحن والتوزيـع العالمية لاسـتخدام موانـئ الهيئة كمحـور لتجميع وإعادة تصدير البضائع إلى مختلف الأسواق.

وأضـاف وليـد جمال الدين أن هـذا التطور يعكس نجـاح التعاون بـين الهيئة ومصلحة الجمارك في تفعيل منظومـة حديثة للتخزين والتداول، تتماشى مع المعايير الدولية وتدعم رؤية الدولة نحو تحويل مصر إلى مركز عالمي للتجارة والخدمات البحرية.

قناة السويس ومجموعة ميرسك يبحثان خطط عودة الإبحار المستقبلية بمنطقة البحر الأحمر

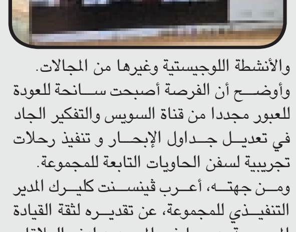

بحـث الفريـق أسـامة ربيع رئيـس هيئة قناة السـويس، سـبل تعزيز التعاون المستقبلي مع مجموعة ميرسـك، خلال اجتماعه مع ڤينسنت كليرك المديـر التنفيذي لمجموعة إيـه بي مولر ميرسـك وربـاب بولس الرئيس التنفيـذي للعمليات، عضو المجلس التنفيذي للمجموعة، وأحمد حسـن نائب رئيس العمليات للمجموعة، وهاني النادي ممثل مجموعة شركات المجموعة بالشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا، عبر تقنية الفيديوكونفرانس؛ لمناقشة خطـط الإبحـار المسـتقبلية فـي ضـوء المؤشـرات الإيجابية لتطورات الأوضاع بمنطقة البحر الأحمر.

وأكد ربيع، عمق العلاقات الاسـتراتيجية التي تجمع هيئة قناة السويس بمجموعة ميرسـك، والتـي تجلت بوضـوح في نتائج اللقاء المثمر الـذي جمع الرئيس عبدالفتاح السيسـي مع روبـرت أوجـلا رئيس مجلـس إدارة مجموعة ميرسك.

وأضاف ربيع، أنـه تنفيذا لتوجيهـات القيادة السياسـية بتدعيم الشراكة الاستراتيجية، فإن قناة السويس تبحث تعزيز التعاون مع مجموعة ميرسك في مجالات جديدة مثل تخريد السفن، وبناء وإصلاح الحاويات، وتطوير الترسـانات والأنشطة اللوجيستية وغيرها من المجالات.

وأوضـح أن الفرصة أصبحت سـانحة للعودة للعبور مجددا من قناة السويس والتفكير الجاد في تعديـل جـداول الإبحـار و تنفيذ رحلات تجريبية لسفن الحاويات التابعة للمجموعة.

ومـن جهتـه، أعـرب ڤينسـنت كليـرك المدير التنفيـذي للمجموعة، عن تقديـره لثقة القيادة المصريـة ودعمها غير المحـدود لدفع العلاقات الاستراتيجية بين هيئة قناة السويس والمجموعة لآفاق أرحب، مضيفا أن مجموعة ميرسك تتابع عن كثب التطورات الإيجابية في الوضع الأمني في منطقة البحر الأحمر وانعكاسها على حرية الملاحة الآمنة بالمنطقة.

لتلاعبهم في الأسمدة المدعمة..

وزير الزراعة يحيل مسؤولي ٤ جمعيات زراعية وموظفين عموميين للنيابة العامة في ٤ محافظات

قرر علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إحالة عدد من المسئولين في ٤ جمعيـات زراعية في محافظـات: الفيوم، دميـاط، الشـرقية، والإسـماعيلية، إلى كل مـن النيابة العامة، وذلـك على خلفية كشف لجان المرور والتفتيش عن مخالفات جسـيمة تتعلـق بإهـدار المـال العـام، والتلاعب فـي الحصر الزراعي، وصرف الأسمدة المدعمة لغير مستحقيها.

وكشـفت لجـان الفحـص والمتابعة عن وجـود عدد كبير مـن المخالفات، في هذه الجمعيـات، الأمر الذي تسـبب في عدم وصول الدعم لمستحقيه.

وأمر "فـاروق" بإحالة مسـئول الخزينة بالمراقبة العامة للتنميـة والتعاون بالفيوم إلـى النيابة العامة، حيـث تمثلت المخالفة في كشف لجان المرور عن وجود إيصالات لمتحصلات نقدية غير مدرجـة بالخزينة، بإجمالي مبلـغ قدره ٨٠١ ألف جنيه، كما تم إحالة رئيسـا الوحدة الزراعية السابق والحالـي بالحورانـي بمركز فارسـكور بمحافظة دمياط، حيث تضمنت المخالفات التلاعب في كشـوف الحصـر الزراعي وإعداد حصر مخالف للطبيعة، ما نتج عنه صرف حوالي ٤٩٣ شيكارة من الأسمدة المدعمة لجهات وأشخاص لا يستحقونها.

وقرر الوزير إحالة مسئولي جمعية الصفا التعاونية الزراعية لاسـتصلاح الأراضي بمركز أبـو حماد بالشـرقية، فضلًا عن مسئولي المراقبة والمنطقة وأعضاء مجلس إدارة الجمعية، الـى النيابة العامة، حيث كشـفت لجـان الفحـص عـن مخالفات هيكلية وتشغيلية شملت: عدم وجود دورة مستندية، فضلا عن وجود حيازات مكررة وحيـازات للقصر، ومخالفات في الحصر الزراعية، إضافة إلى التلاعب في صرف حوالي ٤٩٥ شيكارة من الأسمدة المدعمة، إضافـة إلى مخالفة شـروط التسـجيل والإشهار.

كما تم أيضا إحالة مسئولي جمعية شرق البحيـرات التابعة لمراقبة الإسـماعيلية، ومسئول المراقبة إلى النيابة العامة، حيث تركـزت المخالفـات على منظومـة كارت الفلاح والحيازات المكررة، حيث تم إدراج حصـر زراعي لمسـاحات وهمية وصرف أسمدة مدعمة غير مستحقة بناءً على هذا الحصر.

ديسمبر المقبل

الإنتاج الحربي تستعد للكشف عن جيل جديد من الصناعات العسكرية في EDEX 2025

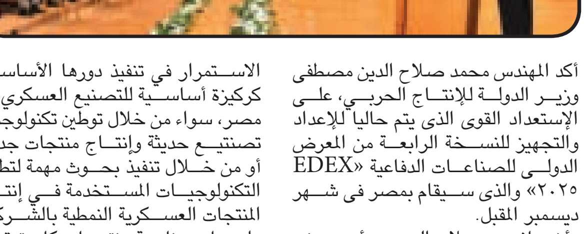

أكد المهندس محمد صلاح الدين مصطفى وزيـر الدولـة للإنتـاج الحربـي، علـى الإستعداد القوى الذى يتم حاليا للإعداد والتجهيز للنسـخة الرابعـة من المعرض الدولـي للصناعـات الدفاعية «EDEX ٢٠٢٥» والذى سـيقام بمصر فى شـهر ديسمبر المقبل.

وأضـاف «صـلاح الديـن» أن معرض "EDEX ٢٠٢٥" هذه النسـخة سـوف تشـهد ظهور منتجات عسكرية جديدة تم تصميمها وتصنيعها بأيادى أبناء الإنتاج الحربى.

وأوضح وزيـر الدولة للإنتاج الحربي، أن الـوزارة عكفت بالسـنوات الأخيرة على الاسـتمرار في تنفيذ دورها الأساسـي كركيزة أساسـية للتصنيع العسكري في مصر، سواء من خلال توطين تكنولوجيات تصنيـع حديثة وإنتـاج منتجات جديدة أو من خـلال تنفيذ بحـوث مهمة لتطوير التكنولوجيـات المسـتخدمة فـي إنتـاج المنتجات العسـكرية النمطية بالشـركات وإحيـاء صناعـة منتجـات كان توقـف إنتاجهـا منذ فتـرة، بالإضافـة إلى عقد شراكات استراتيجية للتكامل مع مختلف المؤسسـات بالدولة وخصوصـا القطاع الخاص بمجـال التصنيـع المدني لتنفيذ مشـروعات متنوعـة تهـدف إلـى خدمة المواطنين .

«التنظيم والإدارة» يعلن عن مسابقة لشغل ٤٠٠٠ وظيفة بهيئة الإسعاف المصرية

أعلن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، برئاسة المهندس حاتم نبيل، عن حاجة هيئة الإسـعاف المصرية لتعيـين (٢٥٠٠) في وظيفة مسـاعد أخصائي خدمات إسـعافية ثالـث، و(١٠٠٠) في وظيفة أخصائي قيادة سـيارة طبية مجهزة ثالـث، و(٥٠٠) فـي وظيفة فني قيادة سـيارة إسعاف طبية مجهزة رابع، طبقاً لأحكام قانون الخدمـة المدنيـة الصادر بالقانـون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.

و قد حدد الإعلان الشـروط التي يجب توافرها فيمن يتقـدم للوظائف المعلن عنها وتشـمل ما يلي:

-أن يكون متمتعًا بالجنسية المصرية
-أن يكون محمود السيرة، حسن السمعة.
-ألا يكون قد سـبق الحُكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره.
-ألا يكون قد سـبق فصله من الخدمة بحكم أو قرار تأديبي نهائـي، ما لم تمضِ على صدوره أربع سنوات على الأقل.
-ألا يزيد سـن المتقدم عن (٣٠) عاماً في تاريخ نشر الإعلان.

بالنسـبة لوظيفتي مسـاعد أخصائي خدمات إسعافية وأخصائي قيادة سيارة طبية مجهزة: يشترط الحصول على مؤهل عال يتواءم مع نوع وطبيعة العمل، وأن يكون التقدير العام للمتقدم (جيدًا) على الأقل.

أما بالنسـبة لوظيفة فني قيادة سيارة إسعاف طبية مجهزة: يشترط الحصول على مؤهل فني متوسـط أو فوق متوسط يتواءم مع نوع وطبيعة العمل، وسـيتم رفض طلـب المتقدم حال ثبوت حصولـه علـى مؤهل أعلى أو أقـل من المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة.

-اجتيـاز الاختبارات وفقـاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.
-اجتيـاز التدريبات المقررة بمعرفة الجهة طالبة الإعلان.
-اجتياز الكشـف الطبي وتحليل المخدرات لمن اجتازوا الاختبارات والتدريبات المطلوبة.
-أن يقدم المتقدم إقرارا للجهة طالبة الإعلان عند اسـتيفاء مسوغات التعيين بقبول العمل في أي مكان بجمهورية مصر العربية وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل بالجهة.
-سـداد مبلـغ مقـداره (٢٨) جنيهـاً (ثمانية وعشـرون جنيهاً فقط لا غير) لحساب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن طريق الإيداع بأحد فروع البنوك الآتيـة: (البنك الأهلي المصري – بنك مصـر – بنك القاهـرة)، والتي تعمل في نظـام التمويـل الحكومـي بكافـة محافظات الجمهوريـة علـى حسـاب الجهـاز المركزي للتنظيم والإدارة رقـم ٩/٤٥٠/٠٧٨١٢٠٠ حـ/ حصيلة رسـوم أداء شغل الوظائف الحكومية، بخلاف مصروفات الإيداع، على أن يكون تاريخ الإيصال لاحقا لتاريخ نشر الإعلان، مع التأكيد على أن يُذكر به اسم المتقدم.

كما اشـترط الإعلان أن تكون جميع المستندات المطلوبـة أصلية ملونة وبصيغـة (jpg)، ومن بينها:

-صورة شخصية للمتقدم
-بطاقة الرقم القومي سارية (الوجهين).
-المؤهل الدراسي، وفي حال عدم تضمن المؤهل الدراسـي التقدير العام للمتقدم يتعين تقديم إفـادة تفيد حصوله على تقديـر (جيد)، وذلك بالنسـبة لوظيفتي مسـاعد أخصائي خدمات إسعافية وأخصائي قيادة سيارة طبية مجهزة. المؤهل الأعلـى (إن وجد) بالنسـبة لوظيفتي مساعد أخصائي خدمات إسعافية وأخصائي قيادة سيارة طبية مجهزة.

معلومات الوزراء يستشرف الفرص المتاحة لمصر في مجال إنتاج وقود الطائرات المستدام

أ.ش.أ

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـرار التابـع لمجلـس الـوزراء تقريـرًا استشـرافيًا تنـاول من خلاله أبرز الفرص المتاحة للدولة المصريـة في تطويـر إنتاج وقود الطائرات المستدام (SAF).

وأشـار، إلى أن صناعـة الطيران تأتي من بين أبرز الأنشـطة كثافة في المسـاهمة فـي انبعاثات غاز ثاني أكسـيد الكربون على الرغم من أنها لا تسـهم إلا بنحو ٢,٥٪ مـن الانبعاثـات العالميـة، فرحلة طيـران واحـدة طويلة المـدى قد تنتـج انبعاثات كربونية أكثر مما قد ينتجه الشخص العادي في عام كامل.

وتابع: "كمـا أن صناعة الطيران تسـهم بنحـو ٤٪ فـي ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري، وفـي ظل تزايـد التوجهـات العالميـة نحو تعزيـز الاعتمـاد علـى مصـادر الطاقة المتجـددة بجانب توقعات نمو حركـة الطيران العالمية خلال العقدين المقبلين مع تزايد رفاهية الأفراد تبرز أهمية وقود الطائرات المسـتدام (SAF) في المسـاهمة نحـو تحقيق هـدف الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية من ثاني أكسيد الكربون بحلول ٢٠٥٠".

ولفـت، إلـى أنه نتيجـة لذلك من المتوقـع أن يرتفـع حجـم الطلب العالمـي علـى وقـود الطائـرات المسـتدام وصولًا إلـى ما يتراوح بـين ٣٣٠- ٤٤٥ مليـون طن بحلول عـام ٢٠٥٠ مقارنة بحجـم إنتاج متواضـع بلـغ ٠,٥ مليـون طن خلال عـام ٢٠٢٣، وذلك في ضوء إلـزام الاتحاد الأوروبـي موردي وقود الطيـران بتوفير حصة دنيا مـن وقود الطائرات المسـتدام في مطـارات الاتحاد بـدءًا من ٢٪ من إجمالـي الوقـود المـورد بحلول ٢٠٢٥.

في تقرير الاستقرار المالي

البنك المركزي : استمرار القطاع المصري في توفير التمويل بالعملة الأجنبية و التحوط من الخروج المفاجئ للأموال الساخنة

أظهـر تقرير الاسـتقرار المالي الصادر عن البنـك المركزي المصري فـي أكتوبر ٢٠٢٥ اسـتمرار النظام المالي المصـري – بمكونيه المصرفي وغير المصرفـي – في أداء دوره في القيام بالوساطة المالية خلال العام المالي ٢٠٢٤ وحتـى الربع الأول مـن عام ٢٠٢٥، وذلك من خلال توفيـر التمويل اللازم لكافة القطاعات وتقديم المنتجـات المالية المتنوعة، وذلـك من خلال الاعتماد على ودائع القطاع العائلي المستقرة كمصدر أساسي للتمويل.

وينعكس ذلك في مؤشـر الاسـتقرار المالي الـذي حقـق ارتفاعـاً ملحوظـاً، مدفوعاً بالتحسن في كافة مؤشراته الفرعية. ويأتي ذلك في ضوء استقرار سعر الصرف ونجاح السياسـة النقديـة فـي احتـواء الضغوط التضخمية وجذب مسـتويات غير مسـبوقة من الاستثمارات الأجنبية.

وسلط التقرير الضوء على استمرار القطاع المصرفي في توفير التمويل بالعملة الأجنبية، مع انخفـاض احتمالية تعرضـه للمخاطر النظامية المتعلقـة بالخروج المفاجئ لرؤوس الأمـوال الاجنبية. ويأتي ذلك في ضوء وفرة النقـد الأجنبـي داخل القطـاع المصرفي، نتيجـة ارتفـاع الصادرات غيـر البترولية، والإيرادات السـياحية، وتحويلات العاملين بالخارج، والاسـتثمارات الاجنبية المباشرة طويلة الاجل، مما انعكس في التحسـن في صافي الاحتياطيات الدولية بالعملة الأجنبية ليصل إلـى ٤٧,٨ مليـار دولار في مارس ٢٠٢٥، ليسـتمر في تغطية الدين الخارجي قصير الأجل بصورة كافية وأكثر من سـتة أشهر من الواردات السلعية.

وأشار التقرير إلى نجاح البنك المركزي في تعزيز بيئة الائتمان، واستمرار التنسيق بين السياسـات الاقتصاديـة – المالية والنقدية – والسياسـة الاحترازيـة الكليـة لتحقيق الاسـتقرار الاقتصادي والمالي، وقد أبقت السياسـة الاحترازية علـى الحد الأقصى لنسـبة إجمالي أقسـاط القروض لأغراض اسـتهلاكية عند ٥٠٪ من مجمـوع الدخل الشهري متضمنة أقساط القروض العقارية عند نسبة ٤٠٪ من مجموع الدخل الشهري.

وأوضـح التقرير أن القطـاع المصرفي قد اسـتمر في توفيـر التمويل الـلازم للقطاع الخاص دون الاسراف في المخاطرة، ويأتي ذلك في ضوء نمو الناتـج المحلي الإجمالي الحقيقـي بمعدل ٤,٢٪ خلال الفترة يوليو- مارس٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل ٢,٣٪ خلال فترة المقارنة، مدفوعاً بالتحسـن في أداء العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها الصناعات التحويلية.

وكشف التقرير عن انخفاض احتمالية تكوّن المخاطر النظامية الخاصة باضطرابات أداء المالية العامة، حيث واصلت الحكومة تحقيق مسـتهدفات الضبط المالـي، بالإضافة إلى تنويع مصـادر التمويل مـن خلال إصدار أدوات جديـدة فـي السـوق المحلـي، مع انخفاض نصيـب الأوراق المالية الحكومية كنسبةٍ من إجمالي أصول القطاع المصرفي تزامنا مع ارتفاع حصة المستثمرين الأجانب في سـوق أذون الخزانة المحلية لتصل إلى ٤٤,٧٪ فـي مـارس ٢٠٢٥، بالإضافة إلى تنوع قاعدة المستثمرين المحليين.

وأشاد التقرير بقدرة القطاع المصرفي على مواجهة وامتصـاص العديد من الصدمات في الآونة الأخيـرة واحتواء تداعياتها، وهو ما ساهم في اسـتمرار ثقةٍ المتعاملين معه، حيث سـجلت الودائع نمواً بمعدل ٢٥,٣٪ فـي مـارس ٢٠٢٥، معتمدة علـى الودائع المستقرة للقطاع العائلي. كما حقق إجمالي اصـول القطـاع المصرفـي نمـواً بمعدل ٤٥,٨٪، ليُمثـل ٩٣,٥٪ من إجمالي أصول النظام المالي و١٢٥,٤٪ مـن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العام المالي ٢٠٢٤.

وأوضـح التقريـر أن الأداء الجيـد للقطاع المصرفـي جـاء مدعومـاً بالسياسـات الاحترازيـة للبنـك المركزي، ممـا انعكس إيجابيـاً علـى مؤشـرات السـلامة المالية لتجـاوز المتطلبات الرقابيـة للبنك المركزي المصري ولجنة بازل، والمتمثلة في مسـتوى مرتفع للملاءة المالية بنسـبة كفاية رأس مال بلغـت ١٨,٣٪ فـي مـارس ٢٠٢٥ مقارنة بمسـتوى ١٢,٥٪ كحـد رقابـي مقرر من قبل البنك المركزي، ومسـتويات مرتفعة من السـيولة بالعملـة المحلية والأجنبية والتي سجلت ٣٧,١٪ و٧٣,٧٪ في مارس ٢٠٢٥، مقابل حد رقابـي ٢٠٪ و٢٥٪ على التوالي، بالإضافة إلى مستوى مرتفع للربحية، حيث ارتفع العائد على متوسـط الأصول والعائد على متوسط حقوق المساهمين ليصلا إلى ٢,٦٪ و٣٩٪ فـي العام المالـي ٢٠٢٤ على التوالي.

كمـا أوضح التقرير أن القطـاع المالي غير المصرفي قد سـاهم في استحداث منتجات وخدمـات مالية جديـدة، وذلك مـع تطبيق معاييـر بـازل ٣ للأنشـطة التمويليـة غير المصرفيـة بهـدف تعزيز قـدرة الشـركات لمواجهـة المخاطر الماليـة المختلفة. هذا وقد شـهدت اصول القطاع نمـواً كبيراً بمعدل ٢٢,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٤، لتمثل ٦,٥٪ من إجمالي أصول النظام المالي، و٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

شيماء مرسي

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
السنة السابعة عشر • الاحد 9 نوفمبر 2025 • العدد 816

منال عوض: صندوق المناخ الأخضر يوجه ٥٠ مليون دولار لمشروعات الزراعة المستدامة

أعلنت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، عن موافقة صندوق المناخ الأخضر بجلسته رقم ٤٣ المنعقدة بمدينة إنتشون بكوريا الجنوبية، على تمويل برنامج صندوق نوفاستار الاستثمارى الثالث، وهو صندوق رأس مال استثماري بقيمة ٢٠٠ مليون دولار من الأسهم، للمساهمة في تعبئة التمويل للمشروعات الإفريقية المعنية بالمناخ فى خمس دول على رأسها مصر.

وأضافت عوض، أن صندوق نوفاستار الاستثمارى سيقوم بتوجيه ٥٠ مليون دولار، من الأسهم إلى مصر للاستثمار فى الشركات التي تركز على التكنولوجيا المناخية فى ثلاثة محاور رئيسية فى قطاع الزراعة وهى: الخدمات التي تعزز القدرة على التكيف والمرونة، والتقنيات النظيفة لتقليل الانبعاثات الكربونية في النمو الاقتصادي، والتقنيات المناخية المبتكرة لإدارة الموارد الطبيعية.

وأشارت إلى أن الصندوق يهدف إلى دعم الشركات الناشئة وتلك في مراحل النمو التي تعمل على تعزيز مسار تنمية نظيف وشامل ومستدام في إفريقيا.

زحف استثماري و مزايدات عالمية لتعزيز رصيد مصر من استكشافات النفط والغاز

الحكومة تتعهد بنظم حديثة محفزة للشركات العالمية.. اقتسام الإنتاج وفقًا لمعامل الربحية ..

تطرح مصر مزايدة عالمية جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في ٤ مناطق بالبحر الأحمر، في خطوة تهدف إلى جذب استثمارات أجنبية جديدة، ودعم الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، بحسب بيان صادر عن وزارة البترول والثروة المعدنية الأسبوع الماضي .

وقال وزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي خلال مشاركته في مؤتمر "أديبك ٢٠٢٥" الذي استضافته أبوظبي إن المزايدة، التي تطرحها شركة "جنوب الوادي القابضة للبترول" عبر بوابة مصر الإلكترونية للاستكشاف والإنتاج، تُطبّق للمرة الأولى نظاماً محفزاً للمستثمرين على ضخ استثمارات جديدة في المناطق البكر والمياه العميقة، وذلك بنظام اقتسام الإنتاج وفقا لمعامل الربحية (R-Factor)، بما يتناسب مع حجم المخاطر والاستثمارات، وفق بيان الوزارة.

وبحسب الخبراء ، يمثل طرح مزايدة عالمية جديدة للاستكشاف في ٤ مناطق بالبحر الأحمر ترجمة عملية لجهود وزارة البترول والثروة المعدنية في تعظيم الاستفادة من الموارد وتعزيز الإنتاج المحلي من البترول والغاز الطبيعي، وفقا لتصريحات المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية الذى أكد على أن الوزارة تعمل على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة وتطبيق أحدث النظم التعاقدية التي تواكب التطورات العالمية في صناعة البترول والغاز.

وأكد الوزير، على أن المزايدة الجديدة تأتي في إطار المحور الأول من استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية، التي تستهدف جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجالات البحث والاستكشاف، وخاصة في الأحواض الجيولوجية البكر، مشيرًا إلى أن منطقة البحر الأحمر تُعد من أهم المناطق البترولية الجديدة التي تزخر بفرص واعدة للاكتشافات المستقبلية التي يمكن أن تُسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية.

وأوضح وزير البترول والثروة المعدنية، أن كافة تفاصيل المزايدة متاحة للشركات العالمية من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG) التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية عبر الرابط، والتي تعد المنصة الرقمية الرسمية لطرح الفرص الاستثمارية في مجال البحث والاستكشاف وتنمية الحقول.

مشروعات جديدة

وتتضمن خطة قطاع البترول إطلاق مشروعات جديدة للمسح السيزمى بأحدث التكنولوجيات مثل مشروع المسح السيزمى بواسطة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية في منطقة شرق المتوسط بالتعاون مع تحالف شلمبرجير – فيريدين العالمى بهدف تعظيم الاستفادة من إمكانات وموارد الغاز فى مصر وزيادة فرص الاستثمار فى أنشطة البحث والاستكشاف ومشروعات المسح السيزمى بالصحراء الغربية وخليج السويس والتي تساهم في توفير البيانات عن الفرص الواعدة لجذب المستثمرين للعمل في مصر .

كما تستهدف خطة مصر في مجال البحث والاستكشاف للبترول والغاز خلال السنوات الخمس المقبلة حفر نحو ٤٨٠ بئرًا استكشافية باستثمارات تتجاوز ٥,٧ مليارات دولار ويبلغ إجمالي عدد الآبار المخطط حفرها في عام ٢٠٢٦ نحو ١٠١ بئر موزعة على المناطق الرئيسية في مصر بواقع ٦٧ بئرًا في الصحراء الغربية، و٩ في خليج السويس، و١٤ في البحر المتوسط، و٦ في دلتا النيل، حيث سيسهم ذلك بشكلٍ مباشر في زيادة الإنتاج.

اتفاقيات جديدة

الإجراءات التحفيزية التي تم تنفيذها خلال العام المنقضي ساهمت في هذا التوسع في مجالات البحث والاستكشاف والانتاج، توقيع ٢١ اتفاقية جديدة مع شركات عالمية خلال عام واحد بإجمالي استثمارات ١,١ مليار دولار ووضع ٣٠٠ بئر على خريطة الإنتاج بما ساهم في زيادة الإنتاج المحلي بعد أن شهد شهر أغسطس ٢٠٢٥ زيادة الإنتاج من الغاز لأول مرة ووقف التراجع الذي شهده السنوات الماضية ، فيما يتم تنفيذ خارطة طريق حتى ٢٠٣٠ للإستمرار في زيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز بالتعاون مع الشركاء العالمين.

وكانت شركة إيني أعلنت عن خطة لضخ استثمارات تقدر بـ ٨ مليارات دولار وشركة بى بى ستضخ استثمار تُقدر بـ٥ مليارات دولار في مجال الاستكشاف، فيما تم توقيع ٤ اتفاقيات استكشافية جديدة تفوق قيمتها ٣٤٠ مليون دولار مع شركات كبرى مثل اينى وشل و اركيوس انرجى .

وفي وقت سابق نقلت تقارير إعلامية عن مسؤول حكومي، تأكيده أن وزارة البترول المصرية تخطط لطرح نحو ١١ منطقة استثمارية للتنقيب عن النفط خلال ٢٠٢٦.

وقال إن "البترول المصرية تُنفذ - بالتعاون مع شركات وبيوت خبرة عالمية- أعمال المسح السيزمي لمناطق الامتياز المستهدفة في البحر الأحمر وخليج السويس والصحراء الغربية تمهيداً لإتاحة ما يزيد على ١١ منطقة جديدة للطرح على الشركاء لاستكشاف النفط والغاز في مناطق بكر لم تخضع لأية عمليات تنقيب.

وتساهم برامج المسح في تقليل مخاطر الاستثمار بالمناطق البكر، وتشجيع الإسراع في حفر آبار استكشافية جديدة ووضع هذه المناطق على خريطة الاستثمار.

و تسعى مصر للوصول إلى مزيد من الثروات والموارد البترولية التي تُعزز قدرتها نحو رفع إنتاج النفط إلى ما يزيد على ٦٠٠ ألف برميل يومياً بنهاية العام المالي ٢٠٢٥- ٢٠٢٦، فيما تستهدف خطط الاستكشاف مناطق جنوب مصر وساحل البحر الأحمر التي أظهرت التكوينات الجيولوجية أنها تحتوي على مكامن باحتياطات اقتصادية قابلة للاستخراج.

وتسعى الهيئة المصرية العامة للبترول من خلال خطط الطرح المستهدفة إلى حفر ما يزيد على ١٨ بئر استكشافية جديدة تُحقق مستهدفات الحكومة نحو زيادة الإنتاج بنحو ١٠٪ لمواجهة الزيادة السنوي في الاستهلاك المحلي من المحروقات.

وتابع المسئول الحكومي أن أعمال الطرح لمناطق الاستثمار المستهدفة ستتم على مراحل حتى نهاية ٢٠٢٦، وذلك من خلال بوابة مصر للاستكشاف التي توفر كامل تفاصيل عمليات الطرح ونتائج المسح للمناطق المستهدفة للتسهيل على المستثمرين دراسة المناطق واعتماد خطط الحفر والاستكشاف.

أضاف المسؤول أن برامج المسح السيزمي توفر بيانات كاملة للمكامن الغازية والبترولية وبالتالي تشجع الشركاء الأجانب على ضخ رؤوس أموال جديدة في مجالات البحث والاستكشاف الجديدة.

إذ تؤكد تلك المعلومات على توافر مكامن جيولوجية تحتوي على رواسب بترولية وغازية وبعدها يأتي دور الشركاء في تقييم الفرص ومدى تراكم الغاز بمؤشرات أولية تتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ .

أشار المسؤول إلى أن الحكومة المصرية تعمل على تسريع وتيرة أعمال الاستكشاف والإنتاج للغاز والبترول، وتحقيق توازن في مزيج الطاقة بين المصادر المختلفة، بما يزيد من فرص نمو صناعات البتروكيماويات والتكرير في توفير المنتجات والمشتقات البترولية ذات القيمة المضافة اللازمة للسوق المحلية.

وقال المدير الإقليمي لشركة "أرجاس" (أرديسيز) السعودية، سامح السيد، في تصريحات إعلامية لأسبوع الماضي، إن الشركة ستنفذ مسحا جيولوجيا في منطقة جنوب مصر – غرب أسيوط، وسيعتمد على نظام «Nodal System» الحديث، الذي يتميز بكثافة بيانات أعلى تزيد من جودة النتائج بمقدار ٤ أضعاف، ويرفع الطاقة الإنتاجية بأكثر من الضعف، مما يسهم في تسريع عمليات الحفر والتنقيب وتقليل تكاليف البحث.

وأضاف أن الجدول الزمني للمشروع يتضمن تنفيذ أعمال المسح السيزمي خلال ٩ أشهر، تليها ٣ أشهر لمعالجة البيانات، مؤكدًا أن الشركة اعتمدت نهجا تقنيا متطورا يتيح معالجة البيانات بالتوازي مع عمليات المسح، بدلاً من الانتظار حتى اكتمالها، وهو ما أدى إلى اختصار مدة المشروع من نحو عامين إلى ١٢ شهراً فقط.

وأكدت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في ٢٢ أكتوبر الماضي ، أن إجمالي الاكتشافات المحققة منذ يوليو الماضي بلغ ١٨ كشفا للبترول والغاز، تم وضع ١٣ منها على خريطة الإنتاج، بإجمالي إنتاج يومي يبلغ نحو ١٤ ألف برميل من الزيت والمتكثفات و٤٤ مليون قدم مكعب من الغاز، ما يعزز جهود الدولة في تقليل الفاتورة الاستيرادية وتعميق الاعتماد على الموارد المحلية.

زحف استثماري و اتفاقيات كبري

خلال فعاليات مؤتمر ومعرض أديبك ٢٠٢٥ بالعاصمة الإماراتية أبوظبي الذي أقيم الأسبوع الماضي ، و قع كريم بدوي وزير البترول عدة اتفاقيات جديدة ومنها :-

توقيع اتفاقية استحواذ بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وشركة أركيوس وشركتي شل وبي بي.

وبموجم الشراكة ، حصلت بموجبها أركيوس على كامل حقوق الإنتاج والاستغلال في اتفاقية التزام منطقة البرج البحرية بالبحر المتوسط.

وتتضمن الاتفاقية استحواذ شركة أركيوس على كامل حقوق والتزامات شركتي شل وبي بي في الاتفاقية، والتي تشمل عقد تنمية حقل هارماتان، بما يعكس ثقة الشركة في مناخ الاستثمار بقطاع البترول المصري.

ومن المقرر أن تقوم أركيوس بضخ استثمارات جديدة لتنمية الحقل ووضعه على خريطة الانتاج، ضمن خطة توسعية طموحة لتعزيز وجودها في مصر وتوسيع نطاق أعمالها في مجال الاستكشاف والإنتاج بالبحر المتوسط.

أعلنت شركة بى بى، المتخصصة فى مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، بدء التشغيل الناجح لبئر RW٥، والتى تضيف ٨٠ مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز الجديد ضمن مشروع غرب دلتا النيل، وذلك بالتوازى مع زيادة الإنتاج البئر RW٤، ليبلغ إجمالى إنتاج من البئرين الجديدتين نحو ١٤٠ مليون قدم مكعب يوميًا منذ بداية هذا العام.

وقال نادر زكى، الرئيس الإقليمى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى شركة «بى بى»، إن هذا الإنتاج ضمن برنامج الآبار الإضافية فى حقل ريفين، والذى يشكل جزءًا من أنشطتنا لدعم رؤية مصر فى تلبية الطلب المحلى على الطاقة، فضلا عن تعزيز استراتيجية بى بى للنمو فى المنطقة.

وأضاف أن الشركة تعاقدت مؤخرًا على منصة الحفر البحرية فى المياه العميقة فالاريس DS-١٢ لحفر ٥ آبار تنمية واستكشافية فى البحر المتوسط، ويتوقع أن يبدأ الحفر فى إبريل ٢٠٢٦، ويهدف لإضافة إنتاج جديد خلال صيف العام المقبل.

كما شهد المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتور جون أرديل نائب رئيس شركة إكسون موبيل العالمية للاستكشاف، توقيع مذكرة نوايا بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» وشركة إكسون موبيل العالمية، للتوسع في أنشطة البحث والاستكشاف عن الغاز الطبيعي في مصر بالبحر المتوسط.

وبموجب المذكرة تعتزم إكسون موبيل الاستثمار في منطقة امتياز جديدة غرب حقل ظهر على الحدود مع قبرص، بما يعزز استثمارات الشركة في شرق المتوسط، ويرفع عدد مناطق عملها البحرية في مصر إلى أربع مناطق انعكاسًا لثقة الشركة في بيئة الاستثمار الجاذبة بقطاع البترول والغاز والفرص الكبيرة في شرق المتوسط.

توقيع اتفاقيتين للتعاون في تطبيق أحدث تقنيات المسح الاستكشافي المتقدم لموارد الغاز بشرق المتوسط، إلى جانب تطوير المنصة الرقمية للاستثمار في البحث والاستكشاف والإنتاج EUG، بما يسهم في تسويق الفرص الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات.

رضوى عبدالله

باستثمارات قيمتها ٢٩,٧ مليار دولار

مشروع علم الروم .. الساحل الشمالي يستقبل ثاني أهم الصفقات التاريخية و الحكومة تعلن التفاصيل

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء،- الأسبوع الماضي بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الجديدة- مراسم توقيع صفقة استثمارية جديدة، من خلال شراكة استثمارية بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وشركة "الديار" القطرية؛ لتنفيذ مشروع تطوير وتنمية قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٤٩٠٠,٩٩ فدان (تعادل ٢٠٥٨٨٢٣٥ مترًا مربعًا) في نطاق منطقة "سملا وعلم الروم" بالساحل الشمالي الغربيّ، بمحافظة مطروح.

وقع العقد كل من المهندس/ شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، و عبدالله بن حمد بن عبدالله العطية، وزير البلدية ورئيس مجلس إدارة شركة الديار القطرية، وبحضور أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس/ حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس/ علي محمد العلي، الرئيس التنفيذي لشركة الديار القطرية، والشيخ حمد بن طلال آل ثاني، رئيس قطاع التطوير والمشاريع في آسيا وأفريقيا بشركة الديار القطرية.

وتهدف الاتفاقية إلى إقامة مشروع عمراني تنموي متكامل وفقًا للمستويات العالمية؛ ليكون منطقة جذب إقليمية لمختلف الأنشطة الخدمية، والسياحية، والسكنية، والتجارية؛ لتصبح منطقة علم الروم منطقة ساحلية سياحية واستثمارية متكاملة على مستوى عالميّ، وذلك في إطار الجهود الحالية للدولة المصرية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتضمن المشروع إنشاء مجمعات وأحياء سكنية راقية، بالإضافة إلى مشروعات سياحية وترفيهية، وبحيرات صناعية مفتوحة، وملاعب جولف، ومارينا سياحي دوليّ، وعدد (٢) مارينا محلية داخلية، كما يشمل المشروع إقامة محطات لتوزيع الكهرباء، ومحطات أخرى لتحلية ومعالجة المياه، بالإضافة إلى عدد من المستشفيات والمدارس والجامعات، فضلًا عن عدد من المقرات الحكومية.

وبموجب الاتفاقية، تلتزم شركة المشروع (مملوكة بالكامل تقريبًا لشركة ديار القطرية)، والمزمع تأسيسها لتنفيذ المشروع بإعداد مخطط عام للمشروع متوافق مع الضوابط البنائية المحددة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ويتم اعتماد المخطط العام من قبل الهيئة.

وفي ضوء توقيع الاتفاقية، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن إبرام هذا الاتفاق والذي يعد بمثابة شراكة استثمارية كبرى مع الجانب القطري، يأتي تتويجًا للعلاقات الأخوية الراسخة، وعمق الروابط التاريخية بين مصر ودولة قطر الشقيقة، كما يأتي في ظل العلاقات الأخوية التي تربط بين قيادتي الدولتين؛ فخامة السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وأخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وحرص الجانبين على تعميق الشراكة الاقتصادية بين القاهرة والدوحة، والرغبة القوية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، واستمرار العمل المشترك نحو تعزيز مجالات الاستثمار والتبادل الاقتصادي بما يعكس الإرادة السياسية بين مصر وقطر، ويُسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة التي تخدم تطلعات الشعبين الشقيقين.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: يأتي اتفاق اليوم تجسيداً لما سبق أن تم التوافق عليه بين زعيمي الدولتين بشأن دعم الشراكة الاقتصادية بين البلدين، وإطلاق حزمة من الاستثمارات القطرية المباشرة في مصر خلال هذه المرحلة.

وحول بنود الاتفاق، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أنه سيتم بنفس الآلية التي تعتمد عليها الدولة، مُمثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مع جميع المطورين والقطاع الخاص؛ حيث يتم تخصيص قطعة أرض للمستثمر (الشركة القطرية)، ويتم الحصول في مقابل ذلك على "ثمن نقدي" بالإضافة إلى "مقابل عيني"، فضلا عن حصة من أرباح المشروع تخصص لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وفي هذا الإطار، أوضح رئيس مجلس الوزراء الجانب المالي المنصوص عليه في الاتفاق مع الشركة القطرية، لافتا إلى أن الصفقة - التي تم إبرامها - تتضمن شقين: جزء أول "ثمن نقدي" بقيمة ٣,٥ مليار دولار وسيتم تحويله من المستثمر قبل نهاية العام الجاري، وجزء آخر "مقابل عيني" بمساحة بنائية من المكون السكني بالمشروع تتمثل في وحدات سكنية، (يستهدف أن يتحقق من بيعها بعد استلامها قيمة تقدر بـ ١,٨ مليار دولار)، فضلا عن حصة المشاركة في الأرباح تخصص لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة؛ حيث تتضمن الصفقة التجارية - فضلا عن الثمن النقدي - استحقاق الهيئة ما يعادل نسبة ١٥٪ من صافي أرباح المشروع (صافي أرباح شركة المشروع والكيانات التابعة والمسيطر عليها؛ سواء من "الديار القطرية" أو شركة المشروع)، وذلك بعد استرداد كامل التكلفة الاستثمارية المستردة طبقًا لأحكام الاتفاق.

وتبلغ نسبة أراضي الإسكان في إجمالي المساحة في حدود ٦٠٪، بالإضافة إلى مساحة مناطق خدمية لا تزيد على ١٥٪، وطرق وميادين، ومناطق خضراء ومفتوحة في حدود ٢٥٪، وليس هناك مكون صناعيّ في أرض المشروع، كما أنه سيتم تسليم أرض المشروع خالية من جميع الشواغل وذلك على مرحلتين رئيسيتين وعدد من المراحل الفرعية في كل منهما .

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أن الدولة المصرية تواصل العمل بكل جدية بهدف اتخاذ ما يلزم من إجراءات وقرارات لجذب وتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، انطلاقًا من أن مثل هذه المشروعات توفر تنمية متكاملة تحقق العديد من الأهداف من بينها إتاحة الفرصة لتعمير الأراضي وإقامة مشروعات عمرانية جديدة، وكذا إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب المصري، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات تسهم في دعم نمو الاقتصاد الوطني، إلى جانب ما تحققه هذه المشروعات من عوائد للمستثمرين، وجني ثمار مشروعاتهم الاستثمارية.

وقال عبدالله بن حمد بن عبدالله العطية: إن المشروع يمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز مكانة الساحل الشمالي المصري كوجهة عالمية متكاملة، ويجسد التزام دولة قطر كشريك في دعم جهود الحكومة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة وتشغيل المناطق الساحلية على مدار العام.

وأشار إلى أن المشروع يمثل أحد أبرز المشاريع الاستثمارية في المنطقة، باستثمار تقديري يبلغ نحو ٢٩,٧ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يوفّر أكثر من ٢٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. ويجسّد هذا المشروع ثقة "الديار القطرية" في قوة الاقتصاد المصري، وإيمانها بجدوى الاستثمار في موقعه الجغرافي الاستثنائي.

تفاصيل العقد

من جانبه ، قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن مشروع سملا وعلم الروم يمثل صفقة استثمارية قطرية كبرى تندرج ضمن خطة الدولة لتطوير الساحل الشمالي الغربي.

وأشار إلى أن المشروع سيحقق عائدًا ضخمًا للاقتصاد المصري، ويعد شهادة جديدة على ثقة المجتمع الدولي في الاقتصاد الوطني.

وأوضح الحمصاني، أن المشروع عبارة عن تجمع عمراني متكامل على غرار مشروع رأس الحكمة، يضم منشآت سياحية وفنادق ومستشفيات ومدارس وجامعات.

وكشف أن قيمة الصفقة تبلغ ٣,٥ مليار دولار، إضافة إلى حصول الدولة المصرية على ١٥٪ من الأرباح بعد استرداد التكاليف الاستثمارية، فضلا عن حصة عينية من المشروع بقيمة ١,٨ مليار دولار، موضحًا أن إجمالي الاستثمارات المتوقعة خلال مراحل تنفيذ المشروع يصل إلى نحو ٢٩,٧ مليار دولار.

وأضاف المتحدث باسم مجلس الوزراء أن المشروع سيسهم في توفير نحو ٢٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب ما ستحصل عليه الدولة من رسوم وضرائب، لافتًا إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن رؤية الدولة لتطوير الساحل الشمالي الغربي وتحويله إلى منطقة عمرانية وتنموية متكاملة.

وشدد على أن تطوير الساحل الشمالي الغربي أصبح ضرورة ملحّة لاستيعاب الزيادة السكانية وتحقيق التوازن التنموي بين المحافظات، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق عدد من المشروعات الصناعية والتجارية والصحية والتعليمية بالمنطقة، بما يعزز مكانتها كإحدى أهم مناطق الجذب الاقتصادي والاستثماري في مصر.

فرصة لخفض الدين العام

قال هشام عز العرب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي – مصر "CIB"، إن صفقة الديار القطرية أو أي صفقة مماثلة لتسويق أرض أو شركة أو بيع رخصة ما، من الأفضل في رأيي استخدام عائداتها بالكامل في خفض الدين العام.

أضاف عز العرب، في مقابلة مع "العربية Business"، أن موازنة مصر تعاني من ارتفاع عبء خدمة الدين، وبالتالي تخفيض الدين العام من شأنه خفض هذا العبء ما يسهل على الحكومة مهمة دعم الفئات الأكثر احتياجا.

فيما قال أحمد كجوك، وزير المالية، إن العائد المباشر من صفقة الشراكة الاستثمارية المصرية - القطرية لتنمية منطقة «علم الروم» بمحافظة مطروح يتمثل في ٣ نقاط رئيسية.

وأضاف أن الصفقة تتيح للدولة الحصول على مبلغ نقدي بقيمة ٣,٥ مليار دولار شهر ديسمبر المقبل.

ولفت إلى أن الصفقة تتيح للدولة الحصول على حصة عينية من الوحدات السكنية مع استكمال المشروع ومراحله، قيمتها الأولية ١,٨ مليار دولار، فضلًا عن حصول هيئة المجتمعات العمرانية على ١٥٪ من أرباح المشروع بعد استرداد التكاليف.

وأكد أن الشراكة بين الجانبين المصري والقطري ستعود بالنفع على المنطقة والدولة والمستثمر، كما أنها تعد أفضل رسالة لباقي المستثمرين من أجل ضخ المزيد من الاستثمارات في الدولة.

وأشار إلى أن «الصفقة سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد»، مضيفًا: «سنحصل على إيرادات صافية واستثمارية بإمكانها تعزيز قدرات وإمكانيات مصر، كما تحقق للدولة عائدا كبيرا يمكن توجيهه لخفض المديونية وتحسين المؤشرات».

وذكر أن منطقة الساحل الشمالي أصبحت محط أعين المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، مثمناً حجم الاستثمارات التي يضخها القطاع الخاص المصري.

وأوضح أن المنطقة تشهد طفرة كبيرة وإقامة عدد كبير من الفنادق، معقبًا: «مدينة العلمين الجديدة حققت نقلة نوعية، لأن الدولة أقامت مدينة متكاملة على مستوى عال، وأثبتت أن الساحل الشمالي مجتمع متكامل يستطيع تحقيق جذب كبير للسياحة والمزيد من الاستثمارات».

تفعيل حزمة الاستثمارات القطرية

و كان الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء قد أتفق خلال زيارته للدوحة مع نظيره القطير الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، على «تفعيل حزمة الاستثمارات، التي جرى التوافق عليها خلال محادثات القمة التي جمعت أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس عبد الفتاح السيسي، في شهر أبريل الماضي.

وأعلنت قطر خلال زيارة السيسي للدوحة «دعم الشراكة الاقتصادية مع مصر، من خلال الإعلان عن حزمة من الاستثمارات المباشرة، بقيمة ٧,٥ مليار دولار» .

تعاون مستمر وملفات مشتركة

كانت مدينة العلمين الجديدة، على ساحل البحر المتوسط، قد استضافت الدورة السادسة «للجنة العليا المصرية القطرية المشتركة» في أغسطس الماضي، وشهدت التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم وبرامج التعاون المشتركة، في مجالات التأمينات الاجتماعية والمعاشات، والأمن الغذائي والزراعة، وإنشاء آلية التشاور السياسي بين وزارتي خارجية البلدين.

وبحسب عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، السفير رخا أحمد، فإن مسارات علاقات التعاون بين مصر وقطر، تتنوع لتشمل مجالات مختلفة ، مشيراً إلى أن «تطور الشراكة بين البلدين، يشمل استثمارات ومشروعات مشتركة وتبادلا تجاريا متناميا خلال الفترة الأخيرة» .

ويرى السفير رخا أحمد حسن أن «التنسيق المصري القطري ضروري ومحوري، خصوصا في ملف غزة»، مشيراً إلى أن «دول الوساطة تعمل على ضمان الانتقال للمرحلة التالية من خطة ترمب لوقف الحرب في غزة، واستمرار نفاذ المساعدات الإنسانية للقطاع»، وقال إن «هذا التنسيق مطلوب، في ظل عدم رغبة الجانب الإسرائيلي تعطيل تنفيذ باقي بنود الاتفاق».

وتقود مصر وقطر، بالتعاون مع الولايات المتحدة، جهود الوساطة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتعمل الدول الثلاثة مع تركيا، لتثبيت وقف إطلاق النار، وتنفيذ باقي خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، لوقف الحرب في القطاع.

وأضاف رخا: «التواصل المصري القطري مهم أيضاً للتنسيق بشأن خطوات إعادة الإعمار في غزة والاستقرار على اللجنة التي ستدير القطاع بعد وقف الحرب»، مشيراً إلى أن «القاهرة تسعى لحشد الجهود الإقليمية والدولية قبل مؤتمر إعادة الإعمار الذي تستضيفه هذا الشهر ».

وسجل حجم التبادل التجاري المشترك بين مصر وقطر ١٢٨,٤ مليون دولار العام الماضي، مقابل ٧٢,١ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣، وفق إفادة للجهاز المصري للتعبئة العامة والإحصاء، في أبريل الماضي.

وقال الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، نائب رئيس الاتحاد العربي للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربي بجامعة الدول العربية لشئون التنمية الاقتصادية،

أن توقيع المزيد من الصفقات الاستثمارية وزيادة ضخ الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر يمثل رسالة قوية للعالم الخارجي بشأن قوة الاقتصاد المصري واستقراره، وثقة المستثمرين والأشقاء العرب في الاقتصاد المصري، مضيفا أن حزمة الاستثمارات القطرية تسهم في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي ما يسهم في استقرار سعر صرف الدولار وتراجعه تدريجيا وارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة توافر سيولة دولارية ستؤدي إلى دعم قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته الدولية، كما أنها ستخفف الضغوط المالية، إضافة لدور هذه الاستثمارات في فتح مشروعات تخلق فرص عمل للشباب وتخفض من معدل البطالة .

وأكد الدكتور هشام إبراهيم، أستاذ التمويل والاستثمار، إن هناك توجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي و أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بزيادة حجم العلاقات الاقتصادية فى مجالاتها المتعددة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بين الجانبين والتبادل التجارى والتدفق السياحى وغيره.

وأضاف أن هناك حزمة من المساندة التمويلية قدمتها قطر لمصر، وخلال الأشهر الماضية شهدنا بحث لعدد من الفرص، منها ما يتعلق بفرص جديدة باستغلال مساحات أراضى فى إطار التنمية العمرانية والسياحية، وبحث لفرص استثمارات لشركات قائمة بالفعل.

ولفت أستاذ التمويل والاستثمار إلى أنه خلال الفترة الماضية الجانب القطرى من خلال مكاتب استشارية أنجز عدد كبير من تقييمات ودراسات الجدوى المطلوبة لمثل هذه المشروعات.

محمد محيي الدين

بإضافة ٥٠ صومعة جديدة

مصر تحمي أمنها الغذائي بتوطين صناعة الصوامع

مجلس الوزراء يوافق علي تأسيس شركة مساهمة مصرية لتكون الذراع الوطنية في تصنيع مكونات الصوامع داخل مصر ..

بدأت الحكومة ممثلة في وزارة التموين، مشروع توطين صناعة الصوامع بعد الموافقة على تأسيس شركة فيرم مصر، من أجل تصنيع مكونات صوامع تخزين الحبوب، ضمن رؤية الدولة في تعميق التصنيع المحلي في المجالات الاستراتيجية.

ووفقا للمعلن من وزارة التموين، فإن تفاصيل تنفيذ المشروع الذي يهدف لتعزيز الاكتفاء الذاتي في البنية التحتية لتخزين الحبوب وتعظيم القيمة المضافة محليًا وتقليل فاتورة الاستيراد، تتضمن أنه خلال ٣ سنوات ستعمل شركة فيرم مصر ستعمل على إنتاج مكونات صوامع الحبوب محليًا بنسبة تصنيع تصل إلى ٨٠٪ .

وتلتزم الشركة بتوريد مكونات صوامع بسعة إجمالية تبلغ ١,٤ مليون طن خلال نفس الفترة، بالعملة المحلية، وبدون تغيير في الأسعار طوال مدة التوريد ، كما تتولى احتياجات القطاع الخاص المحلي من الصوامع وفقًا لأسعار السوق في حينه ، وتستهدف تصدير الفائض إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، لوضع مصر على خريطة الدول المنتجة والمصدّرة لتكنولوجيا تخزين الحبوب.

حماية الأمن الغذائي

ويعد مشروع توطين صناعة صوامع الحبوب، مشروعا وطنيا للأمن القومي الغذائي، فيما أكد الدكتور شريف فاروق وزير التموين في تصريحات له أنه يترجم رؤية القيادة السياسية في أن تكون مصر مركزًا إقليميًا لتخزين الحبوب، ويعزز من قدرة مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاستراتيجية.

وأعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية أن هذا المشروع يأتي في إطار توجيهات القيادة السياسية بسرعة استكمال مشروع توطين صناعة صوامع تخزين الحبوب، وتماشيًا مع رؤية الدولة في توسيع القاعدة الصناعية وتعميق التصنيع المحلي في المجالات الاستراتيجية.

وكان مجلس الوزراء وافق في اجتماعه على مشروع توطين صناعة الصوامع من خلال تأسيس شركة مساهمة مصرية تم إنشاؤها بالتعاون بين احدى الشركات المصرية وشركة البولندية لتكون الذراع الوطنية في تصنيع مكونات الصوامع داخل مصر.

وقال مجلس الوزراء إنه في إطار توجيهات القيادة السياسية بسرعة استكمال مشروع توطين صناعة صوامع تخزين الحبوب، وتماشيًا مع رؤية الدولة في توسيع القاعدة الصناعية وتعميق التصنيع المحلي في المجالات الاستراتيجية، وافق مجلس الوزراء على مشروع توطين صناعة الصوامع من خلال تأسيس شركة «فيرم مصر»، وهي شركة مساهمة مصرية تم إنشاؤها بالتعاون بين شركة سامكريت المصرية وشركة فيرم البولندية «ناقل التكنولوجيا»، لتكون الذراع الوطنية في تصنيع مكونات الصوامع داخل مصر.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، إن مصر تنفذ مشروعا قوميا للصوامع لزيادة السعة التخزينية للقمح والحبوب، ومصر تعمل على مشروعات متخصصة لصالح صغار المزارعين.

وأوضح أنه لا يزال الجوع والفقر من أكثر التحديات في عصرنا، وأن المجاعة في غزة تجسد كيف تدمر الصراعات حياة الأشخاص ، فيما أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن هذا القرار يمثل خطوة استراتيجية كبرى نحو تحقيق الأمن الغذائي المصري وتعزيز الاكتفاء الذاتي في البنية التحتية لتخزين الحبوب، مؤكدًا أن المشروع يأتي ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة محليًا وتقليل فاتورة الاستيراد، بما يسهم في حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسواق العالمية.

وأوضح الوزير، أن الشركة ستعمل على إنتاج مكونات صوامع الحبوب محليًا بنسبة تصنيع تصل إلى ٨٠٪ خلال ثلاث سنوات، مع التزامها بتوريد مكونات صوامع بسعة إجمالية تبلغ ١,٤ مليون طن خلال نفس الفترة، بالعملة المحلية، وبدون تغيير في الأسعار طوال مدة التوريد، وهو ما يعكس استقرارًا ماليًا واستثماريًا طويل الأمد ينعكس إيجابًا على خطط الدولة لتطوير منظومة التخزين الاستراتيجي، وأن المشروع الجديد يمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في توطين الصناعات الاستراتيجية، مشيرًا إلى أن الشركة ستقوم أيضًا بتوفير احتياجات القطاع الخاص المحلي من الصوامع وفقًا لأسعار السوق في حينه، مع تصدير الفائض إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ما يضع مصر على خريطة الدول المنتجة والمصدّرة لتكنولوجيا تخزين الحبوب.

مشروع قومي

وتعمل الحكومة المصرية على تنفيذ مشروع قومي ضخم لإنشاء وتطوير الصوامع المخصصة لتخزين القمح والحبوب، بهدف تعزيز الأمن الغذائي وزيادة السعة التخزينية الاستراتيجية للحبوب على مستوى الجمهورية، بما يضمن الحفاظ على جودة القمح وتقليل نسب الفاقد والتالف التي كانت تتكبدها الدولة خلال السنوات الماضية.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قد أعلن أن مصر تنفذ مشروعًا قوميًا للصوامع يهدف إلى زيادة السعة التخزينية للقمح والحبوب والحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي لتأمين احتياجات الدولة، حيث يشمل المشروع إنشاء نحو ٥٠ صومعة في ١٧ محافظة، لإضافة سعات تخزينية جديدة تصل إلى ١,٥ مليون طن، ليتجاوز إجمالي الاحتياطي الذي يتم تخزينه ٦ ملايين طن.

من جانبه ، قال مجدي الوليلي، عضو غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرية، إن المشروع القومي لإنشاء الصوامع لتخزين القمح والحبوب يُعد خطوة استراتيجية هامة للغاية، نظرًا لدوره في تقليل نسبة الفاقد والتالف بشكل كبير، بالإضافة إلى توفير جزء من المبالغ التي كانت تُهدر بسبب تلف القمح أثناء التخزين.

وأضاف الوليلي في تصريحات له أن نسبة التالف من القمح كانت تصل في السابق إلى نحو ٤٠٪ من الإنتاج، وكان ذلك يؤثر سلبًا على جودة الخبز بسبب خلط الماء بالقمح لتعويض الفاقد.

وأوضح أن وزارة التموين بدأت في تنفيذ خطة إنشاء الصوامع لرفع السعة التخزينية، لتصل حاليًا إلى ٤,٥ مليون طن، ومع إضافة ١,٥ مليون طن جديدة سترتفع السعة الإجمالية إلى ٦ ملايين طن.

وأشار إلى أن استهلاك مصر من القمح يبلغ نحو ٢٠ مليون طن سنويًا، منها ١٠ ملايين طن إنتاج محلي، بينما يتم استيراد ١٠ ملايين طن أخرى لتغطية الاحتياجات المحلية.

و قال عزت عزيز، عضو غرفة الحبوب ومنتجاتها باتحاد الصناعات، إن المشروع القومي لإنشاء الصوامع يُعد من أهم المشروعات الاستراتيجية للحفاظ على القمح والحبوب من التلف.

وأكد عزيز أن إنشاء ٥٠ صومعة في ١٧ محافظة سيسهم في تقليل نسبة الفاقد بنحو ١٠٪، موضحًا أن الصوامع تُعد من أهم الوسائل التي تساعد على تقليل واردات القمح نتيجة الحد من الفاقد الذي كان يحدث في فترات التخزين التقليدي.

وقال حسين عبدالرحمن أبوصدام، نقيب الفلاحين، إن الصوامع تمثل المخزون الرئيسي للحبوب وخاصة القمح، موضحًا أن التوسع في إنشاء الصوامع سيؤدي إلى رفع المخزون الاستراتيجي للدولة خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أبوصدام أن المخزون الحالي يكفي لنحو ٦ أشهر، ومع زيادة عدد الصوامع سترتفع مدة المخزون الاستراتيجي، مؤكدًا أن الصوامع تحافظ على نحو ١٥٪ من كمية القمح كانت تُهدر سابقًا بسبب سوء التخزين.

وأوضح أن السعة التخزينية ستصل إلى نحو ٦ ملايين طن بعد الانتهاء من الصوامع الجديدة، مشيرًا إلى أن مصر تستهلك ٢٠ مليون طن من القمح سنويًا، يُنتج منها ١٠ ملايين طن محليًا، بينما يتم استيراد الكمية المتبقية من الخارج لتغطية احتياجات السوق .

وأشاد حازم المنوفي، عضو شعبة المواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية، بتصريحات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والتي أعلن فيها عن استهداف الدولة إنشاء ٥٠ صومعة جديدة في ١٧ محافظة لزيادة السعة التخزينية للقمح إلى ١,٥ مليون طن.

وقال عضو شعبة المواد الغذائية، إن هذا التوجه يعكس رؤية الدولة الاستباقية لتعزيز الأمن الغذائي وضمان توافر السلع الاستراتيجية بشكل مستدام، مؤكداً أن زيادة الطاقة التخزينية ستسهم في تقليل الفاقد من القمح الناتج عن سوء التخزين أو الاعتماد على طرق تقليدية، مما ينعكس إيجابا على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية ويحمي المستهلك من تقلبات الأسعار العالمية.

وأضاف أن مشروع الصوامع الجديدة يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وتأكيداً على حرص القيادة السياسية على تأمين احتياجات المواطنين في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

وأشار المنوفي، إلى أن إنشاء هذه الصوامع في عدد كبير من المحافظات سيُسهم كذلك في دعم الفلاح المصري عبر تقليل فترات النقل والتخزين، ما يحد من التكاليف المضافة على المنتج النهائي، موضحا أن هذا المشروع يأتي ضمن خطة شاملة لرفع كفاءة سلاسل الإمداد والتوزيع وتحسين جودة الغذاء في مصر.

واختتم قائلا: "نُثمّن الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي في ملف الأمن الغذائي، وندعم كل المبادرات الهادفة إلى تحقيق استقرار السوق وحماية المستهلك المصري. إن الاستثمار في البنية التحتية للتخزين هو استثمار في مستقبل الغذاء والأمن القومي".

٤٤ صومعة قائمة تخدم منظومة الأمن الغذائي

وكشفت الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين عن أن إجمالي السعة التخزينية الحالية لصوامعها المنتشرة في المحافظات بلغ نحو ٢,٥٣ مليون طن، من خلال ٤٤ صومعة تعمل ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى تأمين الاحتياجات الاستراتيجية من القمح والحبوب.

وتغطي هذه الصوامع مختلف المحافظات، من بينها الشرقية، البحيرة، المنوفية، الدقهلية، كفر الشيخ، الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، والوادي الجديد، بما يضمن توزيعًا جغرافيًا متوازنًا لتخزين القمح في أنحاء الجمهورية.

وأوضحت البيانات أن السعة التخزينية للصوامع تتراوح بين ٣٠ و٩٠ ألف طن، وفقًا لحجم الصومعة وموقعها الجغرافي، مشيرة إلى أن تنفيذ المشروعات تم عبر شركات وطنية وأجنبية كبرى، أبرزها المقاولون العرب، بتروجيت، مصر للصناعات المعدنية، سايلو مصر، وسامكريت.

اسامة المنياوي

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 9 نوفمبر 2025 ● العدد 816

تجاوزت ٧٧ مليار جنيه

البنك المركزي المصري يحقق قفزة في صافي أرباحه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥

حقق البنك المركزي المصري ارتفاعًا ملحوظًا فـي صافي الأرباح بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، حيث بلغت ٧٧,٢٥٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٤٠,٣٤٦ مليار جنيه التي تحققت في نهاية الشهر السابق أغسطس ٢٠٢٥.
هذا التحسـن الكبير فـي الأداء انعكس أيضًا على حقـوق الملكية، التي ارتفعت لتصـل إلى ٢١٢,٩١١ مليار جنيه بنهاية سـبتمبر الماضي، بعد أن كانـت ١٧٧,٣٤٥ مليار جنيه في نهاية أغسـطس ٢٠٢٥، وفقاً لقائمة المركز المالي للمركزي.
على صعيد المركز المالي الشـهري، انخفض إجمالي الاحتياطيات بشكل طفيف، حيث سـجّل نحو ٤٠٦,٥٣٤ مليار جنيه بنهاية سـبتمبر الماضي، مقابل ٤٠٧,٨٧٦ مليار جنيه بنهاية أغسـطس السـابق عليه. في المقابل، شـهدت التزامات البنك المركزي تراجعًـا من ٥,٩٤٠ تريليون جنيه بنهاية أغسطس الماضي، لتصل إلى ٥,٨٨٧ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر.

بنك مصر يفتتح «بنك مصر جيبوتي» لتعزيز تواجده في القارة الإفريقية

افتتح هشام عكاشـه الرئيس التنفيذي لبنك مصر، رسميًا بنـك مصر جيبوتي كأول كيان مصرفي تابع للبنك في منطقة شـرق إفريقيا، وذلـك بحضور دولة رئيـس وزراء جمهورية جيبوتـي عبـد القادر كامـل محمد و السـفير عبدالرحمن رأفـت سـفير جمهورية مصـر العربيـة فـي جيبوتي، و أحمـد عثمان محافـظ البنك المركزي الجيبوتي، و حسـام عبدالوهـاب نائب الرئيـس التنفيذي لبنـك مصر و رئيس مجلـس إدارة بنك مصـر جيبوتي، و محمـد عفيفي المدير التنفيـذي لبنـك مصر جيبوتـي، إلى جانب نخبة من كبار الشخصيات المصرفية والاقتصادية في البلدين.
يأتـي افتتاح بنـك مصر جيبوتـي في إطار الاسـتراتيجية التوسـعية لبنك مصر الهادفة إلى تعزيـز التواجد المصري فـي القارة الإفريقية، ودعم توجه الدولة نحو تعميق العلاقات الاقتصاديـة والتجارية مع دول القارة، وترسـيخ دور البنك كأحد أبـرز الأذرع المالية الوطنية الداعمـة للتنمية الإقليمية وتعزيز التكامل الإفريقي.
وقـد تم اختيـار جمهوريـة جيبوتي لما تتمتع بـه من موقع اسـتراتيجي يجعلها حلقة وصل رئيسية بين إفريقيا وآسيا والعالم العربي، فضلا عما تشـهده من اسـتقرار سياسي واقتصـادي، إلـى جانب بنيـة تحتية متطورة فـي مجالات اللوجسـتيات والتكنولوجيـا والاتصـالات تؤهلها لأن تكون مركزًا ماليًا ولوجستيًا متناميًا في شرق إفريقيا.
و صـرح السـفير عبدالرحمـن رأفـت سـفير جمهورية مصـر العربيـة في جيبوتـي – أن الافتتاح الرسـمي لبنك مصر جيبوتـي، يعتبر أحد أهم ثمار الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسـي إلى جمهورية جيبوتي فـي أبريل ٢٠٢٥، والتي مثلت نقطة تحول نوعيٍ في مسـار العلاقات بين البلدين الشـقيقين حيث تضمن البيان المشترك الصـادر عن الزيارة، توجيه الرئيسـين المصري و الجيبوتي باسـتكمال الافتتـاح الرسـمي لمقـر بنك مصـر جيبوتي تأكيدًا لأهمية هذه الخطوة فـي تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وجذب وتشجيع الاسـتثمارات، بما يمثل إضافة نوعية للسـوق المصرفي الجيبوتي المستقر والواعد، وأعرب عن سـعادته بأن يرى هـذا التوجيه الكريم قـد تحقق على أرض الواقـع، فـي صورة مشـرقة تعبّر عـن روح التعاون الوثيـق بين مصر وجيبوتيٍ .. و أكد السـفير أن بنك مصر جيبوتي سـيمثل جسـرًا جديدًا للتعاون المالي والاستثماري بين البلدين الشـقيقين، لتعزيز حركة التجارة البينية وتسهيل تدفق الاسـتثمارات وتمويل المشـاريع الإنتاجيـة والخدمية والتنموية في جيبوتي وتدعيم انفتاحها الاقتصادي المتنامي، كمـا أعرب عن تطلعه الـى اضطلاع البنك بـدور فاعل في دعـم القطاع المصرفي الجيبوتي مـن خلال تبادل الخبرات، ونقل التجـارب الناجحة، وتطوير آليـات التمويل والخدمات المصرفية الحديثة، بما يعزز الشـمول المالي ويدعم سياسات البنك المركزي الجيبوتي في تحقيق الاسـتقرار والنمو، حيث تأتي هذه الخطوة ضمن رؤية مصر الشاملة لتعزيز حضورها الاقتصادي في جيبوتـي، انطلاقا من إيمانها العميق بوحدة المصيـر والمصلحة المشـتركة، وبـأن التكامـل الإقليمي هو الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار لشعوبنا .
وأكد هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر، أن تأسيس بنك مصر جيبوتي يجسـد الـدور الوطني للبنك كأحد ركائز المنظومة الاقتصادية المصرية، مشـيرًا إلـى أن التواجد في جيبوتـي لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية فحسـب، بل يهـدف إلى تعزيز حركـة التجارة والاسـتثمار والتنمية المسـتدامة في شـرق إفريقيا مـن خلال منظومـة متكاملة مـن الحلول المالية والتمويلية. وأضـاف أن تواجد البنك في جيبوتي من شـأنه تعزيـز العلاقات التجاريـة المتنامية بين جيبوتي ودول المنطقة، ولا سـيما مصـر والإمارات وأوروبا - حيـث يتواجد بنك مصـر بفروعه وبنوكـه التابعة - ويتيح فرصًا واعدة للتكامـل المصرفي والاقتصادي، ويأتي افتتاح بنك مصر جيبوتي في وقت يشـهد فيـه الاقتصاد الجيبوتي معدلات نمو متسارعة مدفوعة بالاستثمار في قطاعات الموانئ والخدمات اللوجستية والطاقة، وهو ما يتيح للبنك تقديم حلول مصرفية وتمويلية مبتكرة تدعم التنمية الإقليمية وتعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة ذات حضور إفريقي متنام.

كما صرح أحمد عثمـان - محافظ البنك المركزي الجيبوتي بأن افتتاح بنك مصر فـي جيبوتي يمثل بداية مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين بلدينا، ويأتي اسـتكمالا لمسيرة طويلة من الصداقة والتعاون المثمر، المبني على الثقة المتبادلة والتضامن والرؤية المشتركة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.
وأشـاد المحافظ ببُعد نظر القيادة المصرية وحنكة إدارة بنك مصـر، اللذين أدركا الأهميـة الاقتصادية والاسـتراتيجية لجيبوتي باعتبارها بوابة رئيسـية إلى أسـواق شرق ووسط إفريقيـا، ومنصة تربـط رؤوس الأموال العربيـة بالإفريقية والآسـيوية، مؤكـدا أن البنك المركـزي الجيبوتي ماض في تطوير بيئة مالية مستقرة ومبتكرة ترتكز على التحول الرقمي، وتعزيز الشـمول المالي، والالتزام بالمعايير الدولية، بما يمهد لمرحلة جديدة من التكامل الإقليمي والنمو المستدام، كما أكد علـى أن حضور بنك مصر في جيبوتي سيسـهم في تعميق الروابط بين الأسـواق المصرية والجيبوتية والإفريقية، ويفتح آفاقا جديدة للتبادل التجـاري ونقل الخبرات والتكنولوجيا، بما يعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي.
ومـن جانبه، أوضح حسـام عبد الوهـاب – نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر ورئيس مجلس إدارة بنك مصر جيبوتي، أن افتتـاح "بنك مصـر جيبوتي" يمثل خطوة اسـتراتيجية نحو توطيد العلاقات المصرفية والاستثمارية بين مصر ودول القارة الإفريقية، مؤكدًا أن البنك يسعى من خلال هذا الكيان إلى دعم وتمويل الشـركات المصريـة والإقليمية العاملة في جيبوتي وتسهيل أنشطتها التجارية والاستثمارية، إلى جانب بناء شـراكات مصرفية فعّالة مع المؤسسـات المالية والبنوك المحلية.
وأشـار إلى أن هذا التوسـع يأتي امتـدادًا لنهج بنك مصر في التواجد الفاعل بالأسواق الواعدة لتعزيز التواصل المالي والتجاري بين مصر وأشقائها الأفارقة، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ويدعم أهداف التنمية المستدامة في القارة.
هذا ويسعى بنك مصر دائماً إلى تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبـي احتياجات عملائه، حيث إن قيم واسـتراتيجيات عمل البنـك تعكس دائماً التزامه بدعم التنمية المسـتدامة، وتعزيز جهود الشـمول المالي، ويأتي حرصه على التواجد في القارة السـمراء في إطار التزامه الدائم بدعـم الاقتصاد المصري وتوسيع آفاق التعاون الدولي والإفريقي.

البنك المركزي المصري يعلن استمرار فائدة التمويل العقاري ٣٪ و٨٪ للعملاء السابقين

أعلـن البنـك المركزي المصـري، إبلاغ البنوك ، باستمرار تطبيق أسعار عائد (٣٪، ٨٪) متناقص على العملاء السابق تقدمهم للحجز بإعلانات مبادرة سـكن لـكل المصريين أرقام (٣،٢،١) السـابق طرحهـا لمنخفضي ومتوسـطي الدخل مـن قبل صندوق الإسـكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.
وقال المركـزي في بيـان ، إن ذلك بناء على قرار مجلس الوزراء بجلسـته رقم (٦٣) بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥.
وأشـار، إلى ذلـك يأتي تيسـيراً على المواطنـين مـن محدودي ومتوسـطي الدخـل الذين قامـوا بالفعل بالتقدم للحجز في وقت سـابق لتعديل أسعار العائد التي تمت مؤخرا.

البنك التجاري الدولي يعلن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة

أعلـن البنـك التجـاري الدولـي مصر CIB، عن فتح باب الترشـيح لعضوية مجلس الإدارة لدورة المجلس التي تبدأ فـي مـارس ٢٠٢٦ وتسـتمر لمدة ثلاث سنوات وذلك إعمالاً للقانون.
وأوضـح البنـك فـي بيـان للبورصة، أنـه على الراغبين في الترشـح التقدم بطلباتهم مشفوعة بسيرة ذاتية مؤيدة بالمسـتندات وذلك أثناء ساعات العمل الرسـمية خلال الفترة مـن ١٣ نوفمبر ٢٠٢٥ وحتـى نهاية عمـل ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥.
وأضاف أن الطلبات تُقدم بمقر القطاع القانونـي بالـدور الثامـن بالمركـز الرئيسـي للبنك ٢٣/٢١ شـارل ديجول مبنـى بـرج النيل الإداري مـع مراعاة أحـكام المادة «١٢٠» مـن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفـي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

بنك saib يشارك في فعاليات اليوم العالمي للادخار.. وينظم ندوة للتثقيف المالي بالتعاون مع الاتحاد العام للمرشدات والكشافة

في إطار حرصه على دعم جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي، أعلن بنك saib عن مشاركته في فعاليات اليوم العالمي للادخار، وذلك ضمن مبادرة الشـمول المالـي التـي ينظمهـا البنـك المركزي المصـري، حيثt شـهدت الفعاليـات تنظيمsaib نـدوة للتثقيـف المالـي بالتعاون مع الاتحاد العام للمرشـدات والكشافة، وبحضور نحو ١٠٠ فتاة من عضوات الاتحاد.
وهدفت الندوة إلى تعزيز ثقافة الادخار ونشـر الوعي المالي بين فئات المجتمع المختلفـة، تخللها نقـاش مثمر وتبادل للاستفسـارات، أجـاب عنهـا فريـق الشمول المالي بالبنك.
حضر النـدوة رئيـس الجمعية وعدد من القائمـات على تنظيـم الفعاليات، حيث أعربت عن سـعادتها بهذا النوع من الأنشـطة التثقيفية، مؤكدة أهميته للفتيـات أعضـاء الجمعيـة، ومبدية تطلعها إلى مزيد من التعاون المثمر مع البنك في مختلف المحافظات.
وخـلال الفعالية، قام فريـق بنك saib بفتـح حسـابات جديـدة للفتيـات المشـاركات لتعزيـز مهاراتهـن فـي التخطيـط المالـي والإدارة الحكيمـة للموارد، انطلاقاً مـن إيمان البنك بأن الادخار والشـمول المالي هـو الطريق إلى مستقبل أفضل للجميع.

البنك التجاري الدولي يحقق ٨٣,٤٨ مليار جنيه أرباح بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥

كشـفت القوائم الماليـة المجمعة للبنك التجـاري الدولي - مصر، عن التسـعة أشهر الأولى من العام الجاري، ارتفاع أرباح البنك بنسـبة ٤٧٪، على أساس سنوي. ليسجل صافي ربح بلغ ٦٢,٠٩ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سـبتمبر ٢٠٢٥، مقابـل ٤٢,٣٤ مليار جنيه أرباحاً خلال فتـرة المقارنة من العـام الماضي، مع الأخذ فـي الاعتبار حقوق الأقلية.
بحسـب البيانـات الماليـة، ارتفعـت الأرباح قبـل الضرائـب لتصـل إلى ٨٣,٤٨ مليـار جنيـه بنهاية سـبتمبر ٢٠٢٥. مقابـل ٥٨,٨٧ مليـار جنيـه خلال الفترة المقابلة من العام السابق.
ويعكس ذلك استمرار البنك في تحقيق أداء تشـغيلي قوي مدفوعًا بالنمو في الدخل التشغيلي.
كمـا حقق البنك زيادة بنسـبة ١٩,٦٪ في صافي الدخل من العائد، ليصل إلى ٧٨,٣٦ مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من العام الحالي. كما بلغ صافي الدخل مـن الأتعـاب والعمولات نحـو ٦,٣٤ مليـار جنيـه، مدعومـًا بارتفاع حجم العمليـات المصرفيـة وتنـوع مصادر الإيرادات.
أظهـرت قائمـة المركـز المالـي للبنك نموًا في إجمالـي الأصول إلى ١,٣٤٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي. مقابـل ١,٢٠٩ تريليـون جنيـه فـي ديسـمبر ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ١١,٦٪.
ويعكس ذلك توسـع البنك في نشـاطه الائتمانـي واسـتثماراته فـي أدوات الدين.
كما ارتفعت إجمالي ودائع العملاء إلى ١,٠٤٣ تريليون جنيه بنهاية سـبتمبر ٢٠٢٥. مقارنـة بــ ٩٦٧,٨٩ مليار جنيه في نهاية العـام الماضي، بزيادة قدرها ٧٥,٣١ مليـار جنيـه، وبنسـبة نمـو ٧,٨٪.

سعيا لتعميق التصنيع المحلي ودعم الصادرات الصناعية

بنكا الأهلي المصري و التجاري الدولي – مصر (CIB) يوقعان تمويلاً مشتركاً لمشروع بيوردايف لإنتاج المواد الكيماوية

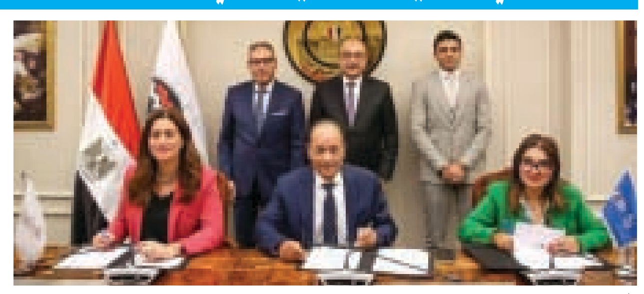

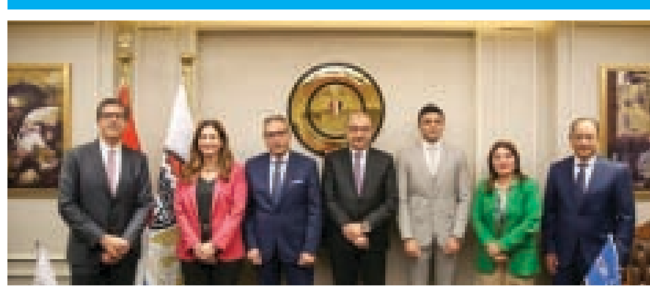

وقّع البنك الاهلي المصري والبنك التجاري الدولي – مصـر (CIB) بصفتهمـا المرتبين الرئيسـيين الأولـين ومسـوقي التمويل، عقد تمويل مشـترك متوسـط الأجل بقيمة ٢١,٩ مليون دولار أمريكي و٢٥٥ مليون جنيه مصري لصالح شركة بيوردايف لصناعة المواد الكيماوية، في خطوة تؤكد التزامهما بدعم التنمية الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي.
جـاء التوقيع خـلال احتفالية أقيمـت بمقر وزارة قطاع الأعمال العـام بالعاصمة الإدارية الجديدة، بحضور وزير قطاع الأعمال العام محمد شـيمي، محمـد الإتربي الرئيـس التنفيـذي للبنك الأهلي المصـري، وعصـام العرجاني الرئيـس التنفيذي لمجموعـة العرجانـي، و سـها أبو ذكـري رئيس مجموعة العلاقات المؤسسـية والاستثمار المباشر بالبنـك التجاري الدولي الى جانب قيادات الوزارة والبنكين والشركة.
تـم توقيـع العقـد بين شـركة بيوردايـف لإنتاج الكيماويات (شـركة المشروع) - التي تساهم فيها كل مـن الشـركة القابضة للصناعـات الكيماوية وشـركة مصر لصناعات الكيماويات، ومن القطاع الخاص شـركة كادينـس للطاقـة - وبين تحالف مصرفـي يضـم البنـك الأهلي المصـري والبنك التجـاري الدولي، اللـذان يقدمـان تمويلًا بقيمة ٢١,٨ مليـون دولار و٢٥٥ مليـون جنيه مصري. ما يمثل ٧٠,٦٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروع ويهدف المشـروع - الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٣٩ مليون دولار أمريكي - إلى إنتاج ١٠ آلاف طـن من أقراص وحبيبات الكلور (TCCA) و١٠ آلاف طن من حمض السـيانورك، والتي تُستخدم فـي تطهير حمامـات السـباحة ومعالجـة المياه والتعقيـم، إضافـة إلى التطبيقـات الصناعية في معالجة الورق والمنسـوجات. كما يساهم المشروع فـي إنتاج ١٨ ألف طن من مادة كبريتات الأمونيوم اللامائية، والتي تُعد سـمادًا زراعيًا عالي الجودة، بما يدعم الإنتاج الزراعي الوطني.
حضر مراسم التوقيع التي جرت بمقر وزارة قطاع الأعمال العام بالعاصمـة الإدارية، محمد الإتربي الرئيس التنفيـذي للبنك الأهلي المصري، والكابتن عصـام العرجانـي الرئيـس التنفيـذي لمجموعة العرجانـي، وسـها أبو ذكـري رئيس مجموعة العلاقات المؤسسـية والاسـتثمار المباشر بالبنك التجاري الدولي.
وقع العقد عن شـركة بيوردايـف، المهندس طارق جلال الرئيس التنفيـذي والعضو المنتدب، وأحمد جلال عضـو مجلس الإدارة (ممثلين عن شـركة كادينس للطاقة).
وقد أكد محمد شـيمي وزير قطاع الأعمال العام، أن المشروع يُعد المشروع الأول من نوعه في مصر وأفريقيا والشـرق الأوسـط، بما يسهم في تعزيز موقع مصر في صناعة الكيماويات على المستويين الإقليمي والدولي، ويمثل نموذجا ناجحا للشـراكة بـين القطاعين العـام والخاص، ويأتـي في إطار اسـتراتيجية الوزارة وشـركاتها التابعة لتحقيق قيمة مضافـة للاقتصاد الوطنـي ودعم الصناعة المحلية وتعزيـز قدرتها التنافسـية عالميا وتعظيم الصادرات وخفض فاتورة الاستيراد. وأوضح أن المشروع يعتبر أيضا أحد المشروعات الاقتصادية المحوريـة التي تحقـق التوطـين الصناعي وتعزز الموارد من العملـة الأجنبية حيث من المقرر توجيه غالبيـة إنتاجه للتصدير، خاصـة أن المواد الخام الرئيسية للمصنع يتم الحصول عليها من منشآت قائمـة في مصر، وذلك تماشـيا مـع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.
ومـن جانبه أكّـد محمد الاتربي ان هـذا التمويل يأتـي تأكيـدا علـى دور البنك الأهلـي المصري والبنـك التجـاري الدولـي – مصر سـي أي بي (CIB) الريـادي في دعم المشـروعات الصناعية الاسـتراتيجية التـي تسـهم في تحقيق التنمية الاقتصاديـة المسـتدامة، خاصـة ان مشـروع 'بيوردايف' يمثل نموذجا متميزا للتوطين الصناعي ويعتمـد على أحـدث التقنيات العالميـة الصديقة للبيئـة، ويعكس هذا المشـروع الـدور الفعال لكل من البنكين واسـتراتيجيتهما المشـتركة في دعم المشروعات الصناعية الوطنية الكبرى.
وأضاف الاتربي أن هذا المشـروع لا يساهم فقط في سـد الفجوة بين الإنتاج والاسـتهلاك المحلي، بل يفتح آفاقا واعـدة للتصدير ويعزز قدرة مصر التنافسية في الأسواق الدولية، مما ينعكس إيجابا علـى تدفقـات العملة الأجنبية وخلـق فرص عمل نوعية مؤكـدا على التزام البنكـين بمواصلة دعم القطاعات الإنتاجية الحيوية ومرافقة المسـتثمرين في رحلتهم نحو النمو والتوسع..
وفـي هذا الإطار، صـرّح عمـرو الجنايني، نائب الرئيـس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنـك التجـاري الدولـي – مصر سـي أي بي (CIB) أن تمويـل مشـروع بيوردايـف يعكس الدور المحوري لكل مـن البنك التجاري الدولي – مصر سـي أي بـي والبنك الأهلـي المصري في دعم الصناعة الوطنية وتعزيز الاسـتثمارات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصري، وترسـيخ مكانة البنكان كشـريك مالي واستراتيجي في دفع عجلة التصنيع المحلي، ومسـاهمتهما في بناء بنية إنتاجية متطورة تسـهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعـي، وفتح آفـاق جديدة للتصديـر والنمو المستدام في السوق المصري وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة
وقـال مجدي جـلال الرئيس التنفيـذي والعضو المنتدب لشـركة كادينس للطاقة إن المشـروع يعد الأول من نوعه في مصر والشـرق الأوسط ويعزز القيمـة المضافة للمواد الخام مثل الكلور والصودا الكاويـة، كمـا يمثل المشـروع نموذجـا متميزا لتوجهـات الدولة مـن حيث تعاون القطـاع العام والقطاع الخاص.
وقد حصلت شـركة بيوردايـف على موافقة جهاز شؤون البيئة لإنشاء المشـروع، ما يعكس التزامه الكامل بالمعايير الوطنية والدولية في حماية البيئة.
ويجـري تنفيذ المشـروع تحت إشـراف شـركة كابسوم الصينية، المقاول العام للمشروع، لما تتمتع به من خبرة واسـعة في تصميم وإنشـاء مصانع إنتاج الحبيبات والأقـراص الكيميائية، بينما تقوم شـركة ECG بأعمال الاستشـارات الهندسـية والإشـراف على التنفيذ لضمان أعلى مسـتويات الجودة والكفاءة. ومن المتوقع أن يسـهم المشروع بشكل مباشـر في تقليل الاستيراد، وتوفير العملة الأجنبيـة، وتعظيـم القيمة المضافة للمـواد الخام المحلية مثـل الكلور والصودا الكاوية من شـركة مصـر لصناعـة الكيماويات واليوريا من شـركة أبـو قير للأسـمدة، بما يدعم الاقتصـاد الوطني ويعزز من تنافسية الصناعة المصرية في الأسواق الإقليمية والدولية.

البنك الأهلي المصري يقود تحالف مصرفي لتمويل مشارق للاستثمار العقاري بمليار جنيه

نجح البنـك الأهلي المصري فـي قيادة تحالف مصرفـي لتوفيـر تمويل مشـترك طويل الأجل بقيمة حوالي مليار جنيه مصري لصالح شـركة مشـارق للاسـتثمار العقاري، التابعة لشـركة بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية – بي آر إي جروب. وذلك لإنشاء المرحلة الأولى من مشروع تجـاري وإداري بالقاهرة الجديدة تحت اسـم «Zag East».
يقع المشـروع على شـارع التسـعين الجنوبي بالقرب مـن المناطق الحيوية. كما يقدم تصميمًا معماريًـا مبتكرًا مع تنوع في المسـاحات لتلبية احتياجـات الشـركات الناشـئة والعلامـات التجارية الكبرى.
و قد أعـرب محمد الأتربـي، الرئيس التنفيذي للبنـك الأهلـي المصري، عـن سـعادته بقيادة هذا التحالف لدعم مشـروع اسـتراتيجي بهذا الحجـم. مؤكـدًا التـزام البنك بدعـم القطاع العقاري المصري ومسـاندة المطورين العقاريين ذوي السـمعة المرموقة مثل مجموعـة بايونيرز بروبرتيز.
مـن جانبـه، عبّر وليـد زكي، العضـو المنتدب والرئيس التنفيذي لشـركة بايونيـرز بروبرتيز للتنمية العمرانية – بي آر إي جروب، عن تقديره للبنـك الأهلي المصري والتحالف المصرفي على دعمهم وثقتهم في رؤيـة المجموعة. وأوضح أن مشـروع «Zag East» يمثل المكون التجاري والإداري لمشروع «Ivoire East» الذي يتميز بتصميماته الحديثة وموقعه الاستراتيجي.
كما قالت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنـك الأهلـي المصـري، إن التمويل المشـترك نموذج للتعاون المثمر بين المؤسسـات المصرفية الرائدة. مشـيدة بجهـود فرق العمـل مع بنك التنميـة الصناعيـة وبنـك أبوظبـي التجاري لتصميم هيـكل تمويلي متكامل يلبي احتياجات المشروع.
وأشـار شـريف ريـاض، رئيـس الشـركات الكبرى والقروض المشـتركة التنفيـذي بالبنك الأهلـي المصـري، إلى أن البنك يقـود التمويل بحصة تبلـغ ٣٦,٨٤٪ بقيمة ٣٥٠ مليون جنيه، ويعمـل كوكيل التمويل والضمان والمسـتندات والحسابات ومسوق التمويل. بينما يشارك بنك التنمية الصناعية وبنك أبوظبي التجاري بحصة ٣١,٥٨٪ لكل منهما بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه.
فيمـا أكد إيهاب السـويركي، العضـو المنتدب والرئيـس التنفيـذي لبنك أبوظبـي التجاري – مصر، أن مشـاركة البنك في القرض المشترك تأتي دعمًا للتنمية الاقتصادية في مصر. مؤكدًا اهتمام البنك بقطـاع التطوير العقاري كمحرك رئيسي للاقتصاد.
كما أوضح حسـين رفاعي، الرئيـس التنفيذي لبنـك التنميـة الصناعيـة. أن مشـاركة البنك فـي هذا التمويل تعكس اسـتراتيجيته في دعم المشـروعات العقارية ذات الجدوى الاقتصادية العاليـة. مؤكدًا التزام البنك بدعـم رؤية الدولة نحو التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل.
الاستشاريون القانونيون
يتولـى مكتـب «سـري الدين وشـركاه» دور المستشار القانوني للبنوك المشاركة في الصفقة. فيما يقوم مكتب «بيكر ماكنزي – حلمي وحمزة وشـركاهم» بدور المستشـار القانوني لشركة «مشارق للاسـتثمار العقاري» التابعة لـ«بي آر إي جروب».

بنك الاستثمار القومي يحصل على شهادة «الأيزو» في جودة الخدمات المالية

شـهدت الدكتـورة رانيـا المشـاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصاديـة والتعاون الدولي، رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي، احتفال البنك بحصوله على شهادة الجودة الدوليـة (ISO ٩٠٠١-٢٠١٥) في جودة الخدمات المالية المقدمة للاستثمارات القومية، وذلك في إطار الجهود المسـتمرة للتطويـر وإعـادة الهيكلـة التي يقـوم بها البنك، بهدف تعظيم دوره في تحقيق التنمية وتعزيز كفاءة الاستثمارات العامة.
جـاء ذلـك بحضور أشـرف نجـم، نائب رئيـس مجلـس الإدارة، العضـو المنتدب للبنك، وأعضاء مجلـس الإدارة، والقيادات التنفيذية.
وهنـأت الدكتـورة رانيـا المشـاط مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي لحصوله على شـهادة الأيزو في جودة الخدمـات المالية المقدمة للاسـتثمارات القومية، موضحة أن هذه الخطوة تعكس استمرار جهود التطوير وإعـادة الهيكلـة التـي بدأهـا البنك على مدار السـنوات الماضية، كمـا تُعزز دوره فـي تحقيق أهداف الحوكمـة وزيادة كفاءة وفعالية الاستثمارات العامة ومتابعتها.
وأشارت إلى أن البنك يقوم بعمليات متابعة مكتبيـة وميدانية لتلك الاسـتثمارات، إلى جانب إصدار التقارير والتوصيات المتعلقة بتخصيص الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، والمشـروعات ذات الجدوى الاقتصاديـة والاجتماعية لضمان تحقيـق العوائد الاجتماعيـة والاقتصادية وفقـًا لمسـتهدفات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
وأكدت الوزيرة أن بنك الاسـتثمار القومي شـهد تحولا حقيقيًا خلال الفترة الأخيرة مـن خـلال تطويـر هيكلـي وتكنولوجي شامل، وتطبيق أحدث نظم التحول الرقمي لتعزيز فعالية الأداء ليظـل إحدى الركائز الداعمـة لتنفيذ خطة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
وأضافـت أن الحكومة تعمل بالتوازي على تسوية التشابكات المالية بين البنك والجهات الوطنية، بما يسـهم في تعزيز الملاءة المالية للبنك وتعظيم العائد على استثماراته.
من جانبه، قال أشـرف نجـم، نائب رئيس مجلس الإدارة، العضـو المنتدب للبنك، إن عملية التطوير لا تقتصر على البنية المكانية فحسـب، بل تمتد إلى تحسين الأداء وتبني منظومة تحول رقمي متقدمة تضاهي أفضل الممارسـات العالمية، بما يسمح بإتاحة قدر كبير مـن البيانات الخاصة بالمشـروعات المدرجـة فـي خطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
وأشـار إلى أن حصول البنك على شهادة الأيـزو يأتي ضمـن جهـوده لتعزيز دوره وترسـيخ مكانتـه التنافسـية، حيث تـم تنظيـم دورات تدريبيـة وورش عمل مكثفة لسـد الفجوات التي رصدتها الدراسـات المتخصصـة، بجانب عقد برامـج تدريبية حول المفاهيم الأساسية لنظام إدارة الجودة باعتبـاره أداة اسـتراتيجية لتحقيق التميز المؤسسي وضمان استدامة النجاح في بيئة أعمال تنافسية.
وأوضح نجم أن شـهادة الجـودة الدولية (ISO ٩٠٠١-٢٠١٥) تعكـس التزام البنك بمواكبة الإصلاحات الهيكلية التي تشهدها مؤسسـات الدولة، مشيرًا إلى أن البنك نفذ خلال الفترة الأخيرة عددًا من الإصلاحات التي عـززت قدرته علـى أداء دوره بكفاءة عالية.
يذكـر أن بنك الاسـتثمار القومي تأسـس بموجـب القانـون رقم ١١٩ لسـنة ١٩٨٠، بهـدف تمويل المشـروعات المدرجة بالخطة العامـة للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية للدولة، سـواء عبـر المسـاهمة في رؤوس أموالها أو من خلال تقديم القروض وغيرها من الوسـائل التمويليـة، ويُعد البنك إحدى الأذرع الاقتصادية والاستثمارية الرئيسية للدولة في تنفيذ خطط التنمية.

بتنظيم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

المصرف المتحد يرعى الملتقى السنوي لمديري التدقيق الداخلي في المصارف – النسخة الخامسة

أعلـن المصرف المتحد عـن رعايته للملتقى السـنوي لمديري التدقيـق الداخلي في المصارف. والذي نظمه الاتحاد الدولي للمصرفيـين العرب، وعقد فـي القاهرة تحـت عنوان "نحو نموذج متكامـل للحوكمة وادارة المخاطـر والابتكار". وذلك في إطـار جهوده لتعزيز ثقافة الشـفافية وتطبيقات الحوكمة الرشيدة داخل القطاع المصرفي.
شـهد الملتقي مشـاركة واسـعة من قيادات البنـوك وخبراء التدقيـق وإدارة المخاطـر من داخل مصـر وخارجها حيث ناقـش العديد من الموضوعـات المتزامنة مع آليـات التحول الرقمـي، وتحديـات الأمن السـيبراني، وسلاسـل التوريد، وتوظيـف تقنيـات الـذكاء الاصطناعي، إلى جانـب الالتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية(ESG) والممارسـات الأخلاقية في العمل المؤسسي.
و أسـتهدف الملتقى السـنوي مناقشـة أفضل الممارسات الدوليـة في مجالات التدقيق الداخلـي والرقابة والامتثال، وتعزيـز قدرة المؤسسـات المصرفية علـى التنبؤ بالمخاطر وإدارتهـا بفعالية في بيئة متغيـرة ومعقدة كتوظيف آليات الـذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في مهـام التدقيق وبناء ثقافة تدقيق مرنة ومسـتدامة. فضلاً عن مناقشـة محاور الحوكمة والتشـريعات والاخلاقيات المهنية كمخاطر سلوك وإنصـاف العملاء وجـودة التدقيق علـى الحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة.
وفي البيـان الصادر عن المصـرف المتحد، اكـد ان التطور السـريع والمتلاحق فـي أدوات الـذكاء الاصطناعي وآليات التحـول الرقمـي يفرض علـى المصارف وخاصـة إدارات التدقيق الداخلي أن تتبنى منهجا استباقيا يعتمد على التحليل الذكـي للبيانات، ورصد المخاطر والتبؤ بها، الامر الذي يعزز من الشفافية ويقوي ثقة العملاء في المنظومة المصرفية ككل.
واوضح البيان ان رعايـة المصرف المتحد لفاعليات الملتقى السـنوي لمديري التدقيق الداخلي في المصارف في دورته الخامسـة، يأتي ليؤكد على مـدى حرص المصرف والتزام بتقديم منظومة متكاملة من الحوكمة المؤسسـية كذا العمل مـع المؤسسـات المصرفية المحليـة والعربية علـى تعزيز قـدرة القطاع على مواجهة التحديات الراهنة والمسـتقبلية وفقا لمعايير الجـودة العالمية. عبر التكامل بين التكنولوجيا والحوكمة والأخلاقيات المهنية لحماية العملاء والمجتمع.
وتعقيبـا علي هـذا الحدث السـنوي الهام، اشـاد طارق فايد الرئيس التنفيـذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد الي بأهمية الدمج بـين الأطر التقليدية لمواجه المخاطر وبين الأطر الحديثة منها للتحوط من تطبيقات الأمن السـيبراني وسلاسـل التوريد، ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، والممارسـات الأخلاقيـة التـي تشـكل جوهر اسـتدامة المؤسسات المالية.
واكد على اهمية المشـاركة في مثل هذه الفعاليات الاقليمية والدوليـة المتخصصـة والتـي تسـاهم في رسـم ملامح مسـتقبل مهام وظيفة التدقيق في المصارف. كذا تحسين كفـاءة الكوادر المصرفية، وتعزيز عمليـات تبادل الخبرات والتجـارب. الامر الذي يدعم جهود الدول والمصارف نحو الجمـع بين الابتـكار والامتثال ويحقق معايير الاسـتدامة ويعـزز مكانة القطـاع المصرفـي على المسـتوى المحلي والعالمي.

لدعم نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

اتفاقية تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار بين بنك قناة السويس و مؤسسة التمويل الدولية «IFC»

أعلنت مؤسسـة التمويل الدولية (IFC) عن تقديم حزمـة تمويل لبنك قناة السـويس تهدف إلى تعزيز قدرة البنك على تمويل المشـروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، بما يساهم في خلق آلاف فرص العمل، ودعم النمو الاقتصادي، وتقليص فجوة التمويل بين الجنسين.
وتبلغ قيمة التمويل ٥٠ مليون دولار أمريكي، سـيتم تخصيصـه لزيادة فـرص الحصول علـى التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الأقل حظا. كما سـيتم تخصيـص ربع هذا القرض لدعم المشروعات المملوكة للنسـاء، والتي تمثل نحو ٢٠٪ من سـوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، لكنها تعاني من فجوة تمويلية كبيرة.
وتُعـد المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة من أهم محـركات التشـغيل والنمو الشـامل فـي مصر، إذ تسـهم بأكثر من ثلـث الناتج المحلـي الإجمالي وتوفر نحـو ٤٠٪ من فرص العمـل، إلا أنها تواجه تحديات تمويلية تحدّ من قدرتها على التوسع وتعظيم مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
بنـك قناة السـويس يتعـاون مع مؤسسـة التمويل الدولية
وبالإضافة إلى التمويل، سـتعمل مؤسسـة التمويل الدولية على دعم بنك قناة السويس في تطوير وتنفيذ نظـام إدارة بيئية واجتماعية (ESMS) يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.
وقد تم توقيع الاتفاقية على هامش قمة أفريقيا المالية (AFIS)، بحضور كل من:
عاكـف المغربي – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس،
شهاب زيدان – نائب العضو المنتدب
محمود شـهاب الديـن – رئيس قطاع المؤسسـات المالية
إلى جانب وفد من مؤسسة التمويل الدولية.
وقال عاكـف المغربي، الرئيـس التنفيذي والعضو المنتدب لبنـك قناة السـويس: "يمثل هـذا الاتفاق خطوة مهمة في مسيرة البنك نحو التحول الأخضر. فالالتزام بالمعاييـر البيئية الحديثة لم يعد خياراً، بل ضرورة ملحة لكافة المؤسسـات العاملة في السوقين المصري والإقليمي.»

تمويل طويل الأجل بقيمة ٣ مليارات جنيه

البنك الأهلي المصري يمول أورا ديفلوبرز إيجيبت لمشروع «سولانا ويست»

أعلـن البنك الأهلي المصري عن توقيع اتفاقيـة تمويل لشـركة أورا ديفلوبرز إيجيبـت بقيمة تصل إلـى ٣ مليارات جنيـه مصري، للمسـاهمة في تمويل جزء من التكلفة الاسـتثمارية الخاصة بتطوير مشـروع "سـولانا ويست"، أحد أبرز مشروعات الشركة في غرب القاهرة.
ويأتي هذا التعاون في إطار الشـراكة المسـتمرة بـين مؤسسـات القطـاع المصرفي والشركات العقارية الكبرى لدعم التنميـة العمرانية في مصر، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة لإنشاء مجتمعات سكنية متكاملة توفر أسلوب حياة عصريًا.
عقب التوقيع، صـرح محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن التمويل يهدف إلـى توفير التمويل اللازم لشـركة أورا ديفلوبرز إيجيبت لتسـريع وتيـرة الأعمال الإنشـائية للمشـروع، بما يساهم في دور الدولة في دعم التوسـع العمرانـي، خاصة في المناطـق والمدن الجديدة، مع توفير بنية تحتية قوية وكافة التسهيلات التي يحتاجهـا قاطنو تلك المناطق، بما يقلل من ضغط الكثافة السكانية في المناطق الأكثر ازدحامًا في المدن الكبرى. مما يؤكد حرص البنك الأهلي المصري على توفير التمويلات اللازمة للمشـروعات في شتى المجالات الحيوية، ومنها دعم مشـروعات القطاع الخاص العقاري، وبما ينعكس إيجابيًا على معدلات نمو الاقتصاد المصري، حيـث يعد ترتيب ذلك التمويل تأكيـدًا على نجاح البنك الأهلي المصري في القيام بدوره الرائد للمشـاركة الفعالة في تلك المشروعات وما يسـتلزمها من أنشـطة اقتصادية مكملة، بما يسـهم في توفير مزيد من فرص العمل، خاصة للشباب.
ومـن جانبه أعـرب المهنـدس نجيب سـاويرس، رئيـس مجلـس إدارة مجموعة أورا ديفلوبـرز، عن اعتزازه بالشـراكة مع البنك الأهلي المصري، قائـلا: "تؤكـد هـذه الشـراكة على الأهميـة الحيوية للتعـاون بين القطاع المصرفـي والقطاع العقـاري لضمان اسـتمرارية التنمية العمرانية بالجودة المطلوبـة. نحـن فخورون بهـذه الثقة المتبادلة بين مؤسسات التمويل الوطنية وأورا ديفلوبرز كطرف موثوق به، حيث يمثّل تمويل مشـروع "سـولانا ويست" خطـوة قوية ليـس فقط نحـو تحقيق رؤيتنا في تقديم مجتمعات متكاملة، بل ودعم خطط الدولة للتوسـع العمراني غرب القاهرة وتحقيـق نتائج إيجابية في السوق العقاري.
ويعد مشروع "سـولانا ويست" أكثر مـن مجـرد مجتمع سـكني، إذ يعيد تعريف أسـلوب المعيشـة الحديثة من خلال فكرته «Life in Contrasts» في قلب زايد الجديدة. يمتد المشـروع على مساحة ٣١٦ فداناً ويضم وحدات بتصميمات عصرية ومساحات متنوعة تلبـي مختلـف الاحتياجـات ويتمتع المشـروع بموقع استراتيجي في غرب القاهـرة، على بعد دقائـق من وصلة دهشـور ومحـور ٢٦ يوليـو وميدان جهينه، مما يجعله وجهة مثالية للعيش المتكامل في منطقة تنبض بالحياة.

أبوظبي الإسلامي مصر يحقق ٩,٤٤ مليار جنيه أرباح خلال ٩ أشهر

أظهـرت القوائـم المالية المجمعـة لمصرف أبوظبي الإسـلامي- مصـر، ارتفاع أرباح المصرف خلال التسـعة أشـهر الأولى من العـام الجاري بنسـبة ٣٩٪، على أسـاس سنوي.
وأضـاف البنك في بيـان ، أنه حقق صافي ربح بلـغ ٩,٤٤ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مقابل ٦,٨ مليار جنيـه أرباحًا خلال نفـس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.
وارتفـع عائـد المرابحـات والمشـاركات والمضاربـات والإيـرادات المشـابهة خلال التسـعة أشـهر لأكثر من ٣٦ مليـار جنيه، مقابل ٢٦,٠٧ مليار جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢٤.
وعلى مسـتوى الأعمـال المسـتقلة، ارتفعت أربـاح المصرف خلال الفتـرة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي إلى ٩,١٧ مليار جنيه، مقابـل أرباح بقيمـة ٦,٦٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢٤.
يشار أن مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر، حقـق أرباحاً بلغـت ٦,٢٣ مليار جنيه خلال الفتـرة من ينايـر حتى نهايـة يونيو ٢٠٢٥، مقابـل أرباح بقيمـة ٤,٥٧ مليـار جنيه في الفتـرة المقارنـة مـن ٢٠٢٤، مـع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.
وارتفع عائد البنك من المرابحات والمشاركات والإيرادات المشـابهة خلال الستة أشهر إلى ٢٣,٣٦ مليـار جنيه، مقابل عائد بلغ ١٥,٨ مليار جنيه في النصف المقارن من ٢٠٢٤.
وعلى مستوى الأعمال المستقلة، ارتفعت أرباح البنك خـلال النصف الأول من العام الجاري إلـى ٦,٣٧ مليار جنيه، مقابـل ٤,٤٩ مليار جنيه في الفترة المقارنة من العام الماضي.

البنك المركزي يوجه البنوك في مصر للالتزام بالتعديلات على مبادرة دعم القطاع السياحي بفائدة مخفضه

طالب البنك المركزي في كتاب دوري من البنوك التي تعمل في مصر، ضرورة الالتزام بالتعديلات الواردة على بعض محددات المبادرة الجديدة لدعم القطاع السياحي بتمويل من وزارة المالية.
وتضمن التعديلات الجديدة على مبادرة دعم القطاع السياحي ما يلي:
- تعديل البنك الثاني من مبادرة دعم القطاع السياحي ليصبح الحد الأقصي التمويلي للمبادرة ٥٠ مليار جنيه أو ما يتم منحه من تسهيلات خلال عام ونصف من تاريخ إطلاقها لتنتهي في ٢٠ أبريل ٢٠٢٦.
- تعديل البند الثالث من مبادرة دعم القطاع السياحي ليصبح «تكون مدة السحب بحد أقصي ٢٨ شهرا بدلا من ١٨ شهرا من تاريخ السحب الأول وبحد أقصى فترة السحب ٣٠ يونيو ٢٠٢٧ بدلا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، ويتم منح مهلة ٦ أشهر من تاريخ نهاية مدة السحب كحد أقصى للحصول على رخصة التشغيل (سواء نهائية أو مؤقتة) تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٧ بما يضمن سرعة التشغيل ودخول الغرف الفندقية الخدمة».

بعد تغطية أول طرح منها بقيمة ٣ مليارات جنيه

مصرفيون: الحكومة تُقدم علي تغيير جوهري في استراتيجية الدين بعد نجاح أول إصدار من الصكوك السيادية بالسوق المحلية

طرحت وزارة المالية أول إصدار من الصكوك السيادية في السوق المحلية بقيمة ٣ مليارات جنيه وبأجل ٣ سنوات، عبر نظام المتعاملين الرئيسيين، وذلك ضمن استراتيجية الوزارة لتنويع مصادر التمويل وخفض تكلفته، إلى جانب توسيع قاعدة المستثمرين واستقطاب مدخرين جدد من المهتمين بالأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يسهم في تنويع أدوات التمويل وإطالة عمر محفظة الدين العام.

شهد الإصدار إقبالًا قويًا حيث تمت تغطيته نحو ٥ مرات، وتم القبول بعائد أقل من السندات الحكومية التقليدية؛ إذ بلغ متوسط العائد على الصكوك السيادية ٢١,٥٦٪، بانخفاض ٢٦,٢ نقطة أساس عن العائد الإرشادي للسندات التقليدية المصدرة في الأسبوع السابق البالغ ٢١,٨٢٪، كما جاء أقل بنحو ١٤,٣ نقطة أساس مقارنة بعائد سندات الخزانة المصدرة في نفس اليوم وبذات الأجل، والتي تم قبول العطاءات عليها بمتوسط ٢١,٧٠٣٪. تم تنفيذ عملية الطرح من خلال العطاءات العامة بالسوق الأولية، بمشاركة ١٦ بنكا من بنوك المتعاملين الرئيسيين، إضافة إلى الأربعة بنوك الإسلامية العاملة في مصر: بنك فيصل الإسلامي، مصرف أبوظبي الإسلامي، بنك البركة، وبنك بيت التمويل الكويتي.

ويأتي هذا الإصدار في إطار البرنامج العام لإصدارات الصكوك السيادية المحلية بهيكل "الإجارة" المتوافق مع الشريعة الإسلامية، والذي تصل قيمته الإجمالية إلى ٢٠٠ مليار جنيه، ومن المقرر أن يشهد البرنامج عدة إصدارات مستقبلية، تخضع لذات المعاملة الضريبية والمحاسبية المطبقة على سندات الخزانة الحكومية.

وتؤكد وزارة المالية أن هذه الخطوة تمثل مرحلة جديدة في تنويع أدوات الدين الحكومي، بما يتماشى مع استراتيجيتها لتوسيع قاعدة المستثمرين وخفض تكلفة خدمة الدين العام، مشيرة إلى أن جداول الطروحات ربع السنوية للصكوك السيادية تم نشرها عبر الموقع الإلكتروني للوزارة.

و كشف البنك المركزي المصري عن تلقيه ٦٣ عرضًا بقيمة ١٤,٩٥٥ مليار جنيه في أول عطاء صكوك سيادية تطرحه الحكومة بالعملة المحلية.

وكان المركزي قد قام بطرح تلك الصكوك، نيابةً عن الحكومة، بقيمة ٣ مليارات جنيه، لأجل ٣ سنوات، حيث تستحق في ٤ نوفمبر ٢٠٢٨.

وقال المركزي، إن تلك الصكوك ذات عائد ثابت، لافتًا إلى أن هناك نوعًا آخر من الصكوك ذات عائد متغير، غير أنه لم يكشف عن قيمتها أو موعد طرحها حتى الآن.

وبحسب أرقام نشرها المركزي على موقعه الإلكتروني، فقد قَبِل من تلك العروض ١٠ فقط بالقيمة التي طلبت، وبفائدة تراوحت بين ٢١,٤٩٪ و٢١,٥٪، فيما بلغ متوسط الفائدة ٢١,٥٦١٪، وتم رفض عروض أخرى وصل سعر العائد المطلوب عليها إلى ٢٨٪.

ما هي الصكوك السيادية؟

يقول الدكتور عز الدين حسين الخبير الاقتصادي والمصرفي إن وزارة المالية طرحت أول إصدار من الصكوك السيادية للسوق المحلية مقابل ثلاثة مليارات جنيه بمدة تصل لثلاث سنوات.و الصكوك السيادية هي أوراق مالية حكومية تصدرها الدولة (أو إحدى هيئاتها التابعة) لتمويل مشروعاتها أو سد عجز الموازنة، وهي تمثل أحد أدوات التمويل المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وأشار إلى نموذج سابق لها عندما أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي صكوك سيادية للاستثمار في أراضي بمنطقة البحر الأحمر وهذه الصكوك تديرها وزارة المالية بهدف سد عجز الموازنة.

وأوضح الدكتور عز الدين حسين أن العائد على الصكوك غالبا متغير ويرتبط بأداء الأصول أو المشروع الذي صدرت الصكوك لتمويله، على خلاف الفائدة الثابتة في السندات التقليدية لذا تعد الصكوك السيادية متوافقة مع تعاليم الدين الإسلامي لأنها متغيرة وليست ثابتة.

تغيير في استراتيجية الدين

و تعليقا علي نجاح الطرح ، أكد الخبير المصرفي أحمد عبدالعزيز أن إصدار أول صكوك سيادية بالعملة المحلية يمثل خطوة محورية نحو تطوير سوق التمويل الإسلامي في مصر، ويدعم التحول نحو نموذج تمويلي أكثر استدامة يعتمد على الأصول الحقيقية بدلًا من الديون المجردة.

مشيرا إلي أن الطرح يأتي ضمن برنامج وطني يستهدف جمع تمويلات تصل إلى ٢٠٠ مليار جنيه خلال الفترة المقبلة، في إطار سعي الحكومة لتوسيع قاعدة أدواتها التمويلية وتنويع مصادر التمويل.

و قال أن الصكوك السيادية بالجنيه المصري تمثل تحولًا مهمًا في استراتيجية إدارة الدين العام، حيث تسعى الدولة إلى تنويع أدوات التمويل بين الوسائل التقليدية والأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وأضاف أن الصكوك، بخلاف السندات وأذون الخزانة، تعتمد على أصول ومشروعات إنتاجية حقيقية، مما يعزز الانضباط المالي ويحد من مخاطر الديون، إلى جانب تقليص الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل، وتحقيق استدامة تمويلية للمشروعات التنموية دون زيادة الأعباء الضريبية أو التضخمية.

ولفت الخبير المصرفي إلى أن التسعير بالعملة المحلية سيُسهم في تقليل مخاطر تذبذب أسعار الصرف، ودعم استقرار المالية العامة، كما أن توسيع قاعدة المستثمرين المحليين والإقليميين يمثل أحد أهم أهداف هذا الإصدار، إذ يجذب الصك شريحة جديدة من المستثمرين، من بينها البنوك الإسلامية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار التي لم تكن نشطة في أدوات الدين التقليدية.

وأضاف أن هذه الخطوة ستدعم أيضًا تعزيز سيولة السوق الثانوية، وتمهد الطريق نحو سوق مالية أكثر عمقًا وتنوعًا، مشيرًا إلى أن إصدارات الصكوك السيادية عالميًا تمثل أكثر من ٥٥٪ من إجمالي سوق الصكوك، وهو ما يعكس أهمية دخول مصر إلى هذا المسار التمويلي.

و لفت إلي أن الحكومة تستهدف من خلال برنامج الصكوك السيادية خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٨٢٪ بحلول عام ٢٠٢٧ مقارنة بـ٩٥٪ حاليًا، بما يعزز من استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي ويبعث برسائل إيجابية للأسواق الدولية حول التزام الدولة بسياسات الانضباط المالي وتنويع مصادر التمويل.

وتوقع الخبير المصرفي أن يُسهم التوسع في إصدارات الصكوك السيادية بالعملة المحلية في تحسين التصنيف الائتماني لمصر، موضحًا أن وكالات التصنيف العالمية تُقيّم بشكل إيجابي الدول التي تنجح في تنويع أدواتها التمويلية وتعزيز اعتمادها على الأسواق المحلية المستقرة.

و في تصريحات له ، أكد شريف سامي، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية السابق، أن طرح وزارة المالية لصكوك وإن كان يعد الأول محليًا بالجنيه، إلا أنه سبقه إصدارصكوك سيادية مصرية في الأسواق المالية الدولية في مطلع عام ٢٠٢٣ بقيمة ١,٥ ملياردولار.

و قال أن اللجوء إلى الصكوك يعد تنويعًا لمصادر التمويل التي تسعى الخزانة العامة لاستقطابها، وتلبي تلك الأداة المالية عددا لا بأس به من الصناديق والمؤسسات التي لا تستثمر أموالها في سندات تقليدية أو تحرص على أدوات تراها متوافقة مع الشريعة الإسلامية. لاسيما وأن الصكوك لكي تروج على أنها متوافقة مع الشريعة يكون ذلك وفقًا لشهادة من هيئة رقابة شرعية متخصصة.

وأشار إلى أن الصكوك تكون سيادية لصالح خزانة الدولة أو صكوك تصدرها شركات ومؤسسات مالية، وحرصت مصر على تنظيم صكوك الشركات من خلال تشريعات اقترحتها الهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠١٤ وصدرت كتعديلات لقانون سوق رأس المال عام ٢٠١٨.

وأضاف أنه شهدت السوق المصرية عدة إصدارات لها كان أولها مجموعة طلعت مصطفى وتلتها شركة سيرا للتعليم وبعدها طرح أكبرإصدار في فبراير الماضي بقيمة ٧ مليارات جنيه لصالح أكبر شركة للتمويل متناهي الصغر.

ولفت إلى أن الطرح المحلي للصكوك السيادية لكونه الأول، ولم يعتد عليه السوق، جاء تسعيرعوائده أقل قليلا من تسعير سندات الخزانة التي تماثله في الأجل، ثلاث سنوات، بما يعد فاتح شهية للسوق.

فيما أكد محمد عبدالعال الخبير المصرفي أن الاقتصاد المصرى شهد نقطة تحول استراتيجية مع إعلان وزارة المالية عن طرح أول إصدار من الصكوك السيادية فى السوق المحلية بقيمة ٣ مليارات جنيه، بما يمثل نقلة نوعية فى أدوات إدارة الدين وجذب الاستثمار، موضحًا أن إطلاق أول صكوك سيادية محلية يجسد تطورًا جوهريًا فى مسار التمويل الحكومى، ويؤسس لحقبة جديدة من تنويع أدوات الدين، ويأتى هذا الطرح فى توقيت بالغ الأهمية حيث يواجه الاقتصاد المصرى تحديات تمويلية وضغوطا متزايدة على الموازنة والاحتياطى النقدى، لافتا إلى أن نجاح الاكتتاب بنسبة تغطية تجاوزت خمسة أضعاف وبعوائد تقل عن مستويات السندات التقليدية يعكس حجم الثقة فى مستقبل الاقتصاد ومتانة الطلب على الأدوات المالية الإسلامية المرتبطة بأصول حقيقية.

و قال أن طرح الصكوك يتيح للدولة تنويع قواعد المستثمرين باستهداف فئات تفضل الحلول المتوافقة مع الشريعة، ويوسع أفق السوق المالية بعيدًا عن المسارات التقليدية، وهذا التوسع الاستثمارى يمنح الحكومة مرونة أكبر فى تصميم سياسات إدارة الدين.

كما يؤسس لوضع تنافسى مستدام لطروحات الدين مستقبلًا، مضيفًا أن الاعتماد على الصكوك السيادية يدعم خفض تكلفة التمويل، ويرفع متوسط آجال استحقاق الدين العام تدريجيًا، مما يقلل من مخاطر إعادة الاقتراض على المدى القصير، كما أن الصكوك توفر للحكومة أوعية ادخارية آمنة لشريحة من المواطنين والمؤسسات، وتعزز جهود السياسة المالية فى توجيه التمويلات إلى أنشطة إنتاجية ذات مردود حقيقى واضح، مؤكدًا أن انعكاسات هذا الإصدار لا تتوقف عند البعد المالى، بل تمتد لتشمل تعميق سوق المال المصرية، وتحريك السيولة لصالح الاقتصاد الفعلى بخلق أدوات استثمارية مبتكرة، ذلك الأمر الذى يمنح الاقتصاد درجة أعلى من التحصين أمام الأزمات، ويكرس لمعايير استدامة مالية مستقبلية تُعزز من جاذبية مصر كمقصد استثمارى فى المنطقة.

لأول مرة في مصر.. بطاقات CIB Visa Business للشركات متاحة الآن عبر Apple Pay

يسر البنك التجاري الدولي — مصر (CIB) — أكبر بنك قطاع خاص في مصر، أن يعلن عن كونه الأول في إدخال خدمة Apple Pay إلى سوق الشركات المتوسطة والصغيرة في مصر لعملاء بطاقات CIB Visa Business. تأتي هذه المبادرة كخطوة رائدة لتعزيز التحول الرقمي وتقديم حلول دفع مبتكرة آمنة وسريعة تناسب احتياجات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

توفر خدمة Apple Pay لعملاء CIB من حاملي بطاقات Visa Business تجربة دفع متكاملة سواء في المتاجر أو داخل التطبيقات أو عبر الإنترنت. ولإتمام عملية دفع لاتلامسية عند التجار يقوم العملاء بالضغط على الزر الجانبي مرتين ثم وضع جهاز ال iPhone أوApple Watch الخاص بهم بالقرب من نقاط الدفع لإتمام معاملات الشراء بكل أمان، حيث تتم المصادقة عليها باستخدام تقنية التعرّف على الوجه (Face ID)، أو البصمة (Touch ID) أو عن طريق ادخال رمز المرور الخاص بالجهاز، بالإضافة الى رمز الأمان لمرة واحدة.

كما ويمكن للعملاء استخدام خدمة Apple Pay على iPhone وiPad وأجهزة Mac للقيام بعمليات الشراء بكل سرعة وسهولة عبر التطبيقات الذكية أو مواقع الويب الداعمة للتجار دون الحاجة إلى إنشاء حسابات أو إدخال معلومات البطاقة والشحن والفواتير في كل مرة.

وتتميز خدمة «Apple Pay» بأعلى درجات الخصوصية والأمان، حيث لا يتم تخزين أرقام البطاقات الفعلية على الجهاز أو على خدمات «Apple»، بل يتم تعيين رقم فريد لحساب الجهاز وتشفيره وتخزينه بشكل آمن في «Secure Element»، وهي شريحة معتمدة مصممة وفق أعلى معايير الصناعة ومهيأة لتخزين معلومات الدفع على الجهاز بكل بأمان.

ويمكن تفعيل خدمة «Apple Pay» من خلال جهاز ال iPhone من خلال فتح تطبيق «Wallet»، والضغط على إشارة " + "، ثم متابعة باقي الخطوات لإضافة بطاقات الائتمان أو الخصم المباشر. بعد إضافة البطاقات على أي من أجهزة iPhone أو Apple Watch أو iPad أوMac، يستطيع العملاء استخدام الخدمة على الجهاز المحدد، فضلاً عن الاستفادة من جميع المكافآت والمزايا التي تقدمها بطاقات CIB.

وفي هذا السياق، صرح هاني الديب، رئيس قطاعات ومنتجات وعلاقات ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك التجاري الدولي: "في ظل تحديات المشهد الاقتصادي وتزايد الاعتماد على الحلول الرقمية وجهود الحكومة نحو التحول إلى مجتمع غير نقدي من خلال حلول رقمية آمنة، نفخر بأن نكون السباقين في تقديم Apple Pay لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. تمنح هذه الخطوة عملاءنا أدوات دفع آمنة وسهلة الاستخدام تساعدهم على تسريع تعاملاتهم اليومية وتطوير أعمالهم.»

تهدف المبادرة إلى تيسير العمليات اليومية لروّاد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل المدفوعات التجارية، دعم عمليات الشراء الإلكترونية، وتيسير إدارة النفقات التشغيلية بشكل أكثر أماناً وكفاءة. يعكس هذا الإطلاق التزام CIB المستمر بدعم هذا القطاع الحيوي للمساهمة في نموه وقدرته التنافسية داخل السوق المحلي

لدعم خطته التوسعيه

بنك saib يفتتح ٣ فروع جديدة ويعزز وجوده بمحافظ الشرقية

افتتح بنك saib، فرعاً جديداً بمدينة «الزقازيق»، ليرتفع عدد الفروع التي تم افتتاحها خلال شهر واحد إلى ٣ فروع، تقع في مدينة «بنها» بمحافظة القليوبية، و«مدينتي» بمحافظة القاهرة، و «الزقازيق» بمحافظة الشرقية.

وتأتي هذه الافتتاحات ضمن خطة البنك لزيادة عدد فروعه وتحديث شبكة الفروع القائمة، إلى جانب التوسع في نشر ماكينات الصراف الآلي باعتبارها إحدى أهم القنوات الإلكترونية التي تتيح للعملاء الوصول بسرعة إلى مختلف الخدمات المصرفية.

وشهد الافتتاح حضور كلٍ من أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك saib، و طارق عبده، نائب العضو المنتدب، إلى جانب عدد من قيادات وإدارات البنك. وتعليقاً علي الافتتاح، صرح أفضل نجيب، أن الفروع الجديدة تأتي استكمالاً لجهود البنك في تعزيز تواجده بالسوق المصري، مشيراً إلى أن البنك يعتزم افتتاح مزيد من الفروع خلال الفترة المقبلة بما يتماشى مع استراتيجيته للتوسع الجغرافي وتطوير شبكة فروعه المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، وفقاً لأحدث النظم والمعايير العالمية.

وأضاف «نجيب» أن الفروع ٣ إضافة جديدة إلى شبكة فروع البنك التي وصل عددها إلى ٤٦ فرعاً، مؤكداً أن هذا التوسع يتماشى مع توجهات البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، إلى جانب نشر المزيد من ماكينات الصراف الآلي لتسهيل حصول العملاء على الخدمات البنكية على مدار الساعة.

كما أشار إلى حرص البنك على تجهيز جميع فروعه بأحدث الإمكانيات التقنية التي تتيح للعملاء سرعة وسهولة في أداء الخدمات المصرفية، موضحاً أن الفروع الجديدة مزودة بأحدث وسائل الاتصال والتأمين والتجهيزات التقنية، فضلاً عن أنظمة المراقبة الحديثة المعمول بها في كبرى المؤسسات المصرفية، كما يتميز تصميم الفروع بالعصرية والابتكار، مما يتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بأعلى درجات الكفاءة والخصوصية.

من جانبه، أعرب طارق عبده، نائب العضو المنتدب لبنك saib، عن سعادته الفروع الجديدة، مؤكداً أن هذه الخطوة تعكس طموحات البنك نحو مزيد من التوسع والإنتشار والتواجد في المناطق الحيوية بمختلف محافظات الجمهورية، موضحاً أن البنك لديه خطة واضحة قائمة على التوسع لتشمل المزيد من المناطق الصناعية والاستثمارية لخدمة شريحة الشركات وتقديم الدعم المصرفي لهما.

واختتم «عبده» تصريحاته بالتأكيد على حرص البنك على توسيع نطاق خدماته البنكية للوصول إلى جميع العملاء الحاليين والجدد في مختلف المناطق، والتي تأتي على نفس الدرجة من الأهمية التي يوليها البنك للتوسع في الخدمات الرقمية وتقديم الحلول السهلة والذكية لخدمة أكبر شريحة من العملاء سواء على مستوي الأفراد أو الشركات مما يعزز ويدعم مبدأ الشمول المالي وماله من مردود على دعم الأقتصاد المصري.

البنك الزراعي المصري يستعد لإطلاق مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية لتلبية احتياجات صغار المزارعين

استمراراً لدوره الوطني في دعم ومساندة صغار المزارعين، وتحقيقا للدور التنموي للبنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الزراعية الشاملة، أكد محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، أن الفترة المقبلة ستشهد الإعلان عن إطلاق مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية، لتلبية احتياجات صغار المزارعين.

وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وفق إجراءات بسيطة وميسرة، لتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض الزراعية، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية، ومساندة جهود الدولة في تعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي وإسهامه في الاقتصاد القومي.

وأشار إلى أن المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة تستهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للمزارعين، وتحسين مستوى معيشتهم، من بينها تمويل الميكنة والآلات الزراعية، وتمويل الشركات والجهات المتخصصة في إنتاج الشتلات والتقاوي الأعلى إنتاجية، بالتعاون مع وزارة الزراعة وأجهزتها المتخصصة، وتشجيع الابتكار في الزراعة الحديثة، والتوسع في تمويل نظم الري الحديث، والطاقة الشمسية، بما ينعكس على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة الإنتاجية للمحاصيل، بالإضافة للتوسع في برامج تمويل الزراعات التعاقدية، والتركيز على دعم ومساعدة الفلاح في تصدير منتجاته من خلال منصات تصديرية، لفتح آفاق

محمد أبو السعود: ٤٠ % من حجم المحفظة الائتمانية للبنك لتمويل الإنتاج النباتي و١٥% للإنتاج الحيواني

جديدة للمحاصيل الاستراتيجية المحلية في الأسواق الخارجية.

وأوضح أبو السعود، في تصريحات صحفية، أنه وفقاً لاستراتيجية البنك الزراعي المصري، سيظل البنك هو الذراع التمويلية للقطاع الزراعي، وسيبقى داعماً ومسانداً للفلاح المصري، وذلك من خلال التوسع في إتاحة التمويلات اللازمة، لدعم الأنشطة الإنتاجية في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني، مؤكداً أن البنك يولي اهتماماً كبيراً لإتاحة قروض إنتاج المحاصيل أو ما يعرف بـ "السلف الزراعية"، التي تُمثل أحد أوجه مساندة البنك للفلاحين بالتعاون مع وزارة الزراعة، لمساعدتهم على تحمل ارتفاع تكاليف الزراعة، وأسعار مدخلات الإنتاج والتشغيل.

وأشار إلى أن حجم تمويل الإنتاج النباتي للمحاصيل الزراعية بلغ نحو ٤٠٪ من المحفظة الائتمانية للبنك، وبمعدل نمو سنوي يصل لحوالي ١٥٪ يستفيد منها المزارعين بشكل مباشر، حيث بلغ حجم القروض الزراعية نحو ٣٦مليار جنيه، استفاد منها حوالي ٣٠٠ ألف مزارع، هذا بالإضافة إلى أن نسبة تمويل الإنتاج الحيواني بلغت نحو ١٥٪ من المحفظة الائتمانية، يتم منحها للمستفيدين، وفق ضوابط وقواعد تؤدي إلى زيادة فعلية في الناتج العام للقطاع الزراعي في مصر.

وأكد أبو السعود، أن البنك الزراعي المصري يولي أهمية كبيرة للزراعة التعاقدية من منطلق حرصه على دعم صغار المزارعين من خلال مساعدتهم على تحمل تكاليف الزراعة وانتاج محاصيل وفق أعلى مستويات الجودة وتأمين تسويقها بأعلى الأسعار دون وسيط، بالإضافة إلى تشجيعهم على التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية الهامة سواء للاستهلاك المحلي او التصدير والتصنيع الزراعي، من بينها تمويل زراعة محصول قصب السكر في محافظات جنوب الصعيد، من خلال عقود ثلاثية بين البنك والمزارعين ومصانع السكر، حيث بلغ حجم تمويل قصب السكر نحو ٤ مليار جنيه، منها ٢ مليار جنيه خلال آخر شهرين فقط.

يُذكر أن البنك الزراعي المصري يمنح السلف الزراعية للمزارعين بفائدة مميزة ٥ ٪، يحصل عليها المزارع ببطاقة الحيازة الزراعية عند زراعة أي محصول من خلال بطاقة "ميزة الفلاح"، ويتم تقدير قيمة القرض وفقا للفئة التسليفية لكل محصول، والتي يتم إقرارها بالتنسيق بين البنك ووزارة الزراعة، وفقًا لطبيعة كل محصول وتكاليف إنتاجه، على أن يقوم المزارع بسداد قيمة القرض بعد انتهاء موسم الزراعة والحصاد وبيع المحصول، ويتخذ البنك عدد من الإجراءات لتيسير حصول الفلاح على قروض إنتاج المحاصيل الزراعية، وتسريع وتيرة المنح سواء من خلال التطبيقات الإلكترونية، أو فروع البنك المنتشرة في كافة انحاء الجمهورية.

وتهدف قروض الإنتاج النباتي إلى مساعدة المزارعين على تحمل ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والتشغيل، نتيجة الارتفاع في أسعار السلع، ومستلزمات الإنتاج خاصة في القطاع الزراعي، وتقليل آثارها على صغار المزارعين، بما يُمثل الدعم الأساسي للفلاح، لاستمراره في العمل والإنتاج لتحسين مستوى معيشته، ومساهمته في تنمية القطاع الزراعي.

البنك المركزي المصري يطلق النسخة الثالثة من مسابقة FinTech Got Talent ٢٠٢٥

• فريقان من الفرق المؤهلة في المسابقة حصلا على المركزين الأول والثاني في مسابقة "العرب للتكنولوجيا المالية"

في إطار جهود البنك المركزي المصري لتمكين الشباب وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في مجال التكنولوجيا المالية، أطلقت مبادرة FinYology التابعة لـ "فينتك إيجبت"- تحت مظلة البنك المركزي- وبالتعاون مع اتحاد بنوك مصر والمعهد المصرفي المصري، النسخة الثالثة من مسابقة «FinTech» Got Talent ٢٠٢٥، التي تُقام بين طلاب الجامعات بهدف اختيار أفضل المشروعات والأفكار الابتكارية في هذا المجال.

وقد استضاف البنك المركزي، مؤخرًا، فعاليات إطلاق النسخة الجديدة من المسابقة، حيث ألقى رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري الكلمة الافتتاحية، وذلك بحضور عدد واسع من قيادات البنك المركزي والقطاع المصرفي، وممثلين عن الجامعات المصرية، حيث أكد في كلمته أن هذه المسابقة تأتي في إطار استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار، والتي تركز على تأهيل وتنمية الكوادر والمواهب الشابة في هذا المجال، من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة لمواكبة متطلبات سوق العمل، كما تجسد هذه المسابقة التكامل المؤسسي بين القطاع المصرفي والمنظومة التعليمية، مما يعكس التزام الدولة بدفع مسيرة التحول الرقمي، وتعزيز الشمول المالي، وتوفير بيئة حاضنة للابتكار، خاصة بين فئة الشباب.

وتضمنت المسابقة عدة مراحل، بدأت بتصفيات على مستوى الجامعات، وانتهت باختيار أفضل ١١ مشروعًا لاحتضانهم ضمن برنامج متكامل لمدة شهر داخل حاضنة الأعمال «DMZ Cairo»، وذلك بهدف تطوير مشروعاتهم وتحويل أفكارهم الابتكارية إلى حلول عملية قابلة للتطبيق في السوق، وقد اختُتمت الفعاليات بالإعلان عن المشروعات الثلاثة الفائزة.

وفي ختام المسابقة، قام المهندس/ أيمن حسين وكيل أول محافظ البنك المركزي المصري بتسليم الجوائز للفرق الفائزة، حيث حصل فريق جامعة إسلسكا على المركز الأول في المسابقة عن مشروع تطبيق Tapay الذي يحول الهواتف الذكية إلى أجهزة دفع غير تلامسية، مما يسهل قبول المدفوعات دون الحاجة إلى أجهزة تقليدية، فيما حل فريق الجامعة البريطانية في مصر في المركز الثاني عن تطبيق Money Adventure، وهو أول تطبيق يهدف إلى تثقيف الأطفال ماليًا من لعبة تفاعلية تجعل التعلم المالي ممتعًا، أما المركز الثالث، فكان من نصيب فريق جامعة القاهرة عن مشروع AgriDawar ، وهو منصة رقمية تربط بين المزارعين، ومشتري المخلفات الزراعية بشكل مباشر، وتتيح استخدام تقنيات المدفوعات الإلكترونية والمحافظ الذكية لضمان تحويل الأموال بشفافية وسرعة للمزارعين.

وقد مُنحت الفرق الثلاثة فرصة تمثيل مصر في مسابقة "العرب للتكنولوجيا المالية" التي عُقدت في دبي أكتوبر ٢٠٢٥، حيث نجح فريقا جامعة إسلسكا والجامعة البريطانية في حصد المركزين الأول والثاني تباعًا، بعد منافسة مع جامعات من دول عربية منها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والمغرب.

ومن جانبها أشارت الدكتورة/ رشا نجم وكيل المحافظ المساعد، إلى أن الفرق المؤهلة من المسابقة FinTech Got Talentحققت إنجازات بارزة خلال العامين الماضيين، بحصولها على المركز الأول في مسابقة العرب للتكنولوجيا المالية، متفوقة على فرق من مختلف الدول العربية، وهو ما يعكس القدرات الاستثنائية التي يتمتع بها الشباب المصري في هذا القطاع الحيوي، ويعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي

بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥

ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي المصري إلى ٢٠,٨ مليار دولار

أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي ليصل إلى نحو ٢٠,٧٨٣ مليار دولار، بما يعادل ٩٩٦,١٤٨ مليار جنيه، بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مقابل ١٧,٨٨٤ مليار دولار، بما يعادل ٨٧٠,٣٦١ مليار جنيه، في نهاية أغسطس الماضي.

ويأتي هذا الارتفاع استمرارًا لمسار التحسن الذي بدأ منذ منتصف عام ٢٠٢٤، حينما سجل صافي الأصول الأجنبية فائضًا للمرة الأولى منذ يناير ٢٠٢٢، بقيمة ٦٧٦,٤ مليار جنيه خلال شهر مايو، بعد أن كان يعاني من عجز بلغ ١٧٤,٤ مليار جنيه في أبريل من العام ذاته.

وبحسب التقرير، بلغ إجمالي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي – والذي يشمل البنك المركزي والبنوك العاملة في السوق – ما يعادل ٤,٣١٨ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٤,٢١٦ تريليون جنيه.

وفي المقابل، تراجعت الالتزامات الأجنبية إلى نحو ٣,٣٢٢ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقارنة بـ ٣,٣٤٥ تريليون جنيه في الشهر السابق، مما يعزز قوة المراكز المالية للبنوك ويشير إلى تحسن صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي ككل.

بنك saib ينفي ماتردد بشأن توقيع غرامة مالية عليه

نفى بنك saib صحة ما تم تداوله خلال بعض البرامج وعبر المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، بشأن توقيع غرامة مالية على البنك تتعلق بوجود مخالفات للإجراءات المنظمة لمنح التسهيلات الائتمانيه.

وأكد البنك أن هذه المعلومة عارية تماماً من الصحة، مشدداً على ضرورة تحري الدقة عند تداول الأخبار والمعلومات المتعلقة بالبنك، وعدم الانسياق وراء الشائعات غير الموثوقة، موضحاً أنه سيتخذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوقه وحقوق عملائه.

كما دعا البنك إلى ضرورة الرجوع دوماً إلى قنواته الرسمية للحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة.

قيمة الزيادة ٤,٢ مليار جنيه

بنك «نكست» يعلن زيادة رأسماله المدفوع إلى ٩,٩ مليار جنيه لدعم استراتيجيته التوسعية وتعزيز مركزه المالي

أعلن بنك نكست، عن غلق باب الاكتتاب في زيادة رأس مال البنك بتاريخ ٣٠ أكتوبر٢٠٢٥، وفقا للقيمة الإسمية للسهم بمشاركة كاملة من جميع المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأس المال.

وبلغت قيمة الزيادة ٤,٢ مليار جنيه مصري، ليصبح إجمالي رأس مال البنك المصدر والمدفوع بعد الزيادة ٩,٩ مليار جنيه مصري، موزعة بنسبة ٥١٪ لمجموعة إي اف جي القابضة، و٢٥٪ لصندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي، و٢٤٪ لبنك الاستثمار القومي، مما يعكس استمرارية ثقة المساهمين في قدرات البنك وآفاق نموه على المدى الطويل. كما أن هذه الزيادة سوف تسهم في تعزيز الوضع المالي للبنك وتمكينه من تنفيذ خططه التوسعية والاستفادة من الفرص الواعدة في السوق المصرفي.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة البنك كان قد وافق بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠٢٥ علي زيادة نقدية لرأس مال البنك المصرح به والمدفوع، وفقًا للسلطات المخولة للمجلس بشأن زيادة رأس المال المصرح به في حدود رأس المال المرخص به، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة لصالح قدامى المساهمين كلاً بنسبة مساهمته في رأس المال بالقيمة الاسمية للسهم.

وعليه فقد تم فتح باب الاكتتاب في ١ أكتوبر ٢٠٢٥ لمدة ٣٠ يومًا، وتم غلقه في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥ فور إتمام الإكتتاب في الزيادة بالكامل من جانب جميع المساهمين كل بنسبة حصته في رأس المال. هذا وسيتم التأشير بزيادة رأس المال المدفوع في السجل التجاري للبنك فور الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

وفي هذا السياق، صرّح المهندس طارق قابيل، رئيس مجلس إدارة بنك نكست، قائلا: إن مشاركة المساهمين في زيادة رأسمال البنك يُعتبر تصويتا إيجابيا على استراتيجية البنك، حيث يري المساهمون أن البنك لديه رؤية واضحة وأن زيادة رأس المال تعتبر دافعا قويا لمواصلة العمل والابتكار ويؤكد التزام البنك الراسخ لتقديم تجربة مصرفية فريدة تواكب تطلعات عملائه وتدعيم رؤية الدولة نحو التحول الرقمي والشمول المالي.

كما أكد أن البنك لديه خطه محددة لتوسيع نطاق أعماله والاستثمار في أسواق جديدة مع تعزيز قدرته التنافسية حيث أن دور البنك لا يقتصر فقط على تقديم خدماته المصرفية المميزة، بل يمتد أيضا إلى توفير حلول متكاملة لعملائه.

وفي النهاية أعرب قابيل عن سعادته بهذه الثقة التي منحها المساهمون للبنك والتي تعزز ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة قادرة على تحقيق توازن مستدام بين النمو والعائد.

من جانبه، صرّح تامر سيف، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك نكست، قائلا: إن زيادة رأس المال تُعد بمثابة شهادة ثقة من المساهمين وهي نتاج الأعمال والتطوير المستمر للبنك خلال الأربع سنوات السابقة من خلال فريق العمل الذي لم يدخر جهداً لتحقيق ذلك التطوير السريع. وتعكس هذه الخطوة التزام بنك نكست، كمؤسسة مصرفية تابعة لرقابة البنك المركزي المصري، بمواصلة تنفيذ استراتيجيته التوسعية من خلال تعزيز قاعدته الرأسمالية بما يدعم خططه للنمو في مختلف القطاعات. وتهدف الزيادة إلى تعزيز قدرة البنك على تمويل المشروعات الكبرى جنبًا الي جنب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وتوسيع محفظة أعماله في مجالات التمويل والخدمات الرقمية، وترسيخ مكانته كأحد أبرز البنوك العاملة في السوق المصري، بما يتماشى مع رؤيته للتحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي والنمو المستدام تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويواصل بنك نكست مسيرته بخطى ثابتة نحو تعزيز مكانته بين أبرز المؤسسات المالية في مصر، مستندًا إلى أداء قوي وخطط مدروسة تواكب تطورات السوق المصرفي. ويؤكد البنك التزامه الدائم بتعزيز كفاءة عملياته وتحقيق قيمة مضافة لمساهميه وعملائه على حد سواء، بما يضمن استدامة نجاحه في السنوات المقبلة.

البورصة : تغطية الطرح العام لـ " توسع للتخصيم" ١٣,٩ مرة

أعلنت البورصة المصرية، تغطية الطرح العام لشركة توسع للتخصيم (بورصة النيل) بمعدل ١٣,٩ مرة بنهاية الفترة المحددة لتسجيل أوامر البيع و الشراء. وقالت البورصة في افصاح ، إن اجمالى كميات أوامر الشراء (الكمية المبدئية) المسجلة بسوق الصفقات الخاصة قد بلغت عدد ٥٢,٣٤ مليون سهم، أى أن الطرح تم تغطيته بمعدل ١٣,٩ مرة.

ويشار أنه تقرر فتح باب تلقي الطلبات للطرحين الخاص والعام لشركة توسع للتخصيم اعتباراً من ٢ نوفمبر الجاري وحتى يوم ٦ من الشهر ذاته. وضم الطرح العام ٣,٧٥ مليون سهم تمثل ٢٠٪ من عدد الأسهم المطروحة للبيع والتي تمثل ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة المصدرة، بسعر ١,٧٣ جنيه للسهم، ويتم سداد ٢٥٪ من قيمة طلب الشراء قبل تسجيل الأمر بالبورصة، على أن يسدد العميل باقي قيمة الطلب وفقًا لنسبة التخصيص وذلك في حالة زيادة قيمة الكمية المخصصة عن قيمة ما سبق سداده.

خبراء يرسمون «خارطة طريق» لنجاح الطروحات بعد تجديد الحكومة تعهدها باستكمال البرنامج

تأكيدات علي أن حجم التدفقات في المدى القريب سيعتمد على تنفيذ جدول الطروحات المعلن

عادت حكومة الدكتور مصطفي مدبولي قبل أيام لتجدد تعهدها باستكمال برنامج الطروحات ، وبحسب تصريحات للدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء فإن الظروف الاستثنائية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية تسببت في إبطاء وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، مؤكدًا أن الحكومة ملتزمة بالمضي قدمًا في تنفيذ البرنامج بما يحقق أهدافه الاقتصادية والاستثمارية.

وأوضح مدبولي، خلال مؤتمر صحفي عقد بمقر مجلس الوزراء، أن هناك توافقًا إيجابيًا مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج التعاون القائم، مشيرًا إلى أنه سيتم خلال أيام قليلة الإعلان عن موعد قدوم بعثة الصندوق إلى القاهرة لإجراء المراجعة الدورية.

يأتي ذلك في سياق ما أعلنه رئيس الوزراء مؤخرًا حول استمرار الحكومة في نهجها الإصلاحي لتحقيق المزيد من الإيجابيات والإنجازات في مختلف القطاعات، فضلا عن تأكيده على التزام الدولة بالحياد التام في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وتوجيهه بعدم السماح بأي زيادات غير مبررة في الأسعار عقب تحريك أسعار المحروقات، مع إحكام الرقابة على الأسواق وضمان استقرار الأسعار.

وفي هذا السياق قال الدكتور وليد جاب الله إن الدولة المصرية جادة في برنامج الطروحات كأحد محاور تمكين القطاع الخاص، وقد وضعت إطارًا عامًا يُعتبر بمثابة دستور لهذا المسار من خلال وثيقة سياسات ملكية الدولة، وهي ملتزمة ببرنامجها.

وأضاف أن القضية الحالية هي أنه خلال الفترة الأخيرة، ومع بداية تداعيات جائحة كورونا وما نتج عنها من تأثيرات على الاقتصاد العالمي، انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فإن برنامج الطروحات يواجه صعوبات لا تتعلق بالحكومة، بل بمن سيقوم بالشراء.

وأشار إلى أن برنامج الطروحات واجه سابقًا مشكلة تتمثل في وجود سعرين للصرف، مما أدى إلى صعوبة في تقييم الأصول وقد تم حل هذه الصعوبة عندما أصبح سعر الصرف مرنًا. لكننا الآن نواجه عقبة مهمة تتمثل في من سيقوم بالشراء.

وقال جاب الله : الحكومة جادة في تنفيذ الطرح، لكنها تسعى لتحقيق تخارج عادل من أصولها، وليس لديها فرصة لنجاح برنامج الطروحات بأسعار غير عادلة، لأن المواطنين سيحاسبونها على هذه الأسعار لذا، فإن قضية السعر العادل هي العقبة الحقيقية التي تواجه الحكومة، حيث يرتبط هذا السعر بوجود مشتري مستعد للشراء بسعر عادل وبالتالي، فإن القضية الحالية تتعلق بالمشتري وليس بجدية الحكومة، التي تسعى لإيجاد مشتري مناسب بشروط عادلة.

وفيما يتعلق بإمكانية أن تساهم الطروحات الحكومية في استعادة الثقة في الاقتصاد المصري قال الدكتور وليد جاب الله إن الاقتصاد المصري يمتلك كل الثقة، حيث تشيد به المؤسسات الدولية لأنه نجح في تجاوز تحديات كبيرة.

وأضاف أن برنامج الطروحات لا يعد محورًا من محاور الثقة في الاقتصاد بقدر ما هو إجراء من إجراءات الإصلاحات الهيكلية التي تسعى الدولة المصرية لتحقيقها للخروج من عدد من القطاعات التي تم تحديثها في وثيقة سياسات ملكية الدولة، وذلك لتنفيذ استحقاقات الإصلاح الهيكلي في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالقطاعات التي يمكن أن تجذب الاستثمار العربي والأجنبي، أشار الدكتور وليد جاب الله إلى أن قطاع الطاقة يعد من القطاعات الجاذبة للمستثمرين الأجانب، بينما يتمتع المستثمرون العرب بشهية كبيرة للاستثمار في القطاع العقاري.

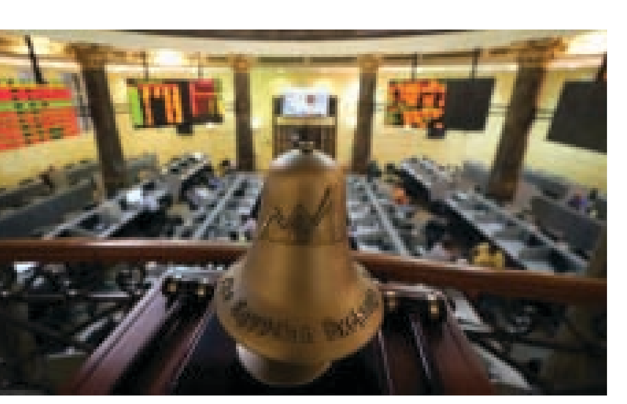

ربط الحوافز بالتشغيل والتصدير لتكون عودة المستثمرين قوية وشاملة وليست تدريجية

علامات تعافي

ويري الدكتور هاني أبو الفتوح، الخبير المصرفي أن برنامج الطروحات الحكومية في مصر يُظهر علامات تعافي، بدعم من صفقة رأس الحكمة التي كانت أكبر دفعة تمويلية، مما ساعد في رفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي ٤٦,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهو رقم استثنائي مقارنة بالسنوات السابقة. ومع ذلك، لا يزال هذا التعافي مرتبطا بعامل حاسم وهو استقرار سعر الصرف.

وأضاف أنه منذ مارس ٢٠٢٢ وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، نفذت الحكومة ٣٤ صفقة وتصرفًا في أصول وشركات مملوكة للدولة، بحصيلة تجاوزت ٣٠ مليار دولار. وتستهدف الحكومة في ٢٠٢٥ طرح ما لا يقل عن ١٠ كيانات إضافية، بما في ذلك شركتي "وطنية" و"صافي"، بالإضافة إلى شركات غذائية ولوجستية، وطرح حصة من محطة رياح جبل الزيت، في إطار خطة تقليل دور الدولة وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

ولفت إلي أن هذه الطروحات جذبت اهتمامًا كبيرًا من المستثمرين العرب، خاصة من دول الخليج، كما يتضح من صفقة رأس الحكمة بقيمة ٣٥ مليار دولار، بينما يظل وجود المستثمرين غير العرب أقل، حيث جاء الجزء الأكبر من التدفقات عبر صفقات كبيرة بدلا من أن يكون توسعًا استثماريًا عامًا.

وأشار إلي أن العائق الرئيسي لا يزال هو سعر الصرف، حيث أدى قرار تعويم الجنيه في ٦ مارس ٢٠٢٤ إلى خفض قيمته بنحو ٣٨٪ دفعة واحدة، مصحوبًا بتضخم سنوي وصل إلى منتصف الثلاثينيات، قبل أن يتراجع تدريجيًا إلى نطاق ١٥-١٦٪ في منتصف ٢٠٢٥، وهو أعلى قليلًا من مستهدفات البنك المركزي. هذا التذبذب يجعل المستثمرين الذين يرغبون في الدخول وتحويل أرباحهم للخارج أكثر حذرًا، مما يركز الاستثمارات في القطاعات القادرة على توليد عملة صعبة مثل الطاقة والسياحة والخدمات اللوجستية.

من جهة أخرى، تعمل الحكومة على توسيع الأصول المعروضة، وتسهيل دخول المستثمرين العرب، وتقديم حوافز ضريبية وإجرائية. ومع ذلك، تبقى الديون الخارجية عند نحو ١٥٢,٩ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٤، وهو ما يتابعه المستثمرون عن كثب، خاصة مع عودة الدين للارتفاع في ٢٠٢٥.

ومن جانبة قال الدكتور أحمد خطاب، الخبير الاقتصادي، إن المستثمرين الأجانب والعرب يثقون في الاقتصاد المصري، خاصة بعد أن تجاوز احتياطي البنك المركزي المصري من العملات الأجنبية مثل الدولار واليورو ٥٠ مليار دولار، مما عزز من قوة الاقتصاد.

تحولات اقتصادية

من جانبه يقول الدكتور عمرو سلامة الخبير المصرفي إن مصر تشهد خلال السنوات الأخيرة مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز كفاءة إدارة الأصول العامة، ورفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي حيث يُعد برنامج الطروحات الحكومية أحد أهم أدوات هذا التحول، إذ يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد أكثر تنافسية يقوم على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، لا على الهيمنة الحكومية وحدها.

وأوضح سلامة، أن الطروحات الحكومية تأتي في إطار خطة الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدولة منذ عام ٢٠١٦، والتي استهدفت إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز دور السوق في توزيع الموارد.

وأكد سلامة أن أحد أبرز أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي هو رفع كفاءة الشركات المملوكة للدولة من خلال دخول مستثمرين من القطاع الخاص بهدف تحسين نظم الإدارة، وضبط الإنفاق، وزيادة الشفافية والحوكمة، بما يعزز الأداء المالي، والتشغيلي لتلك الشركات.

كما يستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي أيضًا وفق سلامة توسيع قاعدة الملكية العامة عبر طرح حصص من الشركات في البورصة بما يتيح للمواطنين والمؤسسات المشاركة في الملكية والاستفادة من أرباح النمو، كما يسهم في تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة أحجام التداول والسيولة.

ويشير سلامة إلى أن البرنامج يستهدف كذلك جذب استثمارات أجنبية جديدة من خلال فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب للاستحواذ على حصص أو المساهمة في إدارات الشركات العامة ما يؤدي إلى جلب عملات أجنبية ويساعد في تقليل الفجوة التمويلية.

وينوه إلى أن البرنامج يتوجه أيضًا إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد عبر تحويل الدولة من دور المشغل إلى المنظم مما يعزز التخصص والكفاءة الاقتصادية، ويتيح توجيه الموارد العامة إلى أولويات التنمية مثل التعليم والبنية التحتية والصحة، ومن هذا المنطلق، تُعد الطروحات الحكومية آلية إصلاح مالي وإداري في آن واحد، تضمن توظيف الأصول العامة بما يحقّق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي للدولة.

ويؤكد سلامة على أن الطروحات الحكومية في مصر تُعد أحد أبرز أدوات الإصلاح الاقتصادي في المرحلة الحالية، ليس فقط لزيادة الإيرادات أو جذب الاستثمارات، بل لبناء نموذج اقتصادي يقوم على الشراكة المتوازنة بين الدولة والقطاع الخاص مشيرًا إلى أنه إذا استطاعت الحكومة المضي في تنفيذ البرنامج بوتيرة مدروسة، مع مراعاة توقيت السوق وتحسين مناخ الاستثمار، فإن تلك الطروحات يمكن أن تتحول إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي ووسيلة فعالة لتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري حيث إن النجاح في هذا الملف لا يقاس بعدد الشركات المطروحة فقط، بل بقدرة الدولة على تحقيق تحول هيكلي في إدارة الاقتصاد، بما يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويفتح آفاقاً أوسع لمشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية المستدامة.

وحول أهمية مشاركة القطاع الخاص في منظومة الطروحات يؤكد سلامة أن القطاع الخاص يُشكل العمود الفقري لأي اقتصاد قادر على تحقيق النمو المستدام، ومن ثم، فإن إشراكه في إدارة وتشغيل الشركات العامة لا يمثل ترفًا، بل هو ضرورة اقتصادية حيث إن القطاع الخاص يمتلك المرونة الإدارية والخبرة السوقية، ويستطيع التحرك بسرعة أكبر من الجهاز الحكومي لمواكبة التطورات العالمية. كما أن مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الدولة تؤدي إلى ضخ استثمارات جديدة تُسهم في زيادة الإنتاج والتشغيل وترفع كفاءة الإدارة نتيجة المنافسة والسعي لتحقيق الأرباح. كما تدعم الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والخدمات وتعمل على تخفيف العبء المالي والإداري عن الدولة.

محمد محيي الدين

قطار العلاقات بين مصر وتركيا يواصل الإنطلاق نحو زيادة التبادل التجاري

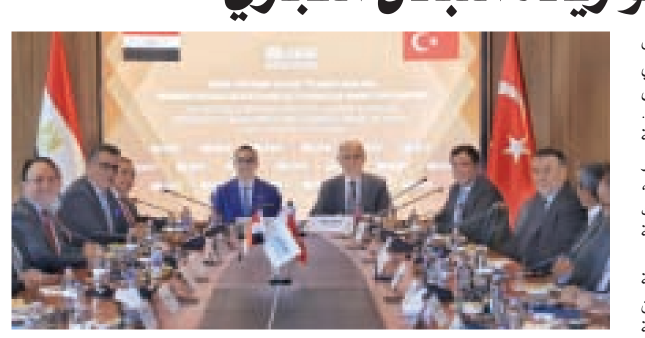

اتفقت مصر وتركيا على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٥ مليار دولار في السنوات المقبلة، في خطوة تعد مؤشرا على التقارب الاقتصادي المتصاعد بين الجانبين.

جاء الإعلان عن ذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، إلى تركيا، حيث عقد سلسلة لقاءات في إسطنبول تهدف إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين.

وجاءت الزيارة أيضا في سياق مشاركة الوزير المصري في الدورة الحادية والأربعين لاجتماع وزراء تجارة "الكومسيك" (اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي)، المنعقدة في إسطنبول.

وخلال لقائه مع عمر بولات، وزير التجارة التركي، أكد الوزيران أن حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ بلغ نحو ٤ مليارات دولار، منها ٢ مليار دولار صادرات مصرية، ما يعكس زخم العلاقات التجارية الحالية والفرص الواسعة للنمو المشترك في المستقبل.

كما التقى الخطيب برؤساء كبرى شركات قطاع النسيج والملابس التركية، في لقاء نظمه المجلس المصري-التركي المشترك للأعمال، لاستعراض الفرص الاستثمارية المتميزة التي توفرها مصر حاليًا، خاصة في المجالات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

وأعرب مسؤولو الشركات التركية العاملة بالفعل في السوق المصري عن رغبتهم في توسيع استثماراتهم، بما يُسهم في تطوير خطوط الإنتاج بمصر، وزيادة الطاقات الإنتاجية، وخلق آلاف فرص العمل الجديدة، فضلاً عن تعزيز التكامل بين البلدين في سلاسل التوريد والاعتماد على المكوّن المحلي.

من جهته، أثنى المهندس حسن الخطيب على ثقة المستثمرين الأتراك في الاقتصاد المصري، مؤكدًا التزام الحكومة المصرية بتقديم كل أشكال الدعم للمستثمرين، وتسهيل الإجراءات أمام المشروعات التي تسهم في تعزيز الصادرات، وتوفير فرص العمل، ونقل التكنولوجيا المتقدمة.

وينظر إلى هذه الخطوات على أنها جزء من استراتيجية أوسع لتنويع الشركاء الاقتصاديين وتحقيق التكامل الإقليمي، في ظل تحسن ملحوظ في العلاقات السياسية والاقتصادية بين القاهرة وأنقرة خلال الأعوام الأخيرة.

وفي إطار زيارته إلى مدينة إسطنبول للمشاركة في أعمال الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، والتي افتتحها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عقد المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، لقاءً موسعًا مع ممثلي مجتمع الأعمال التركي بمقر المجلس التركي للعلاقات الاقتصادية الخارجية .

وزير الاستثمار : مصر تتبني استراتيجية لتنويع الشركاء الاقتصاديين وتحقيق التكامل الإقليمي

جاء اللقاء في صورة مائدة مستديرة نظمت بالتنسيق بين المكتب التجاري المصري في إسطنبول والمجلس التركي للعلاقات الاقتصادية الخارجية، بحضور نايل أولباك، رئيس المجلس، وما يقرب من ٣٥ شركة تركية تعمل في قطاعات صناعية متنوعة.

واستعرض الوزير حسن الخطيب خلال اللقاء التطورات الاقتصادية الراهنة في مصر، والفرص الاستثمارية الواعدة، والإصلاحات التي جعلت السوق المصري أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحسن بيئة الأعمال.

ورد الوزير على عدد من الاستفسارات والشواغل التي طرحها ممثلو الشركات التركية المشاركة، والتي تضم شركات كبرى مستثمرة بالفعل في مصر، من بينها شركة KCG للمفروشات المنزلية التي تصدر أغلب إنتاجها إلى شركة IKEA، وقد افتتحت مؤخرًا مصنعها الثاني في مصر، وشركة إيروغلو القابضة التي تدير ٤ مصانع في الإسماعيلية ودمياط، إلى جانب توسعها الأخير في القنطرة غرب الذي افتتحه رئيس مجلس الوزراء.

كما شاركت شركة BEKO للأجهزة الكهربائية، التي بلغت استثماراتها في مصر ١٠٠ مليون دولار في مرحلتها الأولى، وافتتحت مصنعها في سبتمبر ٢٠٢٤ لتبدأ تصدير منتجاتها إلى ٤٠ دولة بعد عام واحد فقط، ما يعكس نجاح الاستثمارات التركية في مصر.

وأكد الوزير حسن الخطيب حرص الحكومة المصرية على تذليل أي عقبات تواجه المستثمرين الأتراك، ودعا الشركات التركية إلى تعزيز استثماراتها ونقل المزيد من خطوط الإنتاج إلى السوق المصري، مؤكدًا أن التجربة الناجحة للشركات التركية القائمة خير دليل على جاذبية مناخ الاستثمار في مصر.

علاقات اقتصادية

وترسم أرقام عديدة ملامح لتاريخ ممتد من العلاقات التجارية والإقتصادية بين مصر وتركيا، تلك العلاقات ظلت ثابتة على مدار قرون لم تتأثر بأى توترات سياسية بل تعمقت وتجاوزت التحديات العالمية والأزمات الاقتصادية الخانقة.

ويعد خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات من الجانبين، إحدى أهداف مصر وتركيا، من أجل تعزيز التعاون والمصالح المشتركة، ما يعزز التواجد الاقتصادي المتبادل، ومع احتدام الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أثرت سلبا على كافة الأسواق الناشئة ومن بينهما مصر وتركيا، فالفرصة الآن قد تكون مواتية أمام البلدين لتجاوز التحديات الحالية والتعاون على مستوى أوسع لتعزيز الاستقرار الاقتصادي لمستويات أوسع وأكبر.

وتعد مصر أكبر شريك تجاري لتركيا في القارة الإفريقية، فتركيا تعد أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال العام ٢٠٢٣ بقيمة ٢ مليار و ٩٤٣ مليون دولار، فرغم ما عكر صفو العلاقات المصرية التركية، إلا أن العلاقات الاقتصادية كانت بعيد كل البعد عن ذلك، بل كانت البوابة الأكثر انفتاحا لعودة العلاقات الرسمية بين البلدين.

وتعتبر تركيا بوابة مصر للأسواق الأوروبية. فكلا من مصر وتركيا تدركان أهمية الثقل الجغرافي الاستراتيجي لبعضهما البعض، وبالتالي كانت هناك جهود حثيثة لتطبيع العلاقات بين البلدين، وتعد البوابة الاقتصادية هي الأمثل لذلك.

وترتبط مصر وتركيا اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة وقعت عام ٢٠٠٥، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧ لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدولتين على مدى فترة لا تزيد عن ١٢ سنة من تاريخ التصديق بموجب هذه الاتفاقية، تعفى الصادرات الصناعية المصرية لتركيا على الفور من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، إلى جانب تطبيق معدلات الخصم على قائمة معينة من المنتجات والتي تختلف خلال سنوات التشغيل حتى تصل إلى الإعفاء الكامل.

داليا احمد

رئيس الرقابة المالية يلتقي وفد "سيتي بنك" لاستعراض جهود تطوير سوق رأس المال في مصر

التقي الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وفدًا من "سيتي بنك"، ضم ريتو فابر رئيس قسم خدمات الأوراق المالية لدى المجموعة في المملكة المتحدة والشرق الأوسط وأفريقيا، وعمرو سنبل رئيس خدمات المستثمرين في مصر وشمال أفريقيا وباكستان بالمجموعة، وذلك لبحث تطورات سوق رأس المال المصري واستعراض الجهود الجارية لتعزيز كفاءته وجاذبيته للمستثمرين المحليين والأجانب.

أكد الدكتور فريد أن الهيئة ماضية في استكمال خطوات تطوير سوق رأس المال عبر إصدار حزمة من القرارات التنظيمية الخاصة بآليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (الشورت سيلنج) والخاصة بالأسهم وصانع السوق قبل نهاية العام الجاري، بما يسهم في زيادة السيولة ورفع كفاءة السوق وتحسين آليات التسعير، مشددًا على أن هدف الهيئة دائمًا هو مساعدة الأسواق لضمان تطورها وزيادة كفائتها.

أوضح رئيس هيئة الرقابة المالية، أن استراتيجية التطوير تستهدف في المقام الأول تعزيز الشفافية والانضباط ورفع كفاءة التداولات وتشجيع المواطنين على الاستثمار في البورصة المصرية للاستفادة من النمو الاقتصادي الذي تشهده الدولة.

استعرض الدكتور فريد، الخطط والبرامج المتكاملة لتطوير وإصلاح سوق رأس المال المصري لتعزيز كفاءته وتنافسيته لزيادة دوره في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يوفره من حلول تمويلية واستثمارية متنوعة تمكن الكيانات الاقتصادية العاملة بمختلف القطاعات الانتاجية من النمو وتطوير أعمالها وتحقيق مستهدفاتها من حيث المؤشرات المالية والتشغيلية، وتمكين المواطنين من الاستثمار عبر توفير باقة مختلفة من الحلول والآليات الاستثمارية لمساعدتهم على حسن إدارة أموالهم وتحفيزهم.

تحالف "إنفينيتي-حسن علام" يوقع اتفاقيات لإقامة مشروعين للطاقة الشمسية و دمج ١٢٠٠ ميجاواط شمسية ببطاريات تخزين

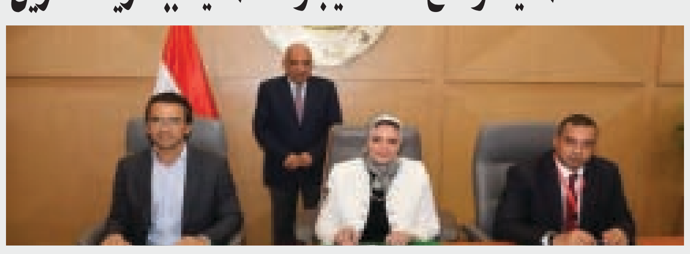

شهد الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ، مراسم توقيع الاتفاقيات المكملة لإ

ومحطتين متصلتين لبطاريات تخزين الطاقة بقدرة اجمالية ١٢٠٠ ميجاوات، وبطاريات التخزين سعة ٧٢٠ ميجاوات ساعة، بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وبين تحالف " إنفينيتي- حسن علام».

ويأتي ذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للطاقة، وبرنامج وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة للتحول الطاقي وتعظيم دور الطاقات المتجددة وزيادة مساهمتها في مزيج الطاقة، وخفض استخدام الوقود الأحفوري، وتعظيم الاستفادة من الطاقة المتجددة بإدخال تقنيات تخزين الطاقة وإقامة محطات بطاريات التخزين لضمان استقرار الشبكة واستمرارية التيار الكهربائي، وفقا لبيان صحفي صادر، اليوم الاثنين.. وقام بالتوقيع من جانب الشركة المصرية لنقل الكهرباء المهندسة منى رزق رئيس مجلس إدارة الشركة، ومن شركة حسن علام المهندس عمرو عصام علام رئيس مجلس إدارة الشركة، ومن شركة إنفينيتي المهندس محمد منصور رئيس مجلس إدارة الشركة.

وتتضمن الاتفاقية الأولى الخطوات التنفيذية لإنشاء مشروع طاقة شمسية فى منطقة بنبان قدرة ٢٠٠ ميجاوات، بالإضافة الى محطة بطاريات تخزين طاقة متصلة سعة ١٢٠ ميجاوات ساعة، وتشمل الاتفاقية الثانية انشاء محطة طاقة شمسية فى منطقة غرب المنيا قدرة ١٠٠٠ ميجاوات، ومحطة تخزين طاقة بنظام البطاريات سعة ٦٠٠ ميجاوات ساعة، وتم تحديد الخطوات التنفيذية والجداول الزمنية لإنهاء المشروع والربط على الشبكة الموحدة للكهرباء.

بعد ١٧ عاما من إصدارها

رئيس الوزراء يُصدر النسخة المُحدثة من معايير المراجعة المصرية المُقترحة من هيئة الرقابة المالية

في إطار دورها الريادي في تطوير الإطار الرقابي والتنظيمي للأسواق المالية غير المصرفية، قادت الهيئة العامة للرقابة المالية جهود إعداد وتحديث المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، في خطوة نوعية تهدف إلى تعزيز جودة التقارير المالية ورفع مستويات الشفافية والحوكمة في بيئة الأعمال المصرية.

وقد أثمرت جهود اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى برئاسة الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة، عن إصدار دولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، للقرار رقم ٣٧٢٥ لسنة ٢٠٢٥ بتطبيق المعايير المصرية الجديدة للمراجعة والفحص المالي وتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. ويمثل هذا القرار خطوة محورية نحو مواءمة الممارسات المهنية المحلية مع أحدث المعايير الدولية، بما يعزز الثقة في البيانات المالية للشركات ويجذب المزيد من الاستثمارات إلى السوق المصري.

وتُعد معايير المحاسبة ومعايير المراجعة المصرية ركيزتين متكاملتين في دعم نزاهة وشفافية النظام المالي، حيث تحدد معايير المحاسبة القواعد والأسس التي تنظم إعداد القوائم المالية وإظهار المركز المالي والأداء للمنشآت بما يضمن دقة المعلومات واتساقها وقابليتها للمقارنة، في حين تُعنى معايير المراجعة بالإجراءات والضوابط المهنية التي تحكم عملية فحص تلك القوائم من قبل المراجعين للتأكد من مدى التزامها بالمعايير المحاسبية المعتمدة. وتمثل معايير المراجعة أداة رئيسية لتعزيز الثقة في المعلومات المالية.

باستثمارات ١,١ مليار جنيه

التعمير والإسكان العقارية (HDP) تتعاون مع "رواد الهندسة الحديثة" لتنفيذ مشروع "Terrace Plaza – Clinics" الشيخ زايد

أعلنت شركة التعمير والإسكان العقارية (HDP)، الذراع العقارية لبنك التعمير والإسكان، عن توقيع اتفاقية تعاون مع شركة رواد الهندسة الحديثة لتنفيذ مشروع "Terrace Plaza – Clinics" بمدينة الشيخ زايد، باستثمارات تبلغ ١,١ مليار جنيه.

ويُعد المشروع أحد المشروعات التجارية والإدارية المتكاملة، حيث يضم طابقين للجراج، وطابقًا أرضيًا للمحلات التجارية، إلى جانب ثلاثة طوابق مخصصة للأنشطة الإدارية والطبية، وذلك في إطار حرص شركة التعمير والإسكان العقارية (HDP) على تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تواكب احتياجات العملاء وتلتزم بأعلى معايير الجودة والتنفيذ.

ويقع المشروع على مساحة إجمالية تبلغ ١٠,٥٠٠ متر مربع في قلب مدينة الشيخ زايد غرب القاهرة، ويجسّد رؤية الشركة في توفير وجهة متعددة الاستخدامات تجمع بين التسوق والعمل والترفيه والخدمات الطبية ضمن بيئة حديثة ومستدامة، تسهم في رفع جودة الحياة وتعزيز التجربة المعيشية المتكاملة.

و تعليقا على ذلك ، قال المهندس أمجد حسنين، نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان العقارية (HDP): "يُعد توقيع هذه الاتفاقية خطوة مهمة ضمن جهود الشركة لتطوير مشروع تجاري وإداري متكامل يرتقي بمعايير جودة الحياة، ويجسد رؤيتنا في تقديم مجتمعات عصرية مصممة بعناية لتواكب تطلعات العملاء.

وزير الطيران يبحث مع «كوبيلوزوس» اليونانية فرص التعاون والاستثمار في مجال إدارة وتشغيل المطارات

بحث سامح الحفني وزير الطيران المدني، مع ديميتري كوبيلوزوس رئيس مجموعة كوبيلوزوس اليونانية، آخر المستجدات المتعلقة بملف طروحات المطارات المصرية وفرص الإستثمار المستقبلية في هذا المجال.

وخلال اللقاء، ناقش الجانبان ما تم تحقيقه من خطوات جديدة في هذا الملف، في ضوء استعداد الحكومة المصرية لطرح ١١ مطارًا أمام القطاع الخاص للإدارة والتشغيل بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ضمن استراتيجية الدولة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق الحيوية، وتطوير منظومة النقل الجوي وفقًا لأحدث المعايير العالمية.

وفي هذا السياق، أكد سامح الحفني أن الدولة المصرية تولي اهتمامًا خاصًا بملف الاستثمار في قطاع الطيران المدنى باعتباره أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ مشيرًا إلى قوة العلاقات التاريخية والإستراتيجية المشتركة التي تربط بين مصر واليونان؛ لاسيما في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة ،مؤكدًا أهمية الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

ومن جانبه، أعرب ديميتري كوبيلوزوس، عن تطلعه بتوطيد أطر التعاون البناء وبحث الفرص الاستثمارية المتاحة مع قطاع الطيران المدني في هذا المجال الحيوي، بما يسهم في تعزيز ما تم استعراضه من موضوعات فعالة خلال اللقاء السابق.

وأشاد، بما يشهده قطاع الطيران المدني في مصر من نقلة نوعية وتطور ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، ومؤكدًا اهتمام المجموعة فى توسيع استثماراتها في مجال إدارة وتشغيل المطارات المصرية ، في ظل المناخ الاستثماري الجاذب والإرادة السياسية الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص.

الإسكان تطرح مجموعة من الفرص الاستثمارية بمدينة العبور الجديدة

أعلن المهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن طرح مجموعة من الفرص الاستثمارية المتميزة بمدينة العبور الجديدة عبر الموقع الإلكتروني لبوابة خدمات المستثمرين التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك في إطار تكثيف طرح الأراضي الاستثمارية بالمدن الجديدة ودعم مسيرة التنمية الشاملة والتوسع العمراني.

وأضاف الشربيني، في بيان ، أن التقديم إلكترونيًا عبر موقع بوابة خدمات المستثمرين للاطلاع على التفاصيل الكاملة وشروط الطرح والتقديم من خلال الرابط التالي: https://assign.newcities.gov.eg حتى يوم ١٥ نوفمبر الجاري، في إطار توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات وتيسير الخدمات على المستثمرين دون الحاجة إلى التعامل الورقي المباشر.

"سى أى كابيتال" تطلق صندوق "جولد مصر" للاستثمار في الذهب

أتاحت شركة سي أي كابيتال لإدارة الأصول، أحد شركات مجموعة سي أي كابيتال القابضة، المجموعة المتخصصة في الخدمات المالية المتنوعة والمملوكة لبنك مصر، الاكتتاب في صندوق استثمار شركة سي آى أستس مانجمنت للاستثمار في معدن الذهب ذو العائد اليومي التراكمي والجوائز وبدون عمولات الشراء، والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية – «جولد مصر» ضمن سلسلة الصناديق الجديدة والمتنوعة التي تم إطلاقها من قبل الشركة خلال الأعوام السابقة لتلائم احتياجات السوق في كافة فئات الأصول.

إعمار مصر توقع عقدًا مع "دلة البركة" السعودية لتنفيذ مشروع بالقاهرة الجديدة

أعلنت شركة إعمار مصر للتنمية، توقيعها اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة سهلا وعلم الروم للتنمية العمرانية إحدى شركات مجموعة "دلة البركة" السعودية.

تتضمن الاتفاقية تطوير مشروع سكني إداري تجاري في القاهرة الجديدة على مساحة ٣٨٠ فدان، باستثمارات تبلغ نحو ٧١ مليار جنيه، مع عوائد متوقعة تصل إلى ١١٧ مليار جنيه.

ويأتي ذلك، بعد أن وافق مجلس إدارة "إعمار" على أن تقوم الشركة بتطوير وتنمية مشروع سكني إداري تجاري على قطعة الأرض الكائنة بجنوب طريق القطامية العين السخنة القديم بمدينة القاهرة الجديدة بمساحة مقررة بحوالي (٣٨٠) فدان.

الاتحاد المصري للأوراق المالية يستكمل تشكيل مجلس إدارته بانضمام قيادات جديدة

أعلن الاتحاد المصري للأوراق المالية، استكمال تشكيل مجلس إدارته بانضمام قيادات جديدة من قطاع سوق المال المصري، لعضوية المجلس، تنفيذًا لتوجيهات الهيئة العامة للرقابة المالية واستنادًا إلى أحكام النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية.

جاء القرار عقب الاجتماع الذي عقده مجلس الإدارة، حيث تمت مناقشة آليات استكمال المقاعد الشاغرة في ضوء خطاب الهيئة، بما يضمن تحقيق التوازن في التمثيل بين الأنشطة الأعضاء، والحفاظ على تمثيل المرأة وفقًا للضوابط القانونية والتشريعية.

وقرر مجلس الإدارة، تصعيد جيهان يعقوب، العضو المنتدب لشركة إيجي تريند لتداول الأوراق المالية، عن فئة السمسرة في الأوراق المالية بعدد أصوات (٢٧ صوت)، وتصعيد أيمن الصاوي، العضو المنتدب لشركه بكره القابضة للاستثمارات المالية عن فئة الشركات القابضة المالية ونشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية بعدد أصوات (١٦ صوت).

السويدي إليكتريك تنفي دراسة الطرح المزدوج أو زيادة رأس المال

قالت شركة السويدي إليكتريك، إن المجموعة منفتحة على مناقشة أو دراسة أي خيار يحقق مصالح الشركة، ولكنه لايعني دلالة على وجود عرض أو دراسة حالية.

جاء ذلك في بيان ردًا على استفسارات البورصة حول ما نشر عن "دراسة السويدي إليكتريك للإدراج المزدوج" مؤكدة أن ما يتداول يخالف نص تصريحات الرئيس التنفيذي للمجموعة، بشأن استفسارات خيارات الإدراج المزدوج، أو زيادة رأس المال، والذي أشار إلى أن جميع هذه الخيارات قابلة للمناقشة.

وقالت "إن ما ورد في التصريحات يُعد تأكيدًا على انفتاح المجموعة على مناقشة أو دراسة أي خيار يحقق مصالح الشركة، وليس دلالة على وجود عرض أو دراسة حالية.»

مع نهاية الأسبوع الماضي

البورصة المصرية تخترق مستوى 40 ألف نقطة لأول مرة في تاريخها.. و«EGX30» يتجاوز 2 ٪

سجلت البورصة المصرية إنجازًا تاريخيًا جديدًا يوم الخميس الماضي ، بعدما اخترق مؤشرها الرئيسي "إيجي إكس ٣٠" مستوى ٤٠ ألف نقطة لأول مرة في تاريخه، مدعومًا بموجة مشتريات قوية من المستثمرين العرب والمصريين وسط تفاؤل متزايد بشأن أداء الاقتصاد المصري وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.

و ارتفع المؤشر الرئيسي EGX٣٠ بأكثر من ٢٪ ليصل إلى ٤٠,٠٧٢ نقطة، قبل أن يستقر نسبيًا قرب هذا المستوى في منتصف جلسة ، محققا قفزة تاريخية تعكس حالة الزخم الإيجابي التي يشهدها السوق منذ مطلع الربع الأخير من العام.الخميس

وجاءت المكاسب مدفوعة بارتفاع أسهم قيادية في قطاعات البنوك، والعقارات، والاتصالات، والبتروكيماويات، التي سجلت صعودًا جماعيًا بفضل تحسن السيولة وعمليات إعادة تمركز المحافظ الاستثمارية المحلية والعربية.

مجلس الوزراء يطرح رخصتين لإنتاج الأسمنت البورتلاندي بطاقة ٤ مليون طن

وافق مجلس الوزراء المصري، على بدء إجراءات طرح رخصتين لإقامة مشروعات لإنتاج الأسمنت البورتلاند الرمادي بمختلف انواعه بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢ مليون طن سنويا للرخصة الواحدة.
وقال المجلس في بيان ، إنه سيتم طرح الرخصتين في مزايدة علنية بين الشركات المحلية.

شراكة اقتصادية متجددة بين مصر ولبنان عبر ١٥ اتفاقية تعاون مشترك

أعلنت الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، برئاسة المهندس فتح الله فوزي، دعمها الكامل للجهود المبذولة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين مصر ولبنان نحو زيادة التدفقات النقدية للاستثمارات المشتركة والتجارة البينية وتبادل الخبرات والتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات.
وقالت الجمعية في بيان لها: «تثمن الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال نتائج ختام أعمال اللجنة العليا المصرية اللبنانية في دورتها العاشرة برئاسة رئيسا وزراء مصر ولبنان ووزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية والاقتصاد والتجارة، والاشغال العامة والنقل، والخارجية والمغتربين والمالية والتعليم، وسفراء ورؤساء الهيئات المختلفة في البلدين».
وشهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور نواف سلام، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، مراسم توقيع عدد من مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون المشترك، حيث أعلنت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية توقيع ١٥ اتفاقية في مجالات مختلفة، تشمل: التجارة، والاستثمار، والأمن الغذائي، وسلامة الغذاء، والكهرباء والطاقة المتجددة، والصناعة، والبترول والغاز، وإعادة الإعمار.
وتعليقا على نتائج اللجنة العليا المصرية اللبنانية المشتركة، قال فؤاد حدرج نائب رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال: «تعكس النتائج الإيجابية لأعمال الدورة العاشرة للجنة العليا، حرص القيادتين السياسية في مصر ولبنان على دفع وتعزيز أواصر التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية المختلفة، كما تنم عن مدى عمق العلاقات والروابط التاريخية السياسية والثقافية والتجارية».

اسلام عبدالفتاح

بسعر ٥٦ جنيها
التموين: طرح عبوة زيت بسعة ١,٥ لتر ضمن السلع التموينية واستمرار التخفيضات على الزيوت الحرة

أعلن الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، عن طرح عبوة جديدة من زيت الخليط سعة ١,٥ لتر ضمن منظومة السلع التموينية بسعر ٥٦ جنيهًا، وذلك اعتبارًا من ١ ديسمبر ٢٠٢٥، في إطار جهود الوزارة لتوسيع قاعدة الاختيار أمام المواطنين أصحاب البطاقات التموينية وتخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر المصرية.
وأوضح الوزير أن القرار يأتي إضافة إلى استمرار طرح العبوات الحالية سعة ٧٠٠ مللي بسعر ٢٧ جنيهًا و٨٠٠ مللي بسعر ٣٠ جنيهًا، بما يتيح تنوعًا في الأحجام والأسعار لتلبية احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية.
وأكد الدكتور شريف فاروق أن هذه الخطوة تأتي في ضوء المتابعة المستمرة لحركة الأسواق وحرص الوزارة على ضمان توافر السلع الأساسية بجودة مرتفعة وأسعار مناسبة، بما يساهم في تحقيق التوازن والاستقرار بالسوق.
وأشار إلى أن العبوة الجديدة ستُطرح تدريجيًا بجميع المنافذ التموينية على مستوى الجمهورية بدءًا من ديسمبر المقبل، مؤكدًا استمرار جهود الوزارة في تطوير منظومة صرف السلع التموينية وضمان انتظامها لخدمة المواطنين بكفاءة واستدامة.

تدشين مجمع صناعي لإنتاج الضفائر والكابلات الكهربائية على ٩١ ألف متر مربع بالروبيكي

وقعت شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمراني والصناعي المسئولة وشركة ليوني مصر، عقدا لإقامة أكبر مجمع صناعي لشركة ليوني في مصر لتصنيع الضفائر والكابلات الكهربائية للسيارات التقليدية والكهربائية، على مساحة ٩١ ألف متر مربع بمدينة الروبيكي.
وقع العقد محمود محرز نائب رئيس شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمراني والصناعي والعضو المنتدب للشركة، وشريف الدسوقي رئيس شركة ليوني مصر، بحضور الفريق كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل.
وأكد الوزير أن هذا التوقيع يأتي في إطار جهود وزارة الصناعة لدعم توطين الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوطين صناعة السيارات في مصر، وتيسير توسع المشروعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، خاصة في صناعة مكونات السيارات، باعتباره أحد أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري في ضوء البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات، الذي يستهدف زيادة المكون المحلي وجذب الاستثمارات لبناء قاعدة صناعية قوية تُسهم في تعميق صناعة السيارات كركيزة أساسية للتصنيع والنقل المستدام، حيث يعد هذا المشروع باكورة ثمار البرنامج.

"الجمارك": انطلاقة جديدة لمبادرة "الصادر" لدعم وتشجيع المصدرين

قال نائب رئيس مصلحة الجمارك المصرية أحمد العسقلاني، إن الانطلاقة الجديدة لمبادرة "الصادر" تستهدف دعم وتشجيع المصدرين وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، من خلال تعزيز التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال، وتقديم الدعم الفني والإرشادي اللازم لهم، مع التركيز على تحقيق معايير الجودة والاستدامة.
جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع التي عقدته وحدة دعم المصدرين والمستثمرين بمصلحة الجمارك، برئاسة نائب رئيس المصلحة، وعلي جلال معاون رئيس المصلحة، وعمرو أبوالنور الرئيس التنفيذي لوحدة دعم المصدرين والمستثمرين وبحضور ممثلي قطاع النقل البحري وشركة "MTS"، ومديري عموم الصادر بالمنافذ الجمركية، في إطار تنفيذ التوجيهات الرئاسية الرامية إلى زيادة حجم الصادرات المصرية لتصل إلى ١٤٠ مليار دولار، وتنفيذًا لتكليفات أحمد كجوك وزير المالية، وأحمد أموي رئيس مصلحة الجمارك.
وأضاف العسقلاني أن التعاون المستمر بين المصلحة وشركة "MTS" يهدف إلى تطوير الأنظمة التقنية والإدارية التي تواكب التحول الرقمي وتسهم في تسهيل إجراءات التصدير وتقليل زمن الإفراج، بما يعزز من كفاءة سلسلة التوريد ودور الجمارك في دعم الاقتصاد الوطني.

قطاع الأعمال تعلن التفاصيل الكاملة للمرحلة الثانية من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج

شيمي: المرحلة الثانية ستكتمل قبل نهاية العام الحالي، والتي و تشكل 40% من إنتاج الغزل في مصر

تواصل الحكومة خطواتها المتسارعة لإنجاز المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج ، وفي هذا الإطار أجري المهندس محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، زيارة
لشركة للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، تابع خلالها الموقف التشغيلي للمصانع الجديدة التي تمثل المرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج.
واستعرض الوزير سير العمل ومعدلات الإنتاج والتشغيل بالمصانع الجديدة التي تم الانتهاء منها في ديسمبر ٢٠٢٤، ودخلت فعليًا مرحلة التشغيل والخدمة، مؤكدًا أن هذه المصانع تمثل نقلة نوعية حقيقية في مسار تحديث صناعة الغزل والنسيج المصرية من خلال الاعتماد على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية في هذا المجال.
وتشمل المرحلة الأولى مصنع "غزل ١" الذي يقام على مساحة تتجاوز ٦٢ ألف متر مربع ويضم نحو ١٨٦ ألف مردن تحت سقف واحد، ليعد أكبر مصنع للغزل في العالم، بطاقة تصميمية يومية ٣٥٠:٣٠ طنًا من الغزل الرفيعة والسميكة. كما تضم المرحلة مصنع "غزل ٤" على مساحة ٢٤,٦ ألف مترًا مربعًا بعدد نحو ٧٢ ألف مردن وبطاقة تصميمية يومية تبلغ ١٣ طنًا، إلى جانب مصنع "تحضيرات النسيج ١"، الذي يضم ٦٤٠ مردن لتدوير وإعادة تدوير كونات الغزل وتحضيرها لمرحلة النسيج بمتوسط إنتاج يبلغ ٢٦ طنًا شهريًا. وتعمل هذه المصانع وفق أحدث التكنولوجيات العالمية ونظم رقمية متطورة لمراقبة الأداء والجودة. ويتم توجيه غالبية الطاقة الإنتاجية لمصنعي غزل ١ و٤ للتصدير إلى الأسواق العالمية، وتشمل دولًا مثل الهند، باكستان، البرازيل، الولايات المتحدة، سويسرا، ألمانيا، إيطاليا، تركيا، بولندا، اليونان، الإمارات، والسعودية، وهو ما يعكس عودة المنتج المصري إلى مكانته المرموقة في الأسواق الخارجية.
وفي هذا السياق، أشار المهندس محمد شيمي إلى أن الوزارة منفتحة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لا سيما في مجال الإدارة والتشغيل، بما يسهم في تحقيق المستهدفات المرجوة من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج، ويضمن أفضل استغلال للأصول الضخمة وللاستثمارات التي تم ضخها في المصانع الجديدة. وأوضح أن هذه الشراكات ستسهم في رفع كفاءة التشغيل، وتحسين تنافسية المنتج المصري، وتعظيم العائد الاقتصادي من هذا التطوير الشامل، مشيرًا إلى أن الدولة تشجع على التكامل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.
وأكد الوزير أن إنجاز المرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج، الذي تتبناه وزارة قطاع الأعمال العام، وتنفذه الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس في ٧ شركات على مستوى الجمهورية، يعد خطوة حاسمة نحو استعادة ريادة مصر في مجال الغزل والنسيج، حيث يتم تصدير عالية انتاج مصانع المرحلة الأولى إلى الأسواق العالمية، مشيرًا إلى أن الدولة تسير بخطى ثابتة نحو تنفيذ جميع مراحل التطوير المستهدفة، بما يضمن بناء صناعة وطنية متكاملة وقادرة على المنافسة العالمية.
وشدّد الوزير خلال لقائه بقيادات الشركة القابضة للغزل والنسيج والرؤساء التنفيذيين للشركات التابعة، على أهمية الالتزام بأعلى معايير الجودة والإنتاجية وتعظيم الاستفادة من الإمكانات الحديثة، مؤكدًا أن الدولة المصرية بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي تولي أهمية خاصة لإحياء صناعة الغزل والنسيج باعتبارها إحدى الصناعات الوطنية التاريخية ذات القيمة المضافة العالية، مشيرًا إلى أن ما تحقق في شركة غزل المحلة هو نموذج يُحتذى به في تنفيذ رؤية الدولة لبناء صناعة حديثة قادرة على المنافسة، والإسهام بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الصناعية والاقتصادية المستدامة.

موعد انتهاء المرحلة الثانية من التطوير

وقال وزير قطاع الأعمال المصري محمد شيمي إنه يجري تنفيذ استراتيجية قومية لدعم الصناعة المحلية للغزل والنسيج في مصر ، وأضاف في تصريحات له أنه يتم حاليا العمل على المرحلة الثانية التي ستكتمل قبل نهاية العام الحالي، والتي تشكل ٤٠٪ من إنتاج الغزل في مصر.
وتشمل المرحلة الثانية من المشروع، الجاري الانتهاء منها، مجمع النسيج الجديد على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، ويضم ٥٥٢ نولًا بطاقة إنتاجية متوقعة تصل إلى ١٣٦ ألف متر و٣٧ طنًا من الأقمشة والبريات، كما يجري تنفيذ مجمع الصباغة على مساحة ٣٦,٨ ألف متر مربع ويضم ١٢٥ ماكينة تجهيزات بقدرة إنتاجية مماثلة. وتشمل المشروعات الجارية مصنع (غزل ٦) على مساحة ١٧,٧ ألف متر مربع بطاقة إنتاجية متوقعة تبلغ ١٤ طنًا يوميًا باستخدام نحو ٥٢ ألف مردن، بالإضافة إلى (تحضيرات النسيج ٢) على مساحة ٢١,٢ ألف متر مربع ويضم ٣٤ ماكينة بمتوسط إنتاج متوقع يبلغ ٥٠ طنًا. كما تتضمن المرحلة مصنع (غزل ٢) الجديد بشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، والذي تم الانتهاء منه بالكامل وبدأ التشغيل التجريبي على مساحة ٢٤ ألف متر مربع بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠ أطنان يوميًا ويضم ٤٧,٣ ألف مردن.
وأوضح أن الغزل والنسيج هو المشروع القومي في مصر، موضحا أنه تم دمج ٣٢ شركة غزل ونسيج في ٧ شركات بغرض تحقيق تحديث الأصول والقيام بالاستغلال الأمثل لها.
وأشار إلى أنه جاري التفاوض مع جهات عالمية للحصول على أعلى مستوى من الإدارة والتشغيل للأصول، بحيث تحقق للدولة العائد المأمول من هذه الاستثمارات الكبرى.
وتابع: "نحن منفتحون للعمل مع الشركات العالمية والقطاع الخاص المصري.. معاييرنا واضحة لكل جهة تريد العمل».
وأفاد بأن هناك شركات تابعة لقطاع الأعمال العام قد عادت للحياة مرة أخرى، مثل شركة النصر للسيارات والتي بدأت بالفعل بإنتاج الأتوبيسات، والشركة في سبيلها لإنتاج أول سيارة ركوب قريبا.
وأضاف شيمي، أن قطاع الأعمال بصدد التوجه للاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة، موضحا أن مصر تمتلك الريادة في إنتاج الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة.

تفاصيل الخطة

تتضمن خطة الدولة المصرية لتطوير وإعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج، عدة عناصر أساسية أبرزها : ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية لمصانع القطاع العام ، تجميع المصانع في مجمعات صناعية حديثة لرفع كفاءة التشغيل وخفض تكلفة الإنتاج ، إدخال تكنولوجيا حديثة في خطوط الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز ، الاهتمام بالتدريب البشري عبر إنشاء معاهد ومراكز تدريب متخصصة لتأهيل العمالة ، وزيادة الصادرات من منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية.
وتضم مصر شبكة واسعة من شركات ومصانع الغزل والنسيج موزعة على عدة محافظات، أبرزها شركات قطاع الأعمال العام وتضم : شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى – تعد أكبر مصنع للغزل والنسيج في الشرق الأوسط ، شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، شركة النصر للغزل والنسيج والصباغة بالمحلة الكبرى ، شركة الدلتا للغزل والنسيج – طنطا ، شركة شبين الكوم للغزل والنسيج – المنوفية ، شركة وجه قبلي للغزل والنسيج – سوهاج ، شركة الفيوم للغزل والنسيج ، شركة حلوان للغزل والنسيج ، شركة أسيوط للغزل والنسيج ، شركة الإسكندرية للغزل والنسيج (سبينالكس) ، شركة بولفارا للغزل والنسيج – الإسكندرية ، شركة النصر للملابس والمنسوجات (المحلة/ إكتوبر) – كابو ، وشركة الوادي للجينز والملابس الجاهزة.
كما أن هناك مصانع خاصة واستثمارية بارزة وتشمل : مجموعة النساجون الشرقيون ، مجموعة العربي للمنسوجات ، شركات بمدينة السادات الصناعية (غزل ونسيج وملابس جاهزة) ، مصانع بمدينة العاشر من رمضان الصناعية ، مصانع المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد ، مجمع الغزل والنسيج في مدينة السادات (أحدث مشروعات الدولة) ، شركات قطاع الأعمال
وتستهدف الحكومة تحويل مصر لمركز إقليمي لصناعة الغزل والنسيج، بالإضافة إلى دعم تصدير الملابس الجاهزة للأسواق الأوروبية بالاستفادة من اتفاقية الكويز، ورفع قيمة صادرات القطاع من ٣ مليارات دولار حاليًا إلى أكثر من ١٢ مليار دولار خلال سنوات قليلة.
وتؤكد خطة تطوير مصانع الغزل والنسيج في مصر أن الدولة تسير بخطى ثابتة نحو استعادة أمجاد "القطن المصري" وصناعة النسيج العالمية، في وقت يتزايد فيه الطلب على المنتجات عالية الجودة.
ومع اكتمال هذه الخطة، ستصبح مصر مجددًا قلعة صناعية عالمية، ليس فقط في الغزل والنسيج، بل في صناعة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
من جانبه أشاد المهندس أشرف بدوى ،خبير صناعة الغزل بنجاح زراعة الاقطان في محافظة جنوب سيناء ، وفي أرض صحراوية بكر وبمواصفات عالية منافسه بعد التعامل معه بالطرق العالية الحديثة ،ومراعاة التغير المناخي الذي أثر علي خواص القطن المصري ،وذلك بعد نجاح زراعته بجنوب سيناء وقبلها كان بشمال سيناء ، حيث لم تختلف خواص القطن المزروع في الصحراء عن المزروع في وجه بحري .
أضاف بدوى أنه تم زراعه أصناف سوبر جيزة ٨٦ وآخر سوبر جيزة ٩٤ وسوبر جيزة ٩٧ ، وهذا يعطي فرصة كبيره للتوسع العمراني وخلق فرص العمل بسيناء ارض الفيروز الحبيبة، خاصة في ظل انخفاض مساحه الأرض المزروعة بالأقطان الي ١٩٥ ألف فدان بدلا من ٣٠٠ الف فدان نظرا لزياده تكاليف القطن عن بقيه المحاصيل الأخرى.
وأشار لأهمية الدخول للأسواق العالمية ،والذي يتطلب تميز القطن المصري وحسب المواصفات العالمية المطلوبة من مبادرات أخرى عالمية يسير بها مركز بحوث القطن بخطوات ناجحة يستفيد منها المصدر للاقطان وفي نفس الوقت ، لابد من الاستعانه بها في المجمعات الصناعية الكبري للغزل لأنها تعطي ميزات عالميه منفرده يرحب بها كل الأسواق الأوربية والأمريكية مثل مبادرة Regenerated Agriculture، والتي تتسابق عليها الأسواق العالمية للغزل حيث ان القطن المنتج بعيد عن التلوث ومحافظ للمعايير العالمية من ناحيه استبعاد المواد الكيمائية والنيتروجينية لأسمده التربة الزراعية والاستعانة بدلا منها بنوعيه معينه من الحشرات تقضي علي كل أفات القطن وتقلل التلوث الكربوني والكيماوي والحفاظ علي نقاء وتلوث التربة الزراعية.
تابع اشرف بدوى إنه من المهم الاستفادة من تلك النوعية من الاقطان في مجمعات الغزل الحديثة، وخصوصا ان الاتحاد الأوربي شدد علي الالتزام بتلك المبادرات و معايير الاستدامة ،قائلا إنه ليس من المعقول ان يستفيد منها مصدرو الأقطان المصرية من القطاع الخاص فقط وبعيده تماما عن مجمعاتنا الجديدة وذلك قبل سنه ٢٠٣٠ .
وقال إن انتاج القطن العالمي يعادل ٢٥,٥ مليون طن ، لكل أنواع القطن طويل وقصير والقطن ويمثل الانتاج العالمي لقطن طويل التيلة فقط ٣٦٥ الف طن اي يمثل ١,٤٥٪ من الانتاج العالمي ويمثل احتياجات العالمية من الأقطان وكذلك الملابس ، وتستورد مصر سنويا ١,١ مليون باله قطن قصير ومتوسط التيلة اي ٢٣٥ الف طن قطن من الخارج ، وبالتالي من المهم التوسع في زراعة القطن القصير مثلما حدث بشرق العوينات وهو يمثل ٩٨,٥٪ من احتياجات الأسواق المحلية والعالمية

اسامة السيد

باستثمارات ٧٠ مليون دولار..
توقيع عقد مشروع بين السويدي للتنمية الصناعية وشركة "شين مين للزجاج" لإنشاء مصنع متكامل داخل "سخنة ٣٦٠"

شهد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مراسم توقيع عقد بين شركة السويدي للتنمية الصناعية، إحدى شركات السويدي إليكتريك، وشركة شين مين للزجاج إيجيبت المحدودة- Xinmin Glass Egypt Co., Ltd (تحت التأسيس)، لتخصيص أرض صناعية لإقامة مصنع جديد لإنتاج الأواني الزجاجية ومنتجات البايركس وأدوات المائدة الزجاجية داخل مدينة "سخنة ٣٦٠"، المدينة الصناعية المتكاملة التي تطورها شركة السويدي للتنمية الصناعية ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
وتمتد المنشأة الجديدة على مساحة تتجاوز ١٦٣ ألف متر مربع، بإجمالي استثمارات تزيد على ٣٠ مليون دولار خلال المرحلة الأولى، لتصل إلى أكثر من ٧٠ مليون دولار مع الانتهاء من المراحل الثلاث للمشروع، ومن المتوقع أن توفر أكثر من ١,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و٣,٠٠٠ فرصة غير مباشرة، بطاقة إنتاجية تصل إلى أكثر من ٥١٦ مليون قطعة سنويًا، وقد وقّع العقد من جانب شركة السويدي للتنمية الصناعية المهندس محمد القماح، الرئيس التنفيذي للشركة، ومن جانب المستثمر الصيني ممثل الشركة تشاو شين مين Zhao Xinmin، وذلك بحضور عدد من قيادات الهيئة والمطور الصناعي والشركة.
وخلال مراسم التوقيع، أعرب وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عن حرص الهيئة على استمرار تقديم كل أشكال الدعم للمستثمرين بما يضمن سرعة التنفيذ وبدء التشغيل الفعلي للمشروعات في أقرب وقت، لافتًا إلى أن الهيئة تمضي قدما في تطوير بيئة الأعمال من خلال التوسع في التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات عبر منظومة الشباك الواحد وتقديم خدمات مميكنة تسهّل على المستثمرين إنهاء معاملاتهم.
وأضاف وليد جمال الدين أن قطاع الصناعات الزجاجية يُعد من القطاعات الواعدة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، لما يمتلكه من فرص كبيرة في تعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية، بما يُعزز من قدرات مصر التنافسية في التصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، مشيرًا إلى أن المنطقة الاقتصادية تعمل على توسيع قاعدة الصناعات التحويلية داخل مناطقها الصناعية المختلفة، بما يشمل الصناعات الهندسية والكيماوية والغذائية ومواد البناء، إلى جانب الصناعات الزجاجية التي تمثل قيمة مضافة للصناعات المصرية الموجهة للتصدير، وأوضح أن الهيئة تضع على رأس أولوياتها التكامل الصناعي بين الشركات المحلية والعالمية بما يسهم في رفع معدلات الإنتاج وتوطين سلاسل الإمداد داخل المنطقة.
وفي هذا السياق، أكد محمد القماح، الرئيس التنفيذي لشركة السويدي للتنمية الصناعية، أن هذا العقد يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في المناخ الاستثماري في مصر، وفي جودة البنية التحتية والخدمات المتكاملة التي توفرها الشركة عبر مدنها الصناعية، مضيفًا أن الشركة لا تكتفي بتخصيص الأراضي فحسب، بل تستثمر باستمرار في تطوير بنية تحتية متكاملة وخدمات ذكية تجعل مدنها أكثر جاذبية واستدامة وكفاءة، كما ترافق شركاءها في جميع مراحل استثماراتهم، وتعمل على تهيئة بيئة أعمال مثالية تُسهم في استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرية.
الجدير بالذكر أن مدينة "سخنة ٣٦٠"، التي تطورها شركة السويدي للتنمية الصناعية، تمتد على مساحة ١٠ ملايين متر مربع بمنطقة السخنة الصناعية داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتتميز "سخنة ٣٦٠" بموقعها الاستراتيجي وقربها من الموانئ والمحاور اللوجستية الكبرى، لتكون بوابة رئيسية للتصنيع والتصدير للأسواق العالمية، كما تتمتع المدينة بالحوافز الاستثمارية التي تقدمها المنطقة الاقتصادية.

رضوى عبدالله

مصر والجزائر تبحثان استعدادات اللجنة العليا المشتركة ومنتدى الأعمال

استقبلت رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، محمد سفيان براح، سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين، ومناقشة استعدادات انعقاد الدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة المصرية الجزائرية المقرر عقدها خلال شهر نوفمبر الجاري، إلى جانب التحضير لانعقاد منتدى الأعمال المشترك للقطاع الخاص من البلدين.
في بداية اللقاء، رحبت الوزيرة بالسفير الجزائري، وهنأته على توليه مهامه الجديدة في القاهرة، مؤكدة عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بين مصر والجزائر، وما تشهده من اهتمام ودعم مستمر من القيادتين السياسيتين في البلدين، بهدف تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية لتحقيق شراكة استراتيجية شاملة، وتفعيل أطر التعاون من خلال اللجنة العليا المشتركة.
من جانبه، أعرب السفير الجزائري عن تقديره للعلاقات المتميزة التي تجمع البلدين، مشيرًا إلى الحرص المشترك على تعزيزها في مختلف المجالات. كما قدم التهنئة للقيادة والحكومة المصرية على افتتاح المتحف المصري الكبير، واصفًا إياه بأنه إنجاز حضاري يعكس الرؤية الطموحة للرئيس عبد الفتاح السيسي في دفع جهود التنمية، ومؤكدًا أن المتحف يعد فخرًا للعالم العربي، معربًا عن تطلع الوفد الجزائري لزيارته خلال فعاليات اللجنة المشتركة.
وتناول اللقاء بحث الترتيبات المتعلقة بانعقاد الدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة، والبناء على ما تحقق من نتائج إيجابية خلال الدورة الثامنة التي استضافتها الجزائر عام ٢٠٢٢، والتي شهدت توقيع عدد من مذكرات التفاهم ووثائق التعاون في مجالات تنموية متعددة.
وأكدت المشاط خلال اللقاء أهمية المتابعة المستمرة لتفعيل تلك الاتفاقات وتحويلها إلى مشروعات تنفيذية تعود بالنفع على الجانبين، مشددة على حرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على التنسيق الوثيق مع الجانب الجزائري على المستويين الفني والوزاري لضمان نجاح أعمال اللجنة وتعزيز التعاون بين البلدين.
وأوضحت الوزيرة أن الوزارة تُشرف على نحو ٥٥ لجنة مشتركة على المستويين الوزاري والعالي مع الدول الشقيقة والصديقة، ما يسهم في دعم أطر التعاون الثنائي وفتح آفاق جديدة للشراكات الاقتصادية، لاسيما في المجالات التي تخدم مصالح البلدين.
كما ناقش الجانبان التحضيرات الجارية لانعقاد منتدى الأعمال المصري الجزائري المزمع عقده على هامش اجتماعات اللجنة المشتركة، مؤكدين أهمية المنتدى في تعزيز التعاون بين القطاعين الخاصين، وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة، وفتح المجال أمام شراكات جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

سيد الجارحي

افتتاح مصنع المنصور لفلاتر المركبات بمدينة العاشر من رمضان باستثمارات نصف مليار جنيه

افتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مصنع "المنصور لتصنيع فلاتر المركبات والفلاتر الصناعية" بمدينة العاشر من رمضان، باستثمارات تتجاوز نصف مليار جنيه مصري (نحو ١١ مليون دولار)، وطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥ مليون فلتر سنويًا، في خطوة جديدة نحو توطين صناعة السيارات والصناعات المغذية لها في السوق المصرية.
جاء ذلك بحضور الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير النقل والصناعة، والمهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس حازم الأشموني محافظ الشرقية، وياسر صبحي، نائب وزير المالية للسياسات المالية، ومحمد منصور، رئيس مجلس إدارة مجموعة منصور للسيارات، وانكوش أرورا الرئيس التنفيذي للمجموعة، وعدد من قيادات الشركة ورجال الصناعة.
وفي كلمته خلال الافتتاح، أعرب رئيس الوزراء عن سعادته بافتتاح المصنع الجديد، مؤكدًا أن المشروع يعكس حرص الحكومة، بتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي، على دعم الصناعة الوطنية، خاصة في قطاع السيارات ووسائل النقل باعتباره أحد القطاعات الواعدة التي تستهدف الدولة تعميق إنتاجها المحلي وتقليل الواردات منها.
وأوضح مدبولي أن الحكومة عملت على تهيئة المناخ الاستثماري وتوفير البنية التحتية اللازمة للصناعة، مما شجع الشركات الوطنية والعالمية على ضخ استثمارات جديدة في السوق المصرية.
وأشار إلى أن مصر بدأت تحصد ثمار هذه الجهود من خلال توسع الشركات في إنشاء مصانع جديدة للسيارات ومكوناتها، في إطار خطة التحول إلى مركز إقليمي لصناعة السيارات.
وأضاف رئيس الوزراء أن صناعة السيارات أصبحت من أولويات الدولة المصرية، حيث تشهد البلاد حاليًا توسعًا في إنشاء مصانع ليس فقط للسيارات، ولكن أيضًا لوسائل النقل الجماعي مثل الأتوبيسات والقطارات ومترو الأنفاق، مؤكدًا أن هذه الصناعة تقوم على سلاسل قيمة متكاملة تشمل مصانع مغذية لإنتاج المكونات وقطع الغيار.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة تطلق الدبلومة المهنية المتقدمة لريادة الأعمال في صناعة مستحضرات التجميل

أطلقت الجامعة الأمريكية بالقاهرة دبلومة مهنية متقدمة لريادة الأعمال في مجال مستحضرات التجميل، بالتعاون مع الشركة المصرية لمستحضرات التجميل. توفر الدبلومة الجديدة الفرصة للمتخصصين الحاصلين على الدبلومة المهنية لريادة الأعمال في مجال تركيب مستحضرات التجميل (COZM)- والتي تم إطلاقها في عام ٢٠٢٣ بالتعاون مع هيئة الدواء المصرية- لتلقي تدريب تقني متقدم واكتساب مهارات إدارة وتطوير أعمال المشروعات المتخصصة في صناعة مستحضرات التجميل. ومن المقرر البدء في تقديم الدبلومة من خلال مركز الخدمات الهندسية والعلمية بالجامعة اعتبارًا من عام ٢٠٢٦.
صرّح الدكتور وائل ممدوح، أستاذ تكنولوجيا النانو بقسم الكيمياء بالجامعة، أن صناعة مستحضرات التجميل مزدهرة في مصر وأن الدبلومة المهنية المتقدمة لريادة الأعمال في مجال مستحضرات التجميل تهدف لتعليم قادة المستقبل في هذه الصناعة العلوم اللازمة لتقديم منتجات مبتكرة وآمنة وموثوق بها. وأضاف: تسعى الجامعة لتأهيل رواد الأعمال الجدد في هذا السوق عبر إمدادهم بالمعرفة التقنية والتجارية، وتمكينهم من امتلاك الأدوات اللازمة للوصول إلى النجاح.
وأشار ممدوح إلى أنه بنهاية البرنامج، سيتخرج الطلاب كرواد أعمال ذوي خبرة، لديهم منظور فريد من نوعه، كما أكد أن المشاركين سيستمروا في تلقي الدعم من خلال التوجيه والإرشاد المستمر، مما يضمن «عدم ترك أي شخص بمفرده.
تأتي الدبلومة المتقدمة الجديدة استكمالا لهيكل الدبلومة المهنية القائمة والتي تم تطويرها بالتعاون بين الجامعة وهيئة الدواء المصرية حيث يتم من خلالها تدريس أساسيات صناعة مستحضرات التجميل عبر ثلاث وحدات دراسية: الأسس العلمية، ومهارات العمل، والإجراءات التنظيمية. ستحافظ الدبلومة المتقدمة على هذا الهيكل المكون من ثلاث وحدات ولكنها ستقدم المزيد من الفرص العملية من خلال مختبرات الكيمياء التفاعلية وإتاحة المجال للمشاركة لتولي قيادة تصميم المنتجات. ستركز الوحدة الدراسية الخاصة بالعلوم على العمل في المختبرات، بينما تركز وحدة دراسة الأعمال على تطوير المشروعات الفردية.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

و سط صراع غير مسبوق من الحكومات والمؤسسات لتخزين الثروة بعيداً عن الدولار

العالم يتمرد علي "فقونة" الدولار ..و تحركات تاريخية لـ« فك الدولرة» بعد قرن من الهيمنة شبه المطلقة

الدولار الأمريكي مهدد بفقد ٤٠% من قيمته و توقعات بتحول تدفقات رؤوس الأموال بعيدًا عن الأصول الأمريكية

جزء كبير من الهيمنة الأمريكية على العالم يعود الفضل بـه إلى هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي ، لكن هذه الهيمنة بدأت في التراجع الملحوظ في الفترة الأخيرة تحت ضربات يقودها "حرافيش " علي العملات ضد "فقونة " الأخضر ، حيث شهدت العملة الأمريكية تراجعًا حادًا وغير مسبوق خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥، وسجل الدولار أسوأ أداء نصف سنوي له؛ فقد انخفض مؤشر الدولار الأمريكي بنحو ١٠,٨٪ منذ بداية العام، وهو تراجع لافت يقترب من الانخفاض الذي بلغه في النصف الأول من عام ١٩٧٣ والذي بلغ ١٤,٨٪ ، هذا التدهور في قيمة الدولار لا يُعد مجرد تقلب عابر في سوق العملات، بل هو انعكاس لتحديات عميقة تعصف بالاقتصاد العالمي.

وبحسب الخبراء فإن هذا الانزلاق في قيمة الدولار قد يعيد للأذهان مفهوم "حرب العملات"، حيث تسعى الدول إلى التنافس على قيمة عملاتها لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب الشركاء التجاريين في سياسات تُعرف بـ"إفقار الجار"، لتثور التساؤلات عما إذا كانت هذه التطورات تشير إلى مرحلة جديدة في صراع القوى الاقتصادية العالمية، حيث يُصبح سعر الصرف ساحة معركة رئيسية؟ وما هي التداعيات المحتملة لهذا التراجع على هيمنة الدولار ومستقبل النظام المالي العالمي؟

الأسبوع الماضي ..شهدت فعاليات الدورة الثانية من «منتدى القاهرة»، الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مناقشات موسعة حول مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل تزايد الاضطرابات العالمية و الصراعات الجيوسياسية، وتدهور الأحوال المناخية، إلى جانب قضية مستقبل النظام متعدد الأطراف.

دعوة مصرية لنظام عالمي عادل

ففي كلمته أكد الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل على إصرار مصر على أن تكون جزءًا أصيلا في صياغة مستقبل أكثر استقرارًا وإنصافًا للعالم بأسره.

وأعرب الوزير عن سعادته بالمشاركة للمرة الثانية على التوالي في المنتدى والذي بات منصة مهمة تجمع نخبة من العقول والخبرات لمناقشة أكثر قضايا العصر إلحاحًا وهي قضية سبل مواجهة العالم الذي يتغير بوتيرة غير مسبوقة، لافتا إلى أن المنتدى في نسخته الحالية يكتسب أهمية خاصة إذ يناقش بعمق مستقبل سلاسل الإمداد والتجارة العالمية، وإعادة تشكيل الممرات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ودور مصر المحوري في هذه المنظومة الدولية المتغيرة، في وقت تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تعيد رسم خريطة العالم، وهذه الموضوعات ليست بعيدة عن الواقع الحالي، بل تأتي في صميم المشهد العالمي الذي تتسارع فيه الأزمات أكثر مما تُطرح الحلول، وتتشابك فيه الملفات الاقتصادية والسياسية والبيئية والتكنولوجية في مشهد معقد لا يخضع لقواعد الماضي.

وأكد الوزير أن العالم يعيش الآن عصر "الاضطراب العالمي"، ليس بمعناه السياسي فقط بل بمعناه الشامل: اضطراب في منظومات التجارة والطاقة، في قواعد التكنولوجيا والمعرفة، في سلاسل الإمداد، وحتى في مفهوم التنمية ذاته، إذ أثبتت عام ٢٠٢٥ أن التحديات أصبحت عالية الطابع، محلية الأثر، لا تفرّق بين اقتصاد متقدم أو نام، وأن المستقبل لن يكون لمن يملك الموارد فحسب، بل لمن يملك القدرة على التكيّف، والرؤية، والمرونة، ووسط هذا المشهد المتقلب، اختارت مصر أن تواجه الاضطراب بالاستقرار، وأن تُعالج القلق العالمي بالعمل والإنتاج، وأن تجعل من التنمية وسيلةً لتعزيز السلم والاستقلال، لا أداةً للتنافس والصراع.

الذهب كبديل

خلال جلسة ساخنة عما يحدث في أسواق المال بعد مجيء ترامب، تسامل المحلل المالي ومدير الجلسة عمر الشنيطي عن تأثير التقلبات الاقتصادية وحالة عدم اليقين التي تسود الأسواق على الارتفاعات الجنونية لأسعار الذهب عالميا وارتباط ذلك بانخفاض قيمة العملة الامريكية، فرد وائل زيادة، خبير المال والأسواق، أنه رغم التوقعات المتفائلة ليعض المؤسسات بأن يصل سعر الذهب إلى ٦ آلاف دولار بحلول عام ٢٠٢٦، إلا أن هذا التقرير مبالغ فيه، موضحا: «في رأيي، الذهب اليوم مبالغ في شرائه، أفهم تمامًا القوى الهيكلية التي دفعت الأسعار إلى هذا المستوى، مثل الحرب التجارية وحالة عدم اليقين العالمي، لكن يجب ألا ننفل أن الأسواق اعتادت بالفعل على عدم اليقين، وهو ما يفسر تراجع قراءات مؤشر التقلبات (VIX) رغم استمرار المخاطر».

وأضاف زيادة في الندوة التي انتقدت ضمن فاعليات كايرو فورم، الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن جزءًا كبيرًا من الارتفاع الحالي في أسعار الذهب جاء نتيجة عمليات شراء هيكلية ومضاربات مفرطة تزامنت مع قيام البنوك المركزية بزيادة احتياطاتها من الذهب، ما دفع الأسعار للصعود بشكل غير متوازن. وتابع قائلا: «عندما نعود إلى الأساسيات، نرى أن ما يسمى بدعم الذهب أي الكتلة النقدية (M2) عالميا مقارنة بالاحتياطيات تحت الأرض وفوق الأرض يعطينا مؤشرا واضحا على القيمة الحقيقية للذهب»، مضيفا أن الأرقام تشير إلى أن أسعار الذهب بالسيولة النقدية المتاحة عالميا مبالغ في شرائه إلى حد كبير، وهو ما يعني أنه سيواجه مقاومة قوية عند هذه المستويات، لست مقتنعا أن الطريق إلى ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ دولار للأوقية لن يكون سهلاً بهذا الشكل.»

وقال كريم صوابيني، شريك ومدير محفظة مون كابيتال: «لا أتفق معك في الواقع، يوجد عاملين أساسيين يجعلاني متفائل جداً بالذهب على المدى الطويل فإن الذهب لم يعد يُستخدم فقط كأداة تحوط ضد تراجع قيمة العملات الورقية، بل أصبح جزءاً من تحول هيكلي في النظام التجاري العالمي، وأضاف: «نرى اليوم المزيد من التجارة تتجه بعيداً عن الدولار بما يسمى» اللادولرة«كما يحدث في آسيا ومجموعة بريكس»، مشيراً إلى أن شركة BHP، وهي من أكبر منتجي السلع في العالم، بدأت مؤخراً بيع خام الحديد بالعملة غير الدولار.

وأضاف موضحا: «إذا نظرنا إلى حجم التجارة في السلع، فهو يزيد بأكثر من عشرين مرة على حجم سوق الذهب، لذا فإن التحول التدريجي عن الدولار يتطلب آلية موثوقة تدعمها جميع الأطراف، والذهب هو الخيار الطبيعي لذلك».

واتفق معه الخبير إيهيزوجي بينيتي، الرئيس التنفيذي لشركة ريزيرف تكنولوجيز قائلاً: «أوافق أنني على المدى الطويل متفائل أيضاً بالذهب، فالقيمة النفعية للذهب تتغير تدريجياً، ليصبح ليس فقط أصلاً تخزيني بل أيضاً وسيلة محتملة للتجارة والدفع، مضيفا أن التطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة ستسهم في تغيير شكل النظام التجاري العالمي، قائلاً: «مع إدخال أدوات الدفع الذكية والأسواق المالية الرقمية، سيكون الذهب جزءاً قيماً للغاية من هذا النظام الجديد ستنعكس ذلك على أسعاره.

من جانبه قال الدكتور فاروق سوسة، رئيس قسم أبحاث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجولدمان ساكس، أن النظرة التقليدية إلى الذهب باعتباره أداة للتحوط أو ملاذاً آمناً لم تعد هي المحرك الأساسي لارتفاعه في الوقت الحالي، موضحاً أن ما يقود السوق فعلياً هو قصة «فك الدولرة»، هناك رغبة من الحكومات والمؤسسات في إيجاد وسائل لتخزين الثروة بعيداً عن الدولار، والذهب هو المستفيد الرئيسي من هذا الاتجاه.

الصراع المتصاعد و دور جديد لدول الجنوب

من التقارير التي رصدت دور الصراع الجديد ، كان تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء الذي أصدر تقريرًا جديدًا بعنوان «النظام العالمي الجديد ودور دول الجنوب العالمي في إعادة تشكيله» تناول من خلاله التحولات البنيوية في النظام الدولي، كما استعرض أدوار دول الجنوب في صياغة معادلات القوة، من خلال تحليل التكتلات الصاعدة، ومظاهر التغير الاقتصادي، وتحديات التنمية المستدامة، كما تناول آفاق المستقبل أمام هذه الدول في بناء نظام عالمي أكثر توازنًا وشمولا.

حيث أشار التقرير إلى أن النظام الدولي يشهد تحولًا جذريًا، بعد عقود من الهيمنة الغربية، حيث يبرز عالم متعدد الأقطاب (Multipolar World) تتوزع فيه القوة بشكل أكثر توازنًا بين مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، ويقع الجنوب العالمي في قلب هذا التحول.

ويشير مصطلح الجنوب العالمي كأداة تحليلية لفهم التفاوتات في النظام الدولي، وتحديد مواقع الدول التي تواجه تحديات تنموية واقتصادية، حيث أوضح المركز أن المصطلح -الجنوب العالمي- لا يشير إلى موقع جغرافي، بل هو مفهوم سياسي واقتصادي يُستخدم لوصف مجموعة من الدول التي تقع غالبا في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتشترك في تاريخ استعماري وتعاني من تهميش اقتصادي نسبي.

أشار التقرير إلى تباين تعريفات الجنوب العالمي وفقًا لعدد من المنظورات أبرزها الاقتصادي حيث يشير هذا التعريف إلى أن الجنوب العالمي هو الدول النامية التي تشترك في خصائص اقتصادية معينة، مثل: انخفاض مستويات الدخل ومحدودية التصنيع، ومن هذا المنظور، فإن تاريخ الجنوب العالمي هو في الأساس تاريخ دول العالم الأكثر فقرًا.

وبشأن الجغرافيا السياسية، يسعى هذا المنظور إلى ترسيخ الجنوب العالمي في الجغرافيا، مما يوفر ترسيمًا مكانيًا واضحًا، بأن دول الجنوب هي الدول التي تقع في نصف الكرة الجنوبي من الكرة الأرضية، غير أن هذا المنظور تعرض لنقد شديد، فإذا كان الجنوب العالمي يشير بدقة إلى البلدان في نصف الكرة الجنوبي، فإنه سيستبعد اهم دولتين مؤثرتين في الجنوب العالمي وهما: الهند والصين، وكلتاهما تقع شمال خط الاستواء.

أما المنظور السياسي فيربط بمشاريع وتحالفات سياسية ودبلوماسية محددة، ترتبط ارتباطا وثيقًا بتفسيرات مختلفة لإنهاء الاستعمار، وفي هذا السياق، يعتبر الجنوب العالمي استمرارًا للمبادرات مثل «حركة عدم الانحياز» و«مجموعة الـ ٧٧ (G٧٧) التي تأسست في عام ١٩٦٤ كمنصة للعمل المشترك بين ما كان يُطلق عليه آنذاك الدول النامية» أو «العالم الثالث»، وكذلك يستخدم المصطلح في خطابات وإعلانات البريكس.

والمنظور الدولي، وهو لا ينظر إلى الجنوب العالمي في المقام الأول باعتباره تسمية جغرافية أو تحالفًا جيو سياسيًا، بل كمجموعة من المواقع المتنوعة التي تبرز فيها قوى التحول والتحرر، بناءً على ذلك، يشير إلى التطلعات الجماعية لتغيير النظام الدولي السائد الذي يقوده الشمال العالمي).

والهوية المشتركة تصور الجنوب العالمي باعتباره «سردا يسعى إلى خلق هوية مشتركة وأجندة مشتركة قائمة على المصالح المشتركة بين دول ما بعد الاستعمار التي تجد نفسها محرومة في نظام عالمي تقوده القوى الغربية.

أوضح التقرير أن العالم شهد في السنوات الأخيرة تحولات تنذر بتبلور نظام عالمي جديد، يقوم على التعددية القطبية وتراجع المركزية الغربية.

ومن أبرز ملامح هذا التحول صعود قوى دولية وإقليمية جديدة تُحدث تغييرات مهمة في ميزان القوى وتنامي دور الجنوب العالمي وتصاعد الدعوات لإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية وبروز مؤسسات موازية مثل بنك التنمية الجديد التابع لتكتل بريكس وتحولات نوعية في بنية الاقتصاد العالمي بفعل الأزمات المتلاحقة والابتكارات التكنولوجية والضغوط البيئية والتي من أبرزها: التضخم واضطراب سلاسل الإمداد، وانتشار العملات الرقمية والتحولات في النظام النقدي، بالإضافة إلى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي أصبح مكونا رئيسيا في الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية وعنصرًا جوهريًا في إعادة تعريف مقومات القوة الاقتصادية وما صاحبه من ازدهار غير مسبوق في مصادر الطاقة المتجددة.

واستعرض مركز المعلومات أبرز التحالفات والتكتلات الفاعلة لدول الجنوب العالمي والتي من أبرزها التكتلات الدولية وتشمل: مجموعة البريكس، ومجموعة الـ٧٧ والصين (G٧٧ + China)، وحركة عدم الانحياز.

والتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتشمل: مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية «ميركوسور»، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وتكتلات إفريقية وأقاليم الجنوب الأخرى: الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»، وتجمع دول شرق إفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «الكوميسا».

كما تناول التقرير أبرز التحديات التي تواجه دول الجنوب والتي تشمل: الفقر وعدم المساواة، تحديات الأمن الغذائي، تحديات التنمية المستدامة، أزمة الديون، التغير المناخي، تأثير الأوبئة، التوترات الجيوسياسية، التفاوت الاقتصادي، التهديدات الأمنية.

وتشهد دول الجنوب العالمي تحولًا جوهريًا في دورها المستقبلي على الساحة الدولية، لا سيما في ظل تغير النظام العالمي، فضلا عن بروز أهمية التقنيات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي، وفيما يلي أبرز الملامح المستقبلية لدور دول الجنوب وهي تنامي النفوذ الاقتصادي والسياسي: تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيكون هناك ثلاثة من أكبر أربعة اقتصادات (والتي يُرجح أن يأتي ترتيبها كالتالي: الصين، الهند، الولايات المتحدة، إندونيسيا) في الجنوب العالمي، كما تشير التقديرات إلى أن الجنوب العالمي سوف يستمر في مساهمته بشكل متزايد في صياغة السياسات والأجندات العالمية، مطالبًا بمزيد من الاعتراف والتمثيل في المحافل الدولية.

واستمرار التأثر بتغير المناخ: برغم ضعف مساهمة دول الجنوب في الانبعاثات الحرارية، فإنها من أكثر الدول تأثرًا بالتداعيات السلبية للتغيرات المناخية، لا سيما مع تزايد الظواهر المناخية القاسية مثل الجفاف الفيضانات، وارتفاع مستويات البحار.

وتشكيل الحوكمة العالمية: تشارك دول الجنوب العالمي بنشاط في مناقشات مستقبل الحوكمة العالمية، سعيًا لضمان تمثيل مصالحها وأولوياتها في المؤسسات والاتفاقيات العالمية. كما تتطلع هذه الدول إلى الحصول على تمثيل أكبر وتوزيع أكثر عدالة للسلطة داخل هذه المؤسسات لتعزيز صوت الجنوب العالمي.

وبناء نظام عالمي موسع: تشير الاتجاهات الراهنة إلى أن تحالفات دول الجنوب العالمي تسير نحو مزيد من التماسك والتوسع في ظل شعورها المتزايد بالتهميش داخل النظام الدولي الحالي. فنجاح تكتلات مثل تجمع البريكس ومنظمة شنغهاي، وسعيها لإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيز التبادل بالعملات المحلية، يعكس طموح هذه الدول في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب ينهي هيمنة الغرب. مع توقعات بأن تشهد السنوات المقبلة توسعًا في عضوية هذه التكتلات، واستحداث آليات جديدة للتكامل الاقتصادي والتمويل المستقل.

والنمو والابتكار في الذكاء الاصطناعي: تتبنى العديد من دول الجنوب العالمي حاليًا نهجًا حكوميًا ومجتمعي منفتح تجاه التكنولوجيا. دول جنوب شرق آسيا أصبحت تشهد طفرة في الذكاء الاصطناعي، مدعومة ببنية تحتية رقمية متطورة واستثمارات كبيرة، مثل: سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا.

مصر تدعو إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وتوازنًا قائم على نقل التكنولوجيا لا احتكارها وتمويل التنمية لا تقييدها

توقعات بدور تاريخي لدول الجنوب في صياغة معادلات القوة من خلال تحليل التكتلات الصاعدة

توقعات بفقد الدولار لقيمته

في سياق ذات صلة ، رفع بنك "أر بي سي كابيتال ماركتس" الكندي راية التحذير، ويقول إن الدولار الأمريكي مهدد بموجة هبوط حاد قد تصل إلى ٤٠٪ خلال السنوات المقبلة، في دورة قد تذكر بانفجار فقاعة الإنترنت مطلع الألفية الجديدة، بحسب بلومبرج.

التحليل -الذي صدر عن أحد أقدم بيوت الاستثمار الكندية وأكثرها تأثيراً في وول ستريت- يرى أن العوامل التي دفعت الدولار للصعود خلال العقد الماضي، هي نفسها التي ستتحول إلى رياح معاكسة مع تغير خريطة تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وتبدل أولويات المستثمرين الدوليين.

يشرح التقرير الصادر عن البنك الكندي أنّ قوة الدولار في السنوات الماضية ارتبطت بثلاثة عناصر: تمثلت في التدفقات الضخمة من المستثمرين العاليين إلى الأصول الأمريكية عالية العائد، والأداء القياسي لسوق الأسهم الأمريكية بقيادة شركات التكنولوجيا الكبرى، بالإضافة إلى الاستقرار النسبي للاقتصاد الأمريكي مقارنة بالأسواق الأخرى.

التحول عن الأصول الأمريكية

يقول ريتشارد كوتشنيوس، كبير محللي العملات في البنك، إن النظام المالي العالمي "يشهد إعادة توضيع هيكلية في تدفقات رأس المال"، مشيراً إلى أن التركيز المفرط للأموال في الأصول الأمريكية لم يعد مستداماً، ويضيف: "أي تحول ملموس في الأداء النسبي للأسواق أو في اتجاهات الطلب العالمي سيترك أثراً عميقاً على أسعار الصرف".

ويرى كوتشنيوس أن السيناريو المرجح هو خروج تدريجي لرؤوس الأموال من السوق الأمريكية، كما حدث بعد انفجار فقاعة الإنترنت عام ٢٠٠٠، وهو ما قد يدفع الدولار إلى هبوط تدريجي يتجاوز ٣٠ إلى ٤٠٪ خلال الدورة المقبلة، وهي نسبة تماثل ما حدث بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ حين فقدت العملة الأمريكية جزءاً كبيراً من قيمتها أمام العملات الرئيسية.

تحاكي المخاوف الحالية تلك التي سادت مطلع القرن حين كان الاقتصاد الأمريكي يعيش فقاعة "ناسداك" الشهيرة، فكما تراجعت الأسهم حينذاك بعد موجة تقييمات مفرطة، قد يواجه الدولار الآن تراجعاً مماثلاً نتيجة تشبّع المستثمرين من الأصول الأمريكية.

ويشير تقرير "أر بي سي" إلى أن الدورة الحالية تظهر مؤشرات متشابهة: صعود سريع، وتدفقات مركزة، وتقييمات مرتفعة، تليها عادة مرحلة تصحيح ممتدة تترافق مع ضعف في العملة.. من أبرز التحولات التي يراها البنك أنّ مراكز الملاذات الآمنة التقليدية لم تعد ثابتة كما في الماضي، فبينما كان المستثمرون يلجؤون إلى الدولار في أوقات الأزمات أصبح بعضهم اليوم يفضل الذهب أو الين الياباني أو حتى العملات الرقمية المستقرة كبدائل لتخزين القيمة. ويقول كوتشينوس إن هذه التغيرات قد تُضعف "احتكار الدولار لدور الملاذ الآمن"، خاصة إذا ترافق ذلك مع سياسات مالية توسعية في واشنطن تقلص من جاذبية العائد الحقيقي على الأصول الأمريكية.

قلق المستثمرين

رغم التشابه مع فقاعة الإنترنت، يلفت البنك إلى فروق جوهرية بين الحقبتين، فاليوم أصبحت الأسواق أكثر تشابكاً بفضل التكنولوجيا المالية والاستثمارات البديلة، كما أن حجم الأصول غير السائلة ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة، تشمل الأسهم الخاصة والعقارات وصناديق التحوط، وهذه الفئات، وفق "أر بي سي"، قد تزيد من حدة التقلبات في حال تراجعت السيولة، لأن بيعها عند الأزمات أصعب من بيع الأصول التقليدية.

ويضيف كوتشينوس: "الدرس من عام ٢٠٠٠ واضح، لكن البيئة اليوم أكثر تعقيداً، ولدينا مزيج من التحولات التكنولوجية والتوترات الجيوسياسية وتجارب السياسة النقدية غير التقليدية، وكلها تستدعي نماذج استثمار جديدة لا تشبه الماضي".

إلى جانب العوامل الاقتصادية، يشير التقرير إلى أنّ الاضطرابات السياسية في واشنطن تمثل مصدر قلق إضافي للمستثمرين، فالتقلبات في توجهات الإدارة الأمريكية -لا سيما في عهد الرئيس دونالد ترامب- تُضيف عنصر عدم يقين إلى السياسات المالية والتجارية، وبحسب محللين في "أر بي سي"، فإن استمرار الحمائية التجارية والتقلب في الرسوم الجمركية قد يسرّع من تحول رؤوس الأموال نحو أسواق أخرى، لا سيما في آسيا وأوروبا.. يرى التقرير أن أحد أهم أسباب بقاء الدولار قويا حتى الآن هو الارتفاع التاريخي في أسواق الأسهم الأمريكية، التي جذبت سيولة ضخمة من المستثمرين حول العالم، لكن هذا الارتباط بين الدولار وارتفاع الأسهم قد يتحول إلى فخ مزدوج إذا بدأت الأسهم نفسها في التصحيح، لأن تراجعها سيُطلق موجة بيع مزدوجة تطال الأصول المقوّمة بالدولار. ويحذر كوتشينوس من أنّ الأسواق "تُعيش حالة إنكار جزئي"، إذ يراهن المستثمرون على استمرار السيولة بينما تتراجع الأساسيات.

دور الاحتياطيات في ضعف الدولار

أحد التحولات البنيوية التي تضعف الدولار تدريجياً هو اتجاه البنوك المركزية إلى تنويع احتياطاتها؛ فوفق بيانات صندوق النقد الدولي، انخفضت حصة الدولار في الاحتياطيات العالمية من ٧٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٨٪ حالياً، لصالح اليورو والين الصيني والذهب، وهذه النسبة -رغم أنها لا تزال تمنح الدولار الهيمنة- إلا أنها تظهر مساراً تنازلياً بطيئاً، لكنه مستمر يعكس تحول النظام المالي العالمي من أحادية إلى تعددية نقدية.

الاتجاه إلى الاستثمار في الذهب كبديل

التحول الأبرز في سلوك المستثمرين يتمثل في عودة الذهب إلى الواجهة كأصل تحوطي رئيسي، فأسعار المعدن الأصفر ارتفعت بأكثر من ٥٠٪ خلال العام الحالي ، وهو ما وصفه "أر بي سي" بأنه "مؤشر على قلق كامن من ضعف العملة الأمريكية على المدى المتوسط"، كما يشير التقرير إلى أن البنك الياباني قد يستعيد دوره التاريخي كملاذ آمن في فترات اضطراب الأسواق، خاصة مع سياسة طوكيو النقدية الأكثر تشدداً في العامين الأخيرين.

العملات الرقمية

يرى "أر بي سي" أن التحول نحو العملات الرقمية المستقرة والمدعومة بالدولار قد يوفر دعماً مؤقتاً لقوة العملة، لكنه في الوقت نفسه يفتح الباب أمام منافسين جدد، فإذا فقد المستثمرون الثقة في المؤسسات الأمريكية التي تدعم هذه العملات، يمكن أن يتحول التدفق منها إلى عملات رقمية أخرى أو أصول بديلة، ما يفاقم الضغط على الدولار الحقيقي.

في بداية الألفية، لم يتوقع أحد أن تؤدي فقاعة الإنترنت إلى خسائر تتجاوز ٤٠٪ في قيمة الدولار خلال أقل من عقد، لكن السيناريو ذاته -كما يرى "أر بي سي"- قد يتكرر بشكل مختلف اليوم، مع انتقال الفقاعات من الأسهم إلى العملات والأسواق المالية الكلية، ويحذر كوتشينوس من أن الركون إلى استقرار الدولار "خطأ كلاسيكي" يرتكبه المستثمرون في نهاية كل دورة توسع مالي.

ويؤكد البنك في ختام تقريره أن العالم يدخل مرحلة جديدة من "إعادة تسعير العملة العالمية"، إذ لم تعد قوة الدولار مسلّمة بديهية كما كانت بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨: فصعود آسيا، وتحول أوروبا نحو استقلال نقدي أكبر، وتنامي سوق العملات الرقمية، جميعها تخلق بيئة أكثر تنافسية وأقل مركزية.

ويخلص التقرير إلى أن "المرحلة المقبلة ستكون اختباراً حقيقياً لقدرة الدولار على البقاء في موقع القيادة، بعد قرن من الهيمنة شبه المطلقة": حيث يرى "أر بي سي كابيتال ماركتس" أن الدولار مثل أسهم التكنولوجيا في نهاية التسعينيات، بلغ ذروة الإعجاب المفرط، لكن أي صدمة في الأسواق أو تغير في توجهات المستثمرين العالميين يمكن أن يُشعل دورة "صعود وانهيار" جديدة، وقد اختتم كوتشينوس تحليله بعبارة تلخص الموقف: "الفقاعات لا تموت حين نراها، بل حين نعتقد أنها لن تتكرر".